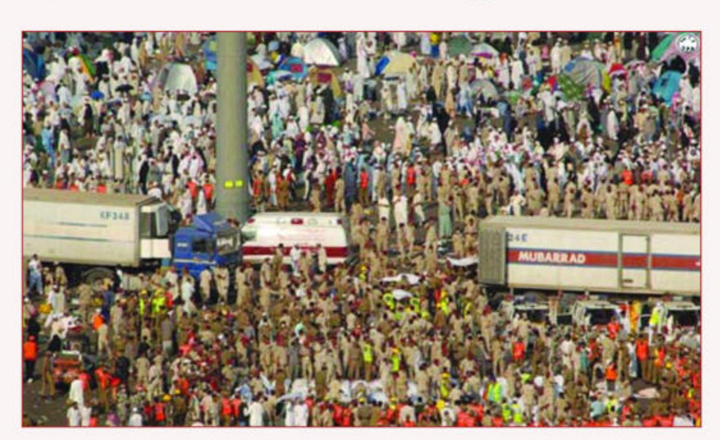
شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية الحجازية
العدد (٣٩) ١٥/١/٢٠٠٦



- قدم زلّت: الحوالي يفيقُ مدوّياً
- نحن والآخر: تأسيس لحوارية داخلية
- ملك مناضل، أم لاعب خاسر؟
- زمن السجن.. أزمنة الحرية
- أم القرى: ما أرخص الإنسان!

الدولة السعودية الفاشلة تكرر مآسي قتل الحجاج في كل موسم





العقلية البدوية ومسؤولية القتل الجماعي

مفتي وهابي:
مكة بلدُ كفر، وأهلها كفّار!

السعوديون الخوارج
ونحن.. الى أين؟



في هذا العدد

دولة القصيم

منطقة القصيم لم تكتسب أهميتها الاعلامية بعد الحادي عشر من سبتمبر، كونها تمثل حاضنة نموذجية للفكر المتطرف الذي يعد مسؤولاً عن تدجيج الانتحاريين في الجنوب (عسير والباحة) بأيدلوجية الفداء والتضحية في شكلها الانتحاري. وفي واقع الأمر أن أهمية هذه المنطقة أكبر من ذلك بكثير، وتعود الى ما قبل الحادي عشر من سبتمبر بزمن بعيد، فهي ترتبط بتاريخ نشأة الدولة السعودية وبالمذهب الوهابي معاً. إن الحظوة التي حازت عليها هذه المنطقة تجعلها البؤرة المركزية الاولى التي منها تغيّر وجه الجزيرة العربية، فقد نبتت الدعوة السلفية في تربتها الخصبة لتضفي وشاحاً دينياً على المشروع السياسي لآل سعود، فأصبحت المركز الديني للدولة، الذي لا يكف عن تخريج العلماء والدعاة وتأهيلهم للاضطلاع بأدوار متعددة في الجهاز الديني للدولة.

حلقات الدعوة لا تفتر في هذه المنطقة المحافظة والصغيرة، فهناك تتجلى الحراسة الشديدة على المعتقد السلفي الذي يراد تحصينه أمام موجة التحديث التي تواجه نقاط تفتيش عقدية متتالية يديرها حرّاس العقيدة الكبار. القصيم كمركز ديني حصين تنأى بنفسها بمساعدة الطبيعة عن تأثيرات التحول الاجتماعي الذي تعيشه البلاد، وتقاوم كل مغريات المساومة مع مايجري خارجها، وكأن ثمة تضامناً جماعياً على تحصين الاقليم بمجمله إزاء رياح التغيير التي ترتطم بتخومه. فالإباء العنيد يضع سواتره النفسية والفكرية أمام الاجسام الغريبة التي تحوم حول الاقليم، رغم أن ما يتسرب الى داخله يقبل بشروط معقدة، فبينما يقبل بعض أمناء العقيدة منتجات الضلال كالسيارة والهاتف والميكرفون، يتشبث فريق آخر بنزعة المقاومة لكل ما قد يؤسس لوهن مستقبلي أو رضوخ سهل لعالم موصوم بالشرك والدنس الأصيل.

لسنا هنا في مقام توصيف التكوين النفسي والعقدي لسكان منطقة القصيم، بقدر ما نحاول التعريف بجزء يمسك بقاطرة الدولة من كل أطرافها، فسكان هذه المنطقة يمثلون مانسبته ٦ بالمئة فقط من إجمالي تعداد السكان، ولكنها مع ذلك تسيطر على ما نسبته ٧٠ بالمئة من الجهاز الاداري للدولة. وبإمكان المرء أن يتخيل كيف يمكن للدولة أن تحقق توازناً داخلياً في حركة تطورها وفي الوقت نفسه في تحقيق العدالة في مجالات التنمية والادارة والثروة في ظل إختلال خطير كهذا.

لقد قيل دائماً بأن تحويل الدولة الى وطن يشترط اندماج السكان بمختلف فئاتهم وعبر ممثليهم في الجهاز الاداري للدولة، بنسب مرضية وإن لم تكن متساوية بالضرورة، فالعدل بات شرطاً مستحيلاً في عالمنا اليوم، ولكن يبقى خيار القسمة التوافقية قائماً. وطالما أننا نتحدث عن وطن، والوطن لا يكتسب صفته هذه الا أن يكون مؤسساً على قاعدة المواطنة كخط إستواء يتلقي عليه كافة المواطنين، فإن هيمنة فئة من السكان على الجهاز الاداري للدولة يعني إنعدام شروط ولادة وطن.

مبدأ المواطنة، كشرط أساسي لبناء الوطن، ليس مقبولاً من الدولة والمحيط الاجتماعي السلفي، لأن المواطنة تضع الجميع على نقطة التقاء واحدة، ولا يمكن بحسب العقيدة السلفية والعقل السياسي الرسمي القبول بها، فذلك يقتضي قلب كيانية الدولة نفسها، وإعادة تنظيم مجمل المصالح العمومية وفق هذا المبدأ. أمناء العقيدة السلفية يرون بأن هذه الدولة قائمة على رسالة دينية ممثلة في الدعوة الوهابية، وإن مشروعية الدولة وأصل وجودها مرتبطان بتمسّكها بالدعوة وتسهيل مهمة نشر رسالتها في العالم، وإن المبادىء الاساسية حول الدولة في العالم لا يجب أن تنسحب على الدولة السعودية، فالمواطنة والوطنية والقومية ماهي الا من مبتدعات أهل الضلال، وليس هناك الا المسلم الملتزم بالعقيدة السلفية كمكافىء قانوني للمواطن. وللعائلة المالكة رؤية مماثلة، ولكن من منظور مختلف، فهي ترى بأن الدولة قامت بمجهود عائلي وتحت ظلال السيوف، وليس هناك من له حق المطالبة بالمساواة، فهذه دولة آل سعود فمن شاء فليخضع لشروطها ومن شأن فليخرج من حدودها، وقد قيل هذا اللفظ مراراً ضد فئات عديدة، وليس من قبيل المصادفة إصدار قرارات إسقاط الجنسية عن مواطنين لأنهم جهروا بأصوات تخالف الدولة.

> **الدولة السعودية محكومة من قبل منطقة ضئيلة في حجمها وتعداد سكانها، وهي تختزل مجمل الكيان الاداري للدولة**

مهما يكن، فإن الدولة السعودية محكومة من قبل منطقة ضئيلة في حجمها وتعداد سكانها، وهي تختزل مجمل الكيان الاداري للدولة. وإذا ما أرجعنا القصيم الى مجالها الاداري والجغرافي الممثل في منطقة نجد فستكون النتيجة كارثية، حيث أن هذه المنطقة ـ نجد، والتي حسب الاحصائية السكانية الرسمية مع التحفظ تمثل بين ٣٠ ـ ٣١ بالمئة، تسيطر على ٩٠ بالمئة من المناصب الحكومية، فيما تحصل بقية المناطق والفئات السكانية الاخرى التي تمثل ٧٠بالمئة من اجمالي السكان ١٠ بالمئة فقط من مجمل المناصب الحكومية. أليس وفق هذه القسمة الجائرة يمكن وصفها بدولة القصيم؟.

ضحايا موكب رسمي

سؤال المسؤولية في منى

مشهد يكاد يتكرر سنوياً.. يعود حجاج لبيت الله الحرام الى ديارهم في توابيت قبل أن ينهوا مناسك الحج، ومايلبث أن يغلق ملف القضية على نحو عاجل، بعد أن يتم جرد عدد الضحايا والاعلان عن جنسياتهم. وليتهم يعودون عقب الترحّم عليهم والاعتذار لذويهم عمّا أصابهم من قرح وألم، وإنما يعودون وقد حمّلوا أوزار أخطاء لا دخل لهم بها وسوء فعل لم يقترفوه.. فقد جنح المسؤولون الرسميون عن تنظيم شؤون الحج الى تحميل الضحايا تبعات الكوارث الانسانية تحت ذريعة انخفاض مستوى الوعي لديهم، وتكالبهم على بعض في فترة الذروة خلال رمي الجمرات، وكأن الحال مجهولاً لدى المسؤولين، أو كأن عدد الحجاج ضئيلاً بما لا مبرر فيه لمثل هذا الزحام الشديد في مواقع هي في الاصل تفتقر الى الاستعدادات الكافية لدرء حوادث قاتلة كالتي جرت وتجري في كل عام تقريباً.

بدأ حج هذا العام بحادثة مأساوية وانتهى بأخرى، فمن سقوط فندق لؤلؤة مكة من قواعده والذي أودى بحياة ما يناهز المئة، ثم إختتمها بحادثة مأساوية أخرى في منى أودت بحياة ٣٦٢ حاجاً، من بينهم مئة مصري الى جانب أفارقة وسعوديين وغيرهم من دول آسيوية، وجرح ٣٠٠ حسب الحصيلة الرسمية المعلنة. وكما هي العادة فالضحايا ليس لهم سوى أكفانهم وألواح التوابيت التي تحمل أجسادهم، ورسالة عزاء فاترة، تمنحهم إياها الدولة أو المؤسسة الدينية. فقد اعتاد المسؤولون على توزيع أوسمة الشهادة على ضحايا الحج، للخروج من مأزق المسؤولية، فالشهادة هنا تنقل ملف القضية نحو السماء، وتضع الضحايا في سياق قدري يفقد معه أثر المتسبب الحقيقي في الفاجعة.

منذ خضوع المدينتين المقدّستين في العشرينيات الميلادية، أصبحت الدولة السعودية تشرف منفردة على تسيير شؤون الحج. وخلال العقود الثمانية، كانت الكوارث البشرية تقع بصورة متوالية، وفي جميعها تقريباً كان التنصّل من المسؤولية هو الموقف الرسمي الثابت. ولا يكاد يمرّ عام دون وقوع حوادث مأساوية (حرائق وانهدامات واختناقات وتدافع) يذهب ضحيتها أعداد كبيرة من الحجاج. وكانت الحكومة في كل حادثة لها موقف موحّد إما القاء اللوم على الحجاج أو تسجيلها في قائمة (القضاء والقدر). وفي الفاجعة الأخيرة كما في الفواجع السابقة، وجّه المسؤولون الرسميون وكذا المفتي العام للمملكة الشيخ عبد العزيز آل الشيخ اللوم بلغة تقريعية للحجاج بسبب عدم انضباطهم وقلة وعيهم وحملهم للامتعة في وقت رمي الجمرات.

وفي كافة الكوارث البشرية كان يتم اغلاق الملف على نحو عاجل دون إجراء تحقيق دقيق في طبيعة كل كارثة وأسبابها، على الأقل من أجل تفادي وقوعها في المستقبل، سيما وأن كثيراً من الحوادث وقعت في ذات المكان ـ منى. فقد قتل ٢٧٠ حاجاً بالقرب من جسر الجمرات عام ١٩٩٤، وقضى

اعتاد المسؤولون على توزيع أوسمة الشهادة على ضحايا الحج، للخروج من مأزق المسؤولية، فالشهادة هنا تنقل ملف القضية نحو السماء

٣٤٣ حاجاً في حريق بخيام في منى عام ١٩٩٧ وقتل ١١٩ حاجاً بالقرب من جسر الجمرات عام ١٩٩٨، و٣٥ حاجاً عام ٢٠٠١ و١٤ حاجاً عام ٢٠٠٣ وحوالى ٢٥٠ حاجا عام ٢٠٠٤.

ليس التدافع وحده مبرراً كافياً لاعطاء تفسير مقنع لما يقع من كوارث، خصوصاً وأن هذا التدافع قابل لأن يتكرر داخل الحرم المكي نفسه. وبالمقارنة مع مناسبات دينية أو إجتماعية أو ثقافية تجري في أنحاء مختلفة من العالم، فإن تجمّع أعداد كبيرة تصل في بعض الاحيان الى ما يربو على الاربعة ملايين شخصاً لا ينتهي به الحال الى سقوط هذا العدد من الضحايا، فضلاً عن أن يتكرر الحادث وفي ذات المكان وبنفس الطريقة. قد يجادل المسؤول بأن انخفاض مستوى الوعي لدى الحجاج وعدم انضباطهم الى جانب أن القادمين لأداء مناسك الحج يتبدّلون بما يجعل الخبرة غير تراكمية من جانب الحجاج وليس الحكومة، ففي كل عام يقدم أناس غير الذين قدموا في العام الذي سبقه. الى هذا الحد من الجدل قد يبدو مقبولاً، مع أن الحديث هنا لا يزال مقصوراً على أناس يراد منهم تحمّل مسؤولية تنظيم أنفسهم بأنفسهم، وماذا عن دور الاجهزة المشرفة والمنظمة لشؤون الحج، فهل فوّضت أمرها لأناس يجهلون حتى مواقع سكناهم، فضلاً عن تضاريس المنطقة ومداخلها ومخارجها.

كل ماقيل عن الحجاج ليس سوى إبقاء القضية في سوء الانضباط من قبل الحجاج، وسوء التنظيم من قبل الدولة المشرفة على شؤون الحج، ولكن هل هناك شيء آخر غير معلن في الحادثة؟. مصادر عدة ذكرت بأن قوات الأمن أغلقت جسر الجمرات لتسهيل مرور موكب رسمي لأحد الأمراء الكبار، الأمر الذي أدى الى تعطيل حركة السير وحشر الحجيج على جانبي الطريق وبعد أن أنهى الموكب مهمته في رمي الجمرات تم فتح الطريق فتدافع الحجاج بصورة غير منظمة وعاجلة ما أدى الى وقوع عدد منهم على الارض فحدثت الكارثة بعد ان تكوّم الحجيج في ذلك المكان فوق بعضهم وتدافعوا اما للهروب من المكان او لانقاذ ذويهم وأمتعتهم.

الرواية الرسمية تقول بحسب تصريح وزير الصحة حمد بن عبدالله المانع اكد للصحافيين يوم الحادثة (ان المشكلة كانت حجاجا غير نظاميين ومشكلة الامتعة)، الا أن شهود عيان أفادوا بأن السبب غير ذلك. ومع أن المكان محاط بشبكة مراقبة منظمة بما يعني أن وزارة الداخلية تملك وحدها الدليل المرئي على الحادثة، الا أنها حتى الآن لم تظهر ما يعزز أو ينفي خبر المصادر الموثقة التي جاءت تصريحات شهود العيان لتؤكد الخبر. فقد نقلت جريدة إيلاف الالكترونية في الثالث عشر من ديسمبر عن شهود عيان أفادوا (أن الشرطة اقدمت على إغلاق الطريق على جسر الجمرات ما اوقف سير الحجيج وتسبب بزحمة وتدافع شديدين)، ما يرجّح وقوع

الكارثة بسبب موكب رسمي. والجدير بالذكر، أنها ليست المرة الاولى التي يتسبب موكب رسمي في وقوع ضحايا بين الحجاج، ففي عام ١٩٩٠ تسبب موكب الملك فهد في وقوع مجزرة داخل نفق المعيصم بعد اغلاقه لفترة من الوقت ما تسبب في وقوع تدافع داخل النفق والذي أحدث حالة من الفوضى والذعر بين الحجاج. وكان المسؤولون الرسميون أعلنوا في حينها أن السبب يعود الى انطفاء المراوح المنصوبة داخل النفق ما أدى الى وقوع إختناقات وتدافعات قضت على مايربو ١٥٠٠ حاج.

إن سرعة رد فعل المسؤولين الرسميين والدينيين على الكارثة بطريقة هجومية تهدف الى تبرئة الذات ودفع كرة النار الى الخارج، الى الضحايا، حيث عزت السلطات السعودية الحادث المأساوي الى حجاج (غير نظاميين)!!

بيد أن ثمة رسالة خفيّة وراء ردود الفعل الرسمية العاجلة. فوزارة الداخلية والدولة السعودية بصورة عامة تواجه تحدي المشروعية، مشروعية الادارة والاشراف على شؤون الحج، وهو تحدي واجهته منذ بداية نشأة الدولة، حيث كانت المطالبات تتواصل برفع الوصاية السعودية عن الحرمين الشريفين، واخضاعهما تحت إشراف إسلامي عام، أو هيئة إسلامية عالمية تقوم على رعاية وادارة شؤون الحج، وهي قضية تعتبر بالغة الحساسية بالنسبة للعائلة المالكة التي تدرج هذا الموضوع ضمن مجال السيادة، دع عنك أن إخضاع الحرمين الشريفين تحت إشراف إسلامي دولي يأكل من شرعية الدولة ذاتها التي اكتسبتها بفعل انفرادها التام في الرعاية والاشراف ودعوى خدمة الحرمين الشريفين، وهو ما يفسّر اللغة الصارمة التي تتبناها الرسمية السعودية في تحميل الحجاج.

طبيب جزائري صرّح بصورة غاضبة متهماً المسؤولين عن الاجهزة المختّصة بشؤون الوافدين والحجاج وقال إن (دعمهم لا شيء، صفر، لاشيء).

إن الواجب الديني والاخلاقي يفرض على الحكومة السعودية ومن منطلق الرعاية والخدمة لحجاج بيت الله الحرام فتح تحقيق في الحادث قبل اطلاق موجة تصريحات تدين الضحايا. إن الصمت واغلاق الملف وتسجيل القدر كمسؤول عن الحادث، لن يضع حداً لمطالب كثير من الحجاج بمن فيهم ذوي الضحايا لفتح تحقيق محايد لتحديد السبب الحقيقي وراء ماجرى، رغم أن شبكة الكاميرات المنصوبة على اعمدة النور وفوق المباني في منى تملك الاجابة الحاسمة، وبإمكان الحكومة، لو أرادت ذلك، الكشف عن شرائط تصويرية لبيان الحقيقة.



مسؤولية من مقتل المأت من الحجاج؟

لقد بدا واضحا في ضوء تكرار الحوادث المأساوية وبناء على الملاحظة والتقارير المرفوعة من مؤسسات الحج في عدد من الدول الاسلامية أن السبب الرئيسي في تلك الحوادث هو إخفاق الدولة في إدارة شؤون الحجاج، رغم وجود ٦٠ ألف عنصر من قوات الامن، الذين أصبحوا عبئاً إضافياً في إعاقة حركة الحجاج وتنظيم فعاليات الحج، فهذه القوات أعدّت في الأصل لمهمات أمنية بدرجة أساسية وليست تنظيمية، فإدارة حشود كبيرة من الافراد يتطلب مهارات من نوع مختلف وليس عناصر مدججة بالسلاح.

للحكومة موقف موحّد في كل حادثة: إما القاء اللوم على الحجاج أو تسجيلها في قائمة القضاء والقدر لاغلاق الملف على الفور

إن توجيه اللوم الى الحجاج أنفسهم لا يخلي الدولة من مسؤوليتها، سيما ونحن نتحدث عن مآسي متكررة، في مقابل تراكم خبرة طويلة يفترض أن تكون استعدادات الدولة بالدرجة التي تحول دون تكرار الحادثة الواحدة في المكان نفسه مرتين، كيف وقد تكررت عدة مرات.

إذا كانت الحكومة السعودية ترفض فكرة الرعاية الاسلامية الدولية من منطلق حفظ السيادة، فإن الحاجة الى إشراك المؤسسات الاهلية أو شبه الرسمية التي يمكن الاستعانة بها في تنظيم شؤون الحج، أو الطلب من حملات الحج الكبيرة توفير فريق إداري يشارك في العملية التنظيمية بالتعاون مع الهيئة العليا لشؤون الحج. بإمكان الحكومة إن شاءت أن تفرض شروطاً على حملات الحج من قبيل توفير فريق طبي، ولجنة إدارية بحيث تشارك في العملية التنظيمية العامة. من جهة ثانية، فإن بإمكان السعودية الافادة من خبرات الدول الاخرى الاسلامية وغيرها في مجال إدارة الحشود الضخمة.

ثمة أمر آخر لا يقل أهمية وخطورة، وهي المتعلقة بالأحكام الفقهية الخاصة بالحج. فبمقدور الدولة السعودية الدعوة الى مؤتمر فقهي عام يُدعى اليه علماء الشريعة من كافة المذاهب الاسلامية، وتقوم الحكومة بشرح الصعوبات العملية التي تواجه الحجاج في بعض المناسك من أجل تحفيز الفقهاء على التوصل لأحكام تسهّل على الحجاج مناسكهم، وتحول دون تكرار الحوادث المأساوية.

ليس ثمة شك أن للفقهاء دوراً في تسهيل شؤون الحج، وأن الفتاوى المتعلقة بالحج في كثير من المذاهب لا تأخذ في الاعتبار الصعوبات التي تواجه الحجاج، والزيادة العددية في كل عام، بما تحمل من مخاطر جديدة على سلامة الحجاج وعلى طريقة أداء المناسك. هناك بالطبع استثناءات وخصوصاً في منسك رمي الجمرات حيث سهّل قلة من الفقهاء على أتباعهم الأمر فأفتوا بجواز رمي الجمار قبل الزوال، فيما لا يزال أغلب الفقهاء على الحكم القائل بالرمي بعد الزوال.

وفيما تبدو قضية النحر تسير نحو الحل بصورة مرضية حيث يجيز دفع أثمان الاضحيات نقداً أو الذبح خارج المشاعر أو خارج السعودية وتوزيع لحومها على الفقراء والمحتاجين، فلا تزال هناك بعض القضايا العالقة التي مازالت تشكل صعوبات شديدة.

إن كارثة منى الجديدة يجب أن تفتح ملف شؤون الحج في أبعادها المختلفة، من أجل وضع حلول حاسمة لمجمل المشكلات التي تواجه حجاج بيت الله في كل عام.

هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على المحك

الأغراض المستنفذة وتمديد الوصاية الدينية

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وظيفة دينية تاريخية كانت تقوم بمهمة تنبيه المجتمع للامتثال بضوابط الشرع الحنيف والنأي عن كل ما يخالف ما حرّم الله عزّ وجل. وهي وظيفة لم تأخذ صفة رسمية، فهي من الأمور الحسبية التي ينال عليها المضطلع بها الأجر والثواب دون أن يهدف من وراءها الكسب والمال، ولذلك كانت مهمة لا يقوم بها الا المعروفون بالتزامهم الديني وممن نالوا درجة تأهيل شرعي عالٍ، وهم في الغالب أهل ورع وزهد وتقوى، ولم يكن أهل المعروف يخضعون تحت تأثير السلطة أو يحققون أغراضاً دنيوية، بل كانت مهمتهم دعوية خالصة لوجه الله سبحانه وتعالى، يضاف الى ذلك خصائص أهل المعروف النفسية والروحية، فهم الى جانب التزامهم بضوابط الشرع وإحاطتهم الكبيرة بأحكام الدين، فقد كانوا على درجة عالية من الرحمة والشفقة بعباد الله، فلا يرمون الناس بالباطل، ولا يقتحمون عليهم بيوتهم، ولا يهتكوا أستارهم وأسرارهم، وقد أعطانا الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه عبرة حين تسوّر بيت أحدهم فذكّره بآيات الله البيّنات التي تمنع التسلق (وأتوا البيوت من أبوابها) والتجسس (ولا تجسسوا)، وكأن الخليفة أراد من ذلك إطلاق تحذير عبر التاريخ بأن حفظ قيم المجتمع وأخلاقه لا تتم باقتحام الدور على أصحابها، ولا التعرّض للناس فيما لا تجاهر بالسوء قد بدر منهم، وقد حذّر المصطفى صلى الله عليه وسلم من تفتيش النوايا أو أخذ الناس بالظنّة.

ولكن حين تتبدّل مقاصد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتصبح أداة للردع والتعنيف لخدمة أغراض غير إرشادية يضطلع بها أناس غير مؤهلين للقيام بهذه المهمة الشريفة، يفقد هذا الجهاز وظيفته، يتجلى ذلك في الانتهاكات المتكررة للحدود الشرعية والاخلاقية لرجال من الهيئة. ففي الشهر الفائت تعرّض أحد المواطنين للضرب المبرح على يد رجال الهيئة كاد أن تفقىء عينه، وبعد ذلك اكتفى مسؤولو الهيئة بكتابة رسالة اعتذار له على ما أصابه من أضرار جسدية، بعد أن تبيّن أنه لم يكن الشخص المطلوب، وذكّر رجال الهيئة الضحية بأن العفو من شيم الرجال وأن كل بن آدم خطّاء.

وفي ضوء حالات التعدّي المتزايدة من قبل رجال من الهيئة بدأت نشاطات الاخيرة ودورها يخضعان للنقاش العام حول مبرر وجودها كمؤسسة رسمية تزاول مهمة الاصلاح الاجتماعي والديني وفق آليات غير منضبطة أو متداخلة، حيث بدأت الهيئة تأخذ في الاونة الاخيرة شكلاً راديكالياً يتجاوز حدودها، وتحاول مزاولة دور شرطة آداب ولكن تحت غطاء ديني. وفيما ترفض العائلة المالكة وضع ضوابط محددة لعمل هذه المؤسسة التي تحظى بدعم المؤسسة الدينية الرسمية وكذا بعض الامراء، فإن المخالفات المتزايدة التي يقترفها بعض رجال الهيئة وضعت الاخيرة تحت دائرة الضوء في الاونة الاخيرة، فقد بدأت كتابات نقدية تنشر في وسائل الاعلام المحلية والخارجية تستعلن ما يجري تداوله في المجالس الخاصة وفي صدور المتضررين من نشاطات الهيئة وبخاصة أولئك الذين تعرضوا لانتهاكات واضحة بفعل أخطاء في تقدير أوضاع إجتماعية معينة أو نتيجة معلومات مغلوطة أو ربما دسائس مقصودة.

زوال قدسية أعمال الهيئة بفعل أدائها غير المتوازن وغير المنضبط يفتح أفق الجدل حول أصل بقاء البقرة المقدّسة (أي كلية المؤسسة الدينية)

إن الوظيفة المركزية التي حددتها الدولة السعودية لعمل الهيئة منذ انفلاش جيش الاخوان بعد معركة السبلة عام ١٩٢٨ ومابعدها قد صممت لاستيعاب فلول الاخوان ضمن إطار مؤسسي تابع للدولة. وكان الغرض من وراء ذلك احتواء خطر غير متوقع من بقايا الاخوان، وثانياً تثميرهم في عملية ضبط النظام والسيطرة وبخاصة في مرحلة تأسيس الدولة، حيث لم تكن الاخيرة تملك جيشاً نظامياً قادراً على ضبط الامن وحماية الدولة من الانهيار الداخلي والتهديدات الخارجية. إن الوظيفة المزدوجة للهيئة بوصفها جهاز إرشاد ديني اجتماعي، وجهاز ضبط أمني داخلي كانت دائماً عصيّة على رسم حدود واضحة لمجالها، وقد ظل تداخل الادوار والوظائف بينها وبين أجهزة أخرى (الاعلام، الداخلية، البلديات، الحج..) مورد تشابك متصل، يخففه عادة المكاسب المرجوّة من وراء نشاط الهيئة على صعيد دعم السلطة السياسية في ضبط النظام العام، وملاحقة الظواهر الاجتماعية المرشّحة لانفلاتات أمنية وسياسية.



الرئيس العام لهيئات الأمر بالمعروف

غير أن الخروقات المتكررة من قبل الهيئة لمجال الحريات الفردية والعامة باتت مورد نقد وسخط عام، فقد باتت النظرة الى نشاطات الهيئة محفوفة بأشكال متطرفة من الارتياب الامر الذي يسلبها قوتي الاقناع والتأثير في مجال الارشاد الاجتماعي والاخلاقي ويحصر دورها كمؤسسة أمنية غير منضبطة.

في السبعينات الميلادية كانت الهيئة تزاول مهمة درء التأثيرات الاجتماعية والاخلاقية لبرامج التحديث التي بدأتها الدولة، ولم تكن الوظيفة المزدوجة غائبة فقد كانت الهيئة مؤسسة إرشادية وجهاز ضبط تعمل جنباً الى جنب المؤسسات الامنية والمؤسسة الدينية. وبطبيعة الحال، فإن الانفتاح الاجتماعي والاعلامي النسبي المصاحب لعملية التحديث قد أحدث هزّات اجتماعية عنيفة بفعل تصادم النظام الثقافي التقليدي مع قيم التحديث، والذي أفرز ظواهر ثقافية وإجتماعية إرتدادية عكسها تبدّل أنماط التفكير والمعيشة، كمؤشر على تحوّل اجتماعي جوهري. والاهم من ذلك أن عملية التحديث

كانت ستؤدي تلقائياً الى تعقيد في وظائف أجهزة الدولة وأدوارها، وكذا تطوّر الحياة الاجتماعية التي فرضت برامج التحديث عليها تعقيداً في الروابط الداخلية بين الافراد والفئات الاجتماعية بعضها ببعض. إن المساعي التي قامت بها الهيئة لكبح تأثيرات التحديث في بعديه الاجتماعي والاخلاقي كانت تصبّ في مجرى الدولة، التي كانت تخشى من انفلاتات غير محسوبة قد تطفو على سطح المجتمع، وقد تأخذ شكلاً إجتماعياً ولكنها تنذر بخضّات سياسية عنيفة. وقد كانت السلطة السعودية تحذر بدرجة كبيرة من عملية الانتقال من القرى الى المدن بما يصاحبها من تبدّلات جوهرية في وعي المجموعات النازحة، والزيادة المتوقعة في سقف التوقعات سيما وأن هذه التبدّلات غير خاضعة للحسابات الدقيقة لدى صانعي القرار فضلاً عن قصور الدولة عن إستيعاب تلك التبدلات في سياق نشاطية الدولة، أو حتى ضمن أطر مؤسسات أهلية، فالظواهر الثقافية والسياسية التي جاءت مع عملية التحديث وقعت خارج فضاء سيطرة الدولة والمجتمع معاً.

الحراك الاجتماعي الناشىء عقب انطلاق موجة التحديث في أبعادها التقنية تحديداً (التمدين والتصنيع) أحدث اختلالاً واضحاً في توازن المجتمع، تمظهر في جانب منه في مستوى الانضباط الاخلاقي ولكنه بالتأكيد لم يكن الافراز الحتمي لعملية التحديث، فقد فرضت الدولة منذ البداية تدابير صارمة على المجتمع خلال فترة الانتقال بالدولة الى مرحلة جديدة، أي خلال تحديث الجهاز الاداري للدولة، وكان الهدف من وراء ذلك كله هو ضبط السلطة السياسية المعبّر عنه دائماً بضبط النظام العام للمجتمع، والمحافظة على قيمه وتقاليده وعاداته، ولذلك فإن القوانين الموضوعة خلال فترة التحديث أريد منها أن تحقق فكرة الردع أكثر منها فكرة التنظيم، أي تنظيم المصالح العمومية وسنّ التشريعات الرامية الى حفظ الحقوق.

لقد وجدت الهيئة كمؤسسة ذات وظيفة مزدوجة مجالاً رحباً لمضاعفة درجة توغلها في الشأن العام، والاجتماعي منه بدرجة أساسية، ولم تكن العائلة المالكة تجد مناصاً من مباركة نشاط الهيئة التي جرى توظيفها في حفظ النظام تحت مسمى المحافظة على قيم المجتمع وإرساء القوانين الرادعة عن إقتراف المنكرات الاخلاقية. وربما كان وجود الهيئة كمؤسسة إرشادية في مرحلة التحديث ضرورية للمجتمع، وهو ما برر الى حد كبير وظائفها التي لم تكن تخلو من تجاوزات فادحة أحياناً، مثل ملاحقة الافراد في الشوارع العامة وإكراههم على حلق شعورهم أو سوقهم بالعصا الى الصلاة جماعة في المساجد، أو معاقبة المدخّنين، وإلزام النساء بالحجاب الكامل، الأمر الذي أشاع أجواء هلع واستياء بين قطاع من المجتمع، وبالطبع فإن حضور الهيئة وسطوتها متفاوتتان من منطقة لأخرى، بحسب مستوى الالتزام ودرجة المحافظة، ولكن المشهد العام خلال عقدي الستينيات والسبعينيات يكاد يكون واحداً.

لاشك أن زخماً هائلاً حظيت به الهيئة منذ السبعينات بسبب نجاحها في تحقيق أغراض السلطة وقدر كبير من ضرورات المجتمع، وقد أضفت تلك النجاحات رداءً قدسياً خاصاً على الهيئة ورجالها، بحيث باتت لفترة طويلة خارج المسائلة والنقد، ولا ننسى أن المبدأ ذاته، بما يحمل معنى دينياً، منحها حماية أمام النقد والتقويم، حتى باتت في بعض الاحيان غير خاضعة لأي نوع من أنواع الرقابة، بل تحوّلت هي الى مؤسسة رقابية على المجتمع، على الاقل في الجانب الاخلاقي، الذي بات يمثل الموضوع التسويغي لبقائها على قيد الحياة. هناك دون شك رغبة غير معلنة لدى العائلة المالكة في الاحتفاظ بالهيئة كبديل محبط لأي نشاطات دعوية تجري خارج مظلة الدولة، خصوصاً وأن الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وظيفة مشاعة، تضطلع بها أيضاً الحركات الدينية والجمعيات الخيرية الاهلية، بما ينذر بإحتمال التوظيف السياسي.

المجتمع عبر مؤسساته المدنية قادر على مزاولة مهمة الرقابة والضبط والنقد على ذاته وعلى الدولة، فالمظالم تقع في غياب سلطة المجتمع

على أية حال، فإن غروب جزء من القداسة عن أعمال الهيئة بفعل أدائها غير المتوازن وغير المنضبط يفتح أفق الجدل على نطاق واسع حول أصل بقاء البقرة المقدّسة (اي كلية المؤسسة الدينية) ليس بوصفها جهازاً إرشادياً فحسب، بل وتشريعياً ينزع نحو تأكيد وصايته الدينية والاجتماعية بكل مافي الوصاية من نزوعات اقتلاعية. فقد باتت الحاجة الى تخفيض دور المؤسسة الدينية بكافة فروعها واشتقاقاتها، الى مستوى يجعلها في صف المؤسسات الاهلية التي تعمل للمنفعة العامة، وتحقيق مبدأ الانضباط الاخلاقي لا عن طريق الاكراه والقسر، ولا عبر آليات تمليها سياسات الدولة، وإنما عبر القيم الاخلاقية للمجتمع والمبادىء الدينية والانسانية مورد الاتفاق العام.

إن البلوغ بالمجتمع الى مستوى الرشد الاخلاقي والقيمي لم يتحقق عبر تكريس دور المؤسسة الدينية بكافة فروعها، ولكن عن طريق إشاعة ثقافة الحرية المنضبطة وتوظيف المخزون النفسي والثقافي ضمن قنوات تعبير حرة وسليمة، لتجنيب المجتمع ظواهر تمرد اخلاقي أو تعديات ذات طابع حقوقي لا يمكن إخمادها بلغة إكراهية صارمة ولا بوسائل القوة المتبعة حالياً.

إن المجتمع عبر مؤسساته المدنية قادر على مزاولة مهمة الرقابة والضبط والنقد على ذاته وعلى الدولة، فالمظالم إنما تقع في غياب سلطة المجتمع، وليس هناك من سبيل لدفعها عن طريق مجرد وجود مؤسسة منفصلة عن المجتمع وتقف في احيان كثيرة في جبهة مضادة معه. والمجتمع في شبه الجزيرة العربية شأنه شأن المجتمعات الاخرى لا يهنأ في ظل اختلالات اخلاقية وأمنية وقيمية، فالحرص على العيش ضمن نظام منضبط قادر على درء تعديات الافراد على حقوق بعضهم البعض جبِلّة تكوينية لدى المجتمع بما هو هيئة متضامنة تتقاسم المصالح وتسعى للعيش المشترك. وحين يصبح المجتمع قادراً على إنتاج مؤسساته المدنية بوظائف متعددة رقابية ومحاسبية ونقدية، يكون وجود مؤسسات منفصلة عن جسد المجتمع أو غير منبثقة منه ضدّياً، أي تعمل على تضاد مع مصلحته وقيمومته.

يستدعي ماسبق القول بأن هيئة الامر بالمعروف والنهي عن من المنكر كمؤسسة ارتبطت بنشأة الدولة السعودية يجب أن تكون ضمن عملية التقويم الشاملة لأداء هذه الدولة، وإن النزوع الجماعي لتخليق مؤسسات أهلية لتخفيف هيمنة الدولة على المجال العام، وتأهيل المجتمع بصورة تدريجية لادارة ذاته بذاته تفرض على المؤسسات التي دخلت الى المجتمع عن طريق بوابة الدولة أن تلتحق بالمجتمع ثانية من أجل إعادة تشكيلها وفق شروط وأهداف المجتمع وليس الدولة. إن الفكرة التقليدية للدولة بوصفها العقل الأمثل يجب أن تزول من الاذهان، وبخاصة في الشرق الاستبدادي الذي لم تنشأ فيه الدول نشوءا تعاقدياً، بما يجعلها عاكساً حقيقياً وأميناً عن وعي المجتمع وحاجاته، وإنما نشات بقوة إكراهية لتحقيق مصالح فئوية انعكس ذلك على عمل جهازها الاداري وطريقة إدارة المصالح العامة، وكذا مؤسساتها ذات الصبغة الايديولوجية، التي تميل على الدوام الى إضفاء مسحة قدسية على أدائها وقراراتها وكذا خروقاتها.

ولي العهد ينفي التغيير

رؤى في الـ (لا إصلاح)

التكهنات بحصول تغييرات في السعودية لم تتوقف قبل وبعد وصول عبد الله الى العرش، فبعضها كان يميل الى التكهن بحصول تغييرات في تركيبة الحكم وفي تقاسم السلطة داخل العائلة المالكة، والبعض الآخر المتفائل رأى بأن زيادة كبيرة وغير مسبوقة ستتم في نسبة المشاركة السياسية فيما يتكهن البعض بأن التغيير لا يعدو أن يكون إعادة تموضع للاجنحة الرئيسية استعداداً لمرحلة مقبلة ستكون مليئة بمخاضات عسيرة وربما توترات داخل وخارج بيت الحكم.

على مستوى السياسات العامة للدولة أيضاً، كانت هناك تكهنات بعضها ذو طابع تشاؤمي وأخرى متفائلة ولكن محفوفة بالحذر البالغ سيما مع مرور وقت اختبار كافٍ لقدرة أو بالاحرى لارادة التغيير لدى الملك عبد الله، الذي لا يبدو أنه سميط اللثام عن مشروع اصلاحي من أي نوع، فقد طوى الاصلاحيون أشرعة الأمل رغم تبعثرهم المخيّب، ولا الملك أطلق رسالته المنتظرة في الاصلاح، بل جاءت التدابير اللاحقة لتنفي وجود نيّة اصلاحية فضلاً عن رسالة لها.

والحال، إن الحديث عن التغيير في تركيبة السلطة وكذا في سياسات الدولة إنما يجري الآن في سياق تحسّن إقتصادي تراهن العائلة المالكة على استمراره واستقراره بما يخفف بدرجة كبيرة وطأة الضغوط وكذا الاستحقاقات المفروضة عليها داخلياً وربما دولياً. لا شك أن الاوضاع الاقتصادية الراهنة قد منحت العائلة المالكة فرصة الافلات من التزاماتها السياسية، كما أن هذه الاوضاع قد دفعت الى الوراء الميول الاصلاحية ليس للعائلة المالكة فحسب بل ولقطاع من المجتمع، حيث تجتذب سوق الاسهم كمؤشر على الانتعاش الاقتصادي الداخلي قطاعاً كبيراً من المواطنين وهو ما تراهن العائلة المالكة على إدامته لأجل طويل، بل وتسعى لتوفير فرص إبقاء المجتمع منهوباً بصورة كاملة.

وبالرغم من أن عملية الانتقال الهادىء بالسلطة قد تمت وبحسب مقاسات العائلة المالكة، فإن فرص الاصلاح ايضاً مازالت مؤاتية، حيث تصبح الموازنة ممكنة بين التغيير السياسي والاداري والتحول الاقتصادي وتحسين أوضاع حقوق الانسان وفتح باب المشاركة الشعبية. ولكن لا يبدو، حتى الآن على الاقل، أن العائلة المالكة وتحديداً الاقطاب الكبار فيها ينزعون الى تبني رؤية في التغيير تختلف عن السابق، فمازالوا متمسكين بعقيدة تقليدية في الحكم تجنح الى رفض التغيير المفضية الى إشراك الشعب في صناعة

تراهن العائلة المالكة على إدامة سوق الأسهم كمؤشر على الانتعاش الاقتصادي الداخلي وتسعى لتوفير فرص إبقاء المجتمع منهوباً بصورة كاملة

القرار، فالتداول السلمي للسلطة يتم داخل العائلة المالكة وليس خارجها، فمبدأ تداول السلطة يجري استعماله بطريقة مختلفة، وما قام به الملك عبد الله منذ توليه العرش في أغسطس الماضي كان بغرض إجراء عملية قسمة مرضية داخل العائلة المالكة تستهدف إرضاء كافة الاطراف مع ضمان توازن صلب لسلطة يريد ادارتها بقدر كبير من الكفاءة والثقة.

ومع أن التكهنات في الاونة الاخيرة قد تركزت حول التغييرات الوزارية المرتقبة اضافة الى تغيير امراء المناطق بعد سريان أنباء واسعة النطاق في هذا الصدد، الا أن تلك التكهنات بدأت في التبدد تدريجياً مع طول



تحالف مع الملك من أجل الملك

الانتظار وقرب انتهاء فترة الترقب والاختبار الممنوحة للملك عبد الله. ثم جاءت تصريحات ولي العهد الامير سلطان لتضع حداً حاسماً لكل التوقعات السابقة. فقد نفى الامير سلطان في مؤتمر صحافي في الخامس والعشرين من ديسمبر الماضي وجود نية لدى الحكومة في إجراء تعديل وزاري أو نقل في مواقع بعض أمراء المناطق، حيث تحدثت أنباء عن تغييرات في وزارات الخارجية والنفط والدفاع، وكذا عزل بعض أمراء المناطق مثل امير المنطقة الشرقية الامير محمد بن فهد. الامير سلطان الذي لا يزال محتفظاً بحقيبة الدفاع التي دار حولها كثير من التساؤلات حول المرشح القادم لتولي هذه الحقيبة من أبناء سلطان، يحاول وضع حد للتساؤلات حول منصبه كوزير للدفاع. ولايبدو أن مقايضة متوقعة بين الدفاع ومنصب النائب الثاني، حيث تلحّ أجنحة أخرى على اعطاء إما الدفاع أو المنصب النائب الثاني لشخصية غير سديرية، سيما مع تولي الامير بندر بن سلطان رئاسة المجلس الاعلى للامن الوطني والذي قد لا يملك دوراً استراتيجياً في الامن الوطني في ظل وجود وزير داخلية نافذ ولكنه قد يحمل في طياته مغزى خاص لدى الامير نايف، حيث ظهرت مؤشرات قوية في الاونة الاخيرة على تقارب بين الملك وولي العهد وهو تقارب يضرّ

بطموحات الامير نايف في السلطة، الذي مازال يسعى للفوز بمنصب النائب الثاني كي يضمن دوره في نظام التوارث.

وفيما يبدو فإن الامير سلطان يراهن على تقارب مع الملك عبد الله لترتيب وضعه كملك قادم، دون حساب للتحالف العصبوي السديري الذي بدأت تغزوه النزوعات الشخصية المتضخمة، فالاشقاء باتوا أقرب الى نقطة التصادم مع تورم أدوارهم وتطلعاتهم. لقد نجح الامير سلطان حتى الآن في كسب ودّ الملك، الذي هو الآخر بحاجة الى شخصية قوية كالأمير سلطان تكبح جموح أشقائه السديريين وتقف معه أيضاً طيلة المرحلة الانتقالية لترتيب اوضاع الحكم وتصفية الملفات الداخلية والخارجية.

ساهم الامير سلطان في إنجاح فكرة الملك في إغلاق ملف درع الجزيرة بطريقة مرضية ومريحة، حيث كان هذا الملف مورد تجاذب على مدار سنين طويلة بسبب رفض دول الخليج الاستمرار فيه لعدم جدوائيته ولأنه يمثل هاجساً لدول الخليج التي مافتأت تشعر بهيمنة الشقيقة الكبرى والتي كان ينتظر منها اغلاق ملف درع الجزيرة بصورة نهائية وحاسمة. قوات درع الجزيرة التي نشأت عام ١٩٨٤، وتتمركز في حفر الباطن، في ظروف سياسية كان فيها الخليج يشعر بالتهديد العسكري والامني المتصاعد خلال الحرب العراقية الايرانية، وكذا عدم وجود عسكري اميركي في دول الخليج، ولكن التحولات السياسية التي جرت في المنطقة منذ التسعينيات وخصوصاً بعد حرب تحرير الكويت والتي أعقبها ابرام اتفاقيات تعاون عسكري بصفة ثنائية مع الولايات المتحدة ثم سقوط الدولة في العراق ونزوع دول الخليج الى الاستقلال عسكرياً وأمنياً قد أسقط من الناحية العملية مبرر وجود إطارات تحالفية عسكرية وأمنية.

وقد خضعت السعودية في السنوات الماضية تحت ضغط قرار اعلان من جانب واحد عن نهاية قوات درع الجزيرة باعتبارها الحاضنة لها والمستفيدة الرئيسية منها. إن المخرج الذي أشار اليه الامير سلطان في مؤتمره الصحفي كان تلطيفياً يراد منه حفظ ماء الوجه، وبخاصة تصريحه بأن (دعم قوات درع الجزيرة) يتم على أساس (أن تتولى كل دولة قوتها المخصصة لدرع الجزيرة في بلادها وأن تتكون قيادة مشتركة بالأمانة العامة لها قيادة ولها ضباط ولها مسؤولون وتقوم بمناورات مستمرة من البرية والجوية والدفاع الجوي والبحرية فلذلك تكون هناك قوات ايجابية تحت إشراف كل دولة وكل دولة معنية في مراعاة قواتها التي لديها) وهذا يعني في حقيقة الأمر اعلان بداية نهاية قوات درع الجزيرة وإن حاول الامير سلطان الابقاء على المسمى، وتحويل هذه القوات الى ما يشبه جيش طوارىء او قوات تدخل سريع تتشكل في ظروف استثنائية كالحروب دون أن يفصح عن هويتها وقيادتها.

قضية اخرى تحدث عنها الامير سلطان وهي متعلقة بانتخاب أعضاء مجلس الشورى، وكان في كلامه ما يثير الغرابة، وسيكون أغرب لو كان معبّراً عن موقف الملك، الذي لم يتخلَ حتى الآن عن ردائه الاصلاحي. يقول الامير سلطان ما نصه:(نحن لسنا ضد الانتخابات ولسنا أقل من الدول التي لديها إنتخابات ولكن المصلحة العامة في انضمام الشعب إلى قيادته الحكيمة في دينه ودنياه ويسير في أحسن طريق وأحسن سلام .. وعلى كل حال لنا تجربة في انتخابات مجالس البلدية ومن سار على الدرب وصل).

هذا التصريح بكل مفرداته الملتبسة ومضامينه المتناقضة لا يحمل جديداً، وأن تلبيسه رداءً دينياً لا يغير من الموقف التقليدي الذي اعتاد الرأي العام المحلي والعالمي على سماعه. إن وضع الانتخابات في مقابل المصلحة العامة والتي تعني كما يعبّر عنها الامير سلطان في انضمام الشعب الى قيادته يعكس الى حد كبير القلق المستور لدى العائلة المالكة من العملية الاصلاحية

وضع الانتخابات في مقابل المصلحة العامة يعكس الى حد كبير القلق المستور لدى العائلة المالكة من العملية الاصلاحية في معناها الشامل

في معناها الشامل، فالانتخابات كمفردة اصلاحية تنطوي على محاذير متعلقة بالاحتفاظ بتمامية السلطة، حيث أن الانتخابات تتطلب اقتطاع جزء من السلطة تمهيداً لاشراك قوى اخرى من خارج العائلة المالكة في عملية صناعة القرار وتقرير السياسات العامة وهو أمر يثير قلقاً دائماً.

في تصريح الامير سلطان إشارة قوية الدلالة على أن الانتخابات ليست مائزاً بين الدول، وبالتالي فهي ليست ضرورة، وأن مجرد اعتمادها لا يغير من طبيعة الدولة وقيمتها، طالما أن الهدف الاعلى هو حفظ المصلحة العامة التي تملي على المحكومين طاعة القيادة والالتحام بها. ويعيد الامير سلطان التذكير بغائية الدولة الدينية، فهي ليست دولة يراد منها تنظيم عملية تداولة السلطة، وحفظ المصالح العامة، وردع العداوان من أي فرد أو جهة وإنما هي كيان ايديولوجي تتحقق فيه غاية ترسيخ مبدأ طاعة الحاكم الذي يتولى السلطة لتطبيق أحكام الشريعة، وهي لغة محمّلة بكل عناصر الاغراء والتطمين لقطاع من المجتمع مازال متمسكاً بنموذج الدولة الدينية. وفي تصريح الامير سلطان ما يلمح الى موقف موارب من مبدأ الانتخابات، مع أن ثمة إشارة في كلامه الى التدرّج في الاصلاح، والذي مازال يثير المزيد من الاسئلة المنكرة، كون هذا التدرّج لم يثمر حتى وفق الدعوى المعلنة من قبل العائلة المالكة في تغييرات جوهرية ملحوظة. فالمجالس البلدية على سبيل المثال والتي مضى على انتخاب نصف اعضائها نحو عام لم تعقد جلساتها الاولى حتى الآن، فضلاً عن تحديد صلاحياتها ومبانيها وأهدافها. فإذا كان هذا حال المجالس البلدية فبإمكان المرء تخيل كيف سيكون حال العملية الاصلاحية المراد السير فيها بصورة تدريجية.

في السياق نفسه يأتي الحديث عن دور المرأة في الحياة العامة، فكلام ولي العهد الامير سلطان عن هذا الدور لا شك أنه يبعث على الاحباط، فقد تجاوز حقوق المرأة المطروحة للنقاش والتداول في المشاركة السياسية والاضطلاع بأدوار اجتماعية وثقافية فاعلة واكتفى بترديد كلام عام اعلامي وقال (المرأة تتكلم دائما سواء في الفضائيات أو في الإعلام أو في الوظائف أو في كل مجال .. فالمرأة الأم والمرأة الأخت والمرأة الزوجة والمرأة البنت فليس هناك عندنا مكانا نعطيه المرأة أبدا فالمرأة أعطاها الإسلام كل حقوقها ولن نبخسها حقها في الإسلام ابداً)، وإذا ما اعتمد التفسير السلفي للاسلام، فإن حقوق المرأة تصبح مسألة محسومة، فهناك يصبح محددان حاكمان: النص الديني والمجتمع الخاضع لممليات النص، ووفق هذين المحددين يمكن فهم تصريح الامير سلطان حول قيادة المرأة للسيارة بما نصه:(متى طلب منا الآباء والأزواج والإخوان أن المرأة تسوق ننظر في ذلك.. وإذا هم يطلبون عكس ذلك نحن ما نجبرهم عليه)، في إشارة إلى أن إقرار قيادة المرأة للسيارة ليس بيد الدولة وحده بل بيد المجتمع الديني السلفي، الذي يتبنى موقفاً رافضاً متطرفاً.

رؤى الامير سلطان في الـ (لا إصلاح) تعيد الجميع الى نقطة الصفر، فلا إصلاح ولا تغيير وهي رسالة يطلقها الامير سلطان نيابة عن العائلة المالكة وموجّهة للداخل والخارج.

كيف ترسخ قدم زلّت؟

الحوالي يفيق مدوّياً

صمته أشد تطرفاً وربما أشد دوّياً من نطقه، فإن نطق أماط اللثام عن صمت البركان قبل لحظة زئيره الذي يؤذن بانفجار كبير. قليلة هي الفرص التي تتاح للمرء تقويم متبنياته الفكرية، رغم أن ليس هناك ما يدعو للتصلب عند المواقف التي تقع في خانة (الاجتهادات)، فدواعي المراجعة ونقد الذات تبدو، مع انقشاع الحجب وظهور المزيد من الحقائق، أكثر من دواعي الركون الى المواقف القبلية التي جرفها سيل الحقائق المتدفق.

الشيخ سفر الحوالي، شأنه شأن كثير من لدّاته ورفاق دربه، يخوض معركة مع الآخر بضراوة مستمرة، الأمر الذي يحرمه فرصة المراجعة، ولأن المعركة ضد الآخر تنطوي ليس على إثبات الذات فحسب بل وعلى ترسيخ الهوية التي لم تفتأ تكسو كل رؤية بغشائها الايديولوجي الفاقع..

للمرض كما العوارض الطبيعية الاخرى (الموت مثلاً) مفعول نفسي خاص على بني البشر، وليس حملة الافكار بمنأى عن تأثيرات تلك العوارض، فقد خضع كبار الفلاسفة والمنظّرين تحت تأثير تقلبات الحياة بكل أشكالها، ليس استسلاماً ونكوصاً لتلك التقلبات وإنما لأن الاخيرة تحمل في طياتها فرصة التأمل بعمق وتجرّد الى حد ما في الماضي وممارسة عملية فصل بين ماهو حقيقة وماهو مجرد تصورات غير مؤسسة على قواعد عقلية رصينة.

ربما لم تكن تسمح الحالة الصحية للشيخ سفر حوالي بوقفة مع الذات، فالجلطة الدماغية أصابت مركز التفكير لديه، وكان بحاجة الى وقت طويل من أجل إستعادة بناء الخلايا التالفة جزئياً. عودته الجزئية الى عالم العقل لم يقدّر لها أيضاً أن تمنحه فرصة إعادة تقويم المنهج، بل لحظنا إستبشاراً من رفيق دربه الشيخ ناصر العمر (المشرف العام على موقع المسلم) بـ (التزامه بالمنهج الذي عُرف عنه)، وهي دالة غير سارة، لا لأن ثمة توقعاً عالياً بأن انقلاباً فكرياً سيقوم به الشيخ سفر الحوالي على ماضيه، وليس مطلوب منه ذلك، مع ضرورته له كداعية مجتهد، تخضع أفكاره لمبدأ الخطأ والصواب. إن كلام الشيخ ناصر العمر المحمّل بالبشارة ينبيء عن رغبة غير معلنة عن إصرار على التمسك بخط سير فكري، رغم الهزّات العنيفة التي أصابته منذ مطلع هذا القرن.

في الزيارة التي قام بها الشيخ ناصر العمر للشيخ سفر الحوالي في الرابع عشر من ذي القعدة الماضي ـ ديسمبر، تضمنت لقاءً مختصراً يمثل إختباراً ليس لقدرة الحوالي على الاستيعاب الذهني ونشاطية الذاكرة، ولكنه يمثّل محاولة للاطمئنان على ثباته على الخط الذي عاهد أهل دعوته عليه. فقد أعاد العمر طرح الاسئلة القديمة على الحوالي للتثبّت من سلامة الادراك والمواقف الايديولوجية لدى الحوالي.

بدا الحوالي بعد تشافيه أشدّ إصراراً من ذي قبل على مواقفه بصبغتها الايديولوجية المألوفة كالمريض الذي تعتريه مشاعر التحدي للانتصار على مرضه

لقد بدا الحوالي أشدّ إصراراً من ذي قبل على مواقفه بصبغتها الايديولوجية المألوفة، فهو لم يتجاوز كبوة ليعثر بعدها بل قدّم خطوات مصطنعة للامام كالمريض الذي تعتريه مشاعر التحدي للانتصار على مرضه ولكن دون مقوّمات داعمة.

ربما تقطّعت أحبال الذاكرة القريبة بالحوالي، ولم يسعفه العمر بربط ما فاته خلال فترة مرضه، كيما لا يورطه في سؤال حول واقع الجهاد في العراق، هذا العراق الذي يئن دماً وموتاً على يد إنتحاريين يحزمون أجسادهم بأيديولوجيات ومتفجرات تتشظى في أي مكان لا فرق فيه بين العام والخاص


الحوالي والعمر: ثبات على طريق التشديد

كما لا فرق لدى هؤلاء الانتحاريين في من تلتحم الشظايا صغاراً ورضّعاً كانوا أم نساءً و كهولاً، طالما أن الدماء تسيل داخل العراق.. من غريب صنع الحوالي والعمر استعارة بقايا ذاكرة بيان دموي سابق وقعه مع مجموعة من العلماء والمشايخ، ليلحقوا الذاكرة المفتونة برسالة متكفّنة بدم جديد.

البيان الجديد وقّعه الحوالي في التاسع من ذي القعدة الماضي مع مجموعة من رفاق دربه وهم: الشيخ عبد الرحمن بن ناصر البراك. فضيلة الشيخ عبد الله بن محمد الغنيمان، الشيخ الدكتور عبد العزيز بن عبد الفتاح قارئ، الشيخ الدكتور سفر بن عبد الرحمن الحوالي، الشيخ الدكتور ناصر بن سليمان العمر، الشيخ الدكتور عبد الله بن حمود التويجري، الشيخ الدكتور عبد الرحمن بن صالح المحمود، الشيخ الدكتور سعد بن عبد الله الحميّد، الشيخ الدكتور عبد الله بن إبراهيم الريس، الشيخ الدكتور عبد الرحيم بن صمايل السلمي، الشيخ فهد بن سليمان القاضي، الشيخ عبد العزيز بن ناصر الجليل. ولا ندري هل لقلة إطلاع من الحوالي ورفاقه على الوصمة الظاهرة على سلسلة العمليات الانتحارية والتي باتت السلفية الوهابية دمغتها الثابتة عند العراقيين، أم أن الجهل بواقع العراق يحرّض على المزيد من التوغل في حقل الشوك المتربص بكل المتورطين في دم العراقيين المسفوك ببلاهة وغباء من قبل ممثلين أدعياء يصادرون صوت العقل والدين لدى علماء الامة متسلّحين ببيانات كهذه لاضفاء شرعية زائفة من مصدر فقير لها.

ينبّه البيان على وحدة القلة في وجه الكثرة، وهذا من غريب صنع الحوالي وزملائه الذين ينطلقون من مبدأ (الاجتماع والائتلاف على الحق) لأنه (أصل من الاصول الشرعية، ولذا لقّب أهل الاتباع بأهل السنة والجماعة)، ولا نخال الجميع يجهل أن أهل السنة والجماعة في العراق تربأ بنفسها عن بيانات كهذه لا يفيد منها سوى الجماعات التي آلت على نفسها الا التورط حد السفه في دماء زكية بريئة، بإسم أهل السنة والجماعة، وهم منهم براء. فماهو هذا الاسلام الذي عناه بيان الحوالي ورفاقه بما نصه (وإن الناظر في أحوال العراق اليوم يرى المخاطر العظيمة تحيط بالاسلام وأهله من الكفرة والمنافقين، الأمر الذي يستوجب التلاحم ورص الصفوف بين المجاهدين)، فأي إسلام يعنى به في هذا البيان وهو يقدّم أفضل خدماته لكل عملية تشويه تتربص به، ومن هم أهل الاسلام المقصود بالبيان والمصادرين له لم يدعوا جريمة في التاريخ الا أحيوها ولا سنة جاهلية الا بعثوها من مرقدها وهم يشيعون الرعب وينثرون أشلاء ضحاياهم في الساحات المكتظة والاسواق العامة المزدحمة بالبشر الذين يبحثون على لقمة عيش كريمة. ثم أبعد ذلك يدعو البيان الى رص الصفوف بين من يصفهم الموقعون بفصائل المجاهدين وبين (إخوانهم من أهل السنة) كيف وقد أذاقوا أهل السنة وبال أمر ليس لهم فيه يد فيه ولا مطمع في ولوج مغبته.

ومن أغرب ما يوهم البيان المعنيين به أن يلمح الى نصر في الأفق وهزيمة تبدو للعيان، وهل ذلك الا إيغال في الخطأ ودعوة الى المزيد من التورط في لعبة الدم السادية التي ما فتأت تشيع الدمار في كل شي دون تمييز، فهل حقائق التاريخ يمكن استبدالها بأحزمة ناسفة وبالسهولة التي يصوّرها البيان، حتى يزيّن الموقّعون لفرق المشاغبين بالدماء على أن ثمة نصراً في الافق! وأي نصر يقصد به وعلى من، وقد أجمع العراقيون أمرهم على نظام إرتضوه لأنفسهم، وليس هناك من سبيل للعودة بالحاضر الى الامس، فمياه الانهار لا تعود الى منابعها ثانية، وأن خيار التعايش والتوافق وحده الحاسم في الأمر.

إن دعوة الشيخ الحوالي كما البيان البائس إغفال متعمد للحقائق القائمة الآن في العراق، وليست دعوته من يصفهم بالمجاهدين للتوحد وأن النصر على حد زعمه قريب سوى تصويراً دوغمائياً محضاً، يسير على عكس حركة الحقائق التي تتشكل وتترسخ في المعادلة العراقية الراهنة. وكان يؤمّل من الشيخ الحوالي كما رفاق دربه من المشايخ والعلماء من الطبقة المتوسطة في التراتبية الدينية السلفية أن يلجموا نزوة الدموية لدى الجماعات المسلّحة التي طاش بها اليأس من الخروج بنصر حقيقي لتقترف أبشع الجرائم دون تغيير في أسس المعادلة القائمة، التي تزداد رسوخاً يوماً بعد آخر وبخاصة مع إصرار الغالبية العظمى من الشعب العراقي على الارتضاء بما تم التوافق بشأنه.

إن فشل الجماعات المسلّحة التي تستلهم من البيانات السلفية روحها القتالية في فصل قضية الاحتلال الاميركي للعراق عن قضية شعب رزح طيلة عقود تحت نظام دموي قلّ نظيره في تاريخ البشرية على الاطلاق، هو المسؤول اليوم عن فشل هذه الجماعات في أن تحرز تقدماً على الارض أو تكسب تعاطفاً ليس في داخل العراق بل وفي خارجه، بل إنها تخسر المزيد على مستوى الخارج ولا رجاء في تحوّلها الى مشروع تغيير ملهم.

في سياق آخر، لا يخلو أيضاً من رؤية مثالية حالمة دعا الشيخ الحوالي الى توظيف الانفتاح الاعلامي لنشر (الاسلام والدعوة الحقة وفق المنهج الصحيح) ولا نحتاج الى عناء كبير في فهم عبارتي (الدعوة الحقة) و(وفق المنهج الصحيح)، وهما عبارتان مؤدلجتان مثقلتان بالنزعة الدغمائية، وهما تشيان في الوقت ذاته بالاصطفائية والتنزيهية لدى الحوالي الذي يكاد يعتبر الوحيد القابض بأسنانه على مواقف ظهرت لاحقاً تأثيراتها التدميرية في الداخل والخارج، وهاهو يخرج ثانية ليعلن امتثاله المطلق لمواقف أشد تطرفاً. فهو يطمع في توظيف الانفتاح الاعلامي لنشر العقيدة التي يعد هو أحد أقطابها البارزين الآن، بما تحمل من حزمة أحكام تكفيرية واستئصالية.

من غريب صنع الحوالي والعمر استعارة بقايا ذاكرة بيان دموي سابق ليلحقوا الذاكرة المفتونة برسالة متكفّنة بدم جديد

وفوق ذلك يفرض نفسه كاهناً ومنجّماً حين يقوم بتوزيع شهادات النصر في كل الارجاء، وكأنه يغفل ما أصاب المسلمين في أنحاء العالم بفعل أفكار ظهرت خطورة انبثاثها، ولم تنتج سوى إنتحاريين بأحزمة ناسفة يوهمون بأنهم كتائب السماء الذي يشيعون الخير ليعودون الى السماء شظايا بعد أن يضرجوا الارض بدم أعداء إفتراضيين. فقد ظل الحوالي متمسكاً بنبوءة انتصار الصحوة ممثلة في (الطائفة المنصورة التي أخبر عنها النبي صلى الله عليه وسلم)! وقد أطلق تحذيراته مكرراً للحكومات بتغيير سياساتها تجاه شباب الصحوة، والا (فسوف تدفع الثمن غالياً) وكان يشمل تحذيره للحكومة السعودية نفسها، بل بدرجة أساسية يطالبها بالقبول بشروط الصحويين، والكف عن ملاحقتهم، بل العفو عنهم.

وبالرغم من أن الحوالي كان من الاقطاب الكبار الذين شاركوا في المفاوضات بين الحكومة والجماعات المسلّحة حتى أصبح ملجئاً لكثير من المتورطين في عمليات العنف، وقد بلغ من تسامحه تجاه العنفيين حداً مريباً وكأنه يحتضن أبناءه ويدفع السوء عن حوارييه، ولكن ذلك التسامح يغيب بصورة تامة حين يتعلق الأمر بآخر مازال يكتوي بتطرف الحوالي، حتى ليكبر عليه أن يعتذر عما أصاب الابرياء من جراء فكر هو صائغه، وموقف هو صانعه.

كنا نحسب أن الحوالي وهو يستفيق من مرضه سيعيد فحص أفكاره المنهكة بطريقة ناقدة، ولكنه لم يحد عن خطه الفكري، وسيقول مناصروه بأن ذلك تعبير عن الثبات على المبدأ، واليقين الذي لا يساوره شك في المعتقد، وتلك تسلية تقليدية لدى المؤدلجين والعقائديين، تماماً كما القصص الاعجازية التي راجت عقب دخوله المستشفى!

الحوالي لم يتغير، وليس في ذلك كرامة، وإن صمته عن بعض أخطائه السابقة ينمّ عن تمسّكه وإصراره، بما في ذلك تكفير الدولة، والصوفية الذين قال عن كثير منهم بأنهم (زنادقة متسترون يريدون هدم الاسلام من داخله) ونعته للسيد الراحل محمد علوي المالكي بأنه (داعية الشرك في هذا الزمان) وقوله عن الاشاعرة بأنهم ليسوا من أهل السنة.

فالحوالي يطالب بصياغة الدولة ومعتقدات الناس بحسب طريقته ووفق منهجه، وحين يعجز عن ذلك يوصم الدولة والمخالفين له عقدياً بالكفر. ولعل صمته عن إدانة العنف في الداخل وتشجيعه للعنف في الخارج يفصح عن دعم مستور كما هي لعبة التنظيم السياسي بسلاح عسكري، فكما ذكر أحدهم ذات مرة بأنه يمثل الجناح السياسي والايديولوجي لتنظيم القاعدة، فقد أصبح الحوالي القائد السياسي والايديولوجي لجماعات العنف، وهو باملاءاته السياسية والعقدية على الدولة إبان تصاعد عمليات العنف لم يكن سوى مستثمراً سياسياً لعمليات عسكرية متواصلة، ولا غرابة في أن يقدّم في تلك الظروف فاتورة مطالب قديمة حول تغيير هيكلية الدولة ومجمل نظامها التشريعي وإعادة دمج المجتمع الديني السلفي في بنية الدولة، تمهيداً لاقامة دولة الشريعة على النموذج الطالباني.

وزير العدل يثير جدلاً جديداً حول

مشاركة المرأة في القضاء

تقود السيارة أو لا تقود، تتولى القضاء أم لا، تخوض الانتخابات ناخبة ومرشّحة أم لا.. هذه وغيرها أسئلة مازالت تضخها ماكينة الجدل اليومي التي لم تنتج إجابات حاسمة، وقد لا تنتج عبر آليات قانونية ورسمية، وكما هي العادة في مثل هذا البلد فإن الأمر الواقع يملي حقائقه على الدولة التي تميل الى التملص من مسؤولياتها السيادية في مثل هذه الموضوعات لتدع الواقع الاجتماعي يضغط من أسفل لخلق بيئة تسويغية لاصدار قرارات غير مكلفة وفي الوقت ذاته مبرّرة.

على مدار الشهور الماضية، كانت حقوق المرأة في مركز الجدل الفكري والسياسي والفقهي، في ضوء تصاعد المطلب الانثوي نحو المشاركة في الحياة العامة، وحصول بعضهن على مواقع إدارية ذات طابع إقتصادي او فني إستشاري. ولأول مرة تبرز ظاهرة إجتماعية إعتراضية مسنودة من جهات في الدولة والمجتمع الديني السلفي تهدف الى كبح النشاط المطلبي النسائي الاصلاحي، في محاولة لاعادة العمل المطلبي الى نقطة البداية.

ومهما يكن، فإن حقوق المرأة في السعودية باتت تطرح بصورة شبه علنية مدفوعة بتحركات نسائية دؤوبة وطموحة تسعى لكسر التابوات الاجتماعية والسياسية والايديولوجية، وقد أثمرت تلك التحركات في اختراق بعض الدوائر المحظورة تقليدياً، حيث حصلت المرأة على حق الترشيح والانتخاب في الغرف التجارية، في خطوة لافتة تهيء لأفق نقاش جاد حول دور المرأة في الحياة العامة.

لقد أثارت تصريحات وزير العدل السعودي عبد الله بن محمد آل الشيخ في الرابع والعشرين من ديسمبر الماضي حول ولاية المرأة للقضاء جدلاً حول الخلفية الشرعية والقانونية لولاية المرأة. ينطلق آل الشيخ من رؤية تاريخية وفقهية تقليدية منفصلة عن بيروقراطية الدولة، وكل دولة هي بطبيعة الحال بيروقراطية، حيث تتمفصل وظائف الدولة على منظومة أجهزة معقدة في تكوينها وأدائها. يستحضر آل الشيخ الموقف الفقهي للدولة في التاريخ الاسلامي، حيث تتمفصل الدولة على جهازين آساسيين: الحكم/الخلافة/السلطة والقضاء، حيث يمثل الاخير السلطة التشريعية ممثلاً في شخص القاضي للجهاز التنفيذي، ممثلاً في شخص الخليفة. ومن الناحية التاريخية، فإن القضاء لم يتخذ شكل مؤسسة بل كان مشغولاً بشخص القاضي الذي كان عالماً بالشريعة ومخوّلاً بصورة شبه كاملة بإصدار الاحكام. وفق هذه الرؤية التاريخية،

حقوق المرأة في السعودية باتت تطرح في خضم تحركات نسائية دؤوبة لكسر التابوات الاجتماعية والسياسية والأيديولوجية

يمكن وضع تصريح وزير العدل السعودي بأن (القضاء هو إحدى الولايات الشرعية التي لا تتناسب مع إمكانات وطاقات المرأة)، ويمكن، وفق هذه الرؤية أيضاً، فهم نفي توجه الوزارة (إلى تعيين قاضيات أو محاميات للعمل في سلك القضاء السعودي).

تبرير آل الشيخ للموقف الرافض من إشراك المرأة في القضة كما جاء في حواره مع صحيفة (اليوم) الصادرة في الدمام لم يكن جديداً، فهو إجترار للرؤية التقليدية الساكنة التي تقوم على إعتبار المرأة كائناً عاطفياً غير قادر على التجرّد من جبلته العاطفية لجهة تحكيم العقل. يأتي هذا التصريح في



سياق المطالبة المتزايدة من قبل النساء القانونيات للحصول على رخص فتح مكاتب لممارسة مهنة المحاماة، وهو ملف مازال عالقاً داخل وزارة العدل.

يستعير آل الشيخ مكونات رؤيته الشرعية من التراث الفقهي السلفي ومن التاريخ السردي حيث تحتجب استقلالية التحليل كما يحتجب الواقع بكل الحقائق التي يقدّمها والمتناقضة مع هذه الرؤية الصارمة. فلا الاحتجاج بعاطفة المرأة كحائل عن آهلية التولي ولا الاحتجاج بانتقاص الكفاءة العلمية للمرأة يمكن له أن يغشي واقعاً قائماً، فقد اضطلعت المرأة بمناصب قيادية وغيّرت وجه تاريخ بلدانها قديماً وحديثاً، وقد أورد القرآن الكريم قصة ملكة سبأ في سياق إطرائي وذكر قصة المفاوضات بينها وبين الملك سليمان كما ذكر آية الاستشارة حيث لجأت الى أهل المشورة في قومها فاختارت أحسن الآراء. وقد أخبرنا سبحانه وتعالى عن ملكة سبأ وأن ملكها كان في غاية العظامة والفخامة، وشدة الأركان، وأن أمرها كان قائماً على الشورى: (قالت ياأيها الملأ أفتوني في أمري ما كنت قاطعة أمراً حتى تشهدون) فالملأ هم علية القوم وأهل الرأي، وقولها: ما كنت قاطعة أمراً حتى تشهدون هو أعظم مبادئ الشورى، وأن الملكة لم تقطع بأمر ما حتى أشهدت الجميع، وبعد أن أدلوا برأيهم فيه. فلم تلجأ الى خيار الحرب ضد نبي الله سليمان، حفاظاً على مجتمعها وإيماناً منها بخيار السلم. وفي التاريخ المعاصر، تولت

المرأة القيادة السياسية بطريقة لافتة كما في بريطانيا والهند والفلبين وبنغلادش والباكستان واخيراً المانيا، وكان لهذه النماذج تأثيراتها العظمى في تاريخ هذه الدول.

وحتى الرؤية الفقهية التي يستند اليها آل الشيخ كانت خاضعة للجدل الفقهي والفكري على مدار عقود طويلة، بما في ذلك الاحتجاج الخاص بالتكوين النفسي للمرأة كمبرر لحظر بعض المناصب على المرأة. يجادل كثيرون حول نقطة الاحتجاج المركزية الواردة في تصريحات آل الشيخ، ويثيرون تساؤلات حول مشروعية الموقف الفقهي من المرأة، في غياب مسند صلب في الكتاب والسنة. فالاية الكريمة (أو من ينشأ في الحلية وهو في الخصام غير مبين) والتي غالباً ما يحتج بها على انشغال المرأة بالزينة عن الدخول في عالم الخصومة لعدم أهليتها النفسية والذهنية، فإن ذلك ليس سوى توجيهاً مفتعلاً لموقف تاريخي واجتماعي، وقد اختلف المفسّرون حول المقصود في الآية. واما قول الرسول صلى الله عليه وسلم (لطفاً بالقوارير) فلا يحمل في طياته موقفاً سلبياً من ولاية المرأة بقدر ماهو توجيه من المصطفى لتكريم المرأة ورعايتها في اشارة الى الجانب الفيسيولوجي.

كما أن الاحتجاج بحديث النبي صلى الله عليه وسلم (لن يفلح قوم ولوا أمرهم إمرأة) يعود الى موقف تاريخي مرتبط بالفترة المبكرة من الاسلام والحروب التي كانت تقودها نساء في الجاهلية ضد الاسلام، وكان الموقف موجهاً بصورة محددة الى الى بنت كسرى. وقد ميّز بعض العلماء بين الموقف والحكم، فالموقف مرتبط ومحصور في حادثة معينة ولا يشكّل بالضرورة حكماً فقهياً ثابتاً ونهائياً، ولو كان لأتى النبي صلى الله عليه وسلم على ذكر ملكة سبأ أو لأفصح القرآن الكريم عن موقف واضح في قضية جدلية كهذه بالطريقة التي تثار حالياً.

وقد ذكر الشيخ القرضاوي بعد ذكره لهذا الحديث مايفيد بأن الحديث لا يؤخذ منه بمفرده حكم وأن نصوص القرآن والسنة قد جاءت على خلافه، وأنه مقيد بزمان الرسول صلى الله عليه وسلم، وأما الآن فالحال مختلف وقد قال بخلافه ابن حزم، ورأى أنه تولى المرأة كل الولايات إلا الولاية العظمى، وأنه لا يقال هنا إن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، لأن هذه القاعدة مختلف فيها. وأنه لا بأس أن تتولى المرأة ولاية أية دولة من دول المسلمين لأن هذه ليست هي الولاية العظمى، وإنما الولاية العظمى هي الخلافة التي ينضوي المسلمون جميعاً تحتها. وبخصوص الحديث المذكور فقد ذكر البعض بأنه حديث آحاد لم يروه إلا أبو بكرة فقط من الصحابة.

وإذا كان الحديث النبوي الشريف موجّهاً بحسب بعض الفقهاء الى الولاية العظمى أو الخلافة فإن الخلاف قائم دون ريب حول القضاء، وإن قال البعض بأن القضاء مندرج في باب الولايات، فيما لا دليل عليه سوى الصورة التاريخية التي تشكلت حول الدولة في تاريخ المسلمين والتي كان يمثّل فيها القاضي - الشخص الركن الثاني في الدولة.

غني عن القول بأن طائفة من أعلام الفقهاء وائمة المذاهب قد أجازت ولاية المرأة للقضاء، منها فتوى ابن جرير الطبري في صحة قضاء المرأة، وفتوى ابن القاسم من المالكية الذي رأى جواز قضاء المرأة، وكذا مذهب الامام أبي حنيفة القائل بجواز قضاء المرأة في ما تجوز فيه شهادتها، ومن الفقهاء المعاصرين فتوى لشيخ الازهر

محمد سيد طنطاوي حين قال: (لا توجد موانع شرعية أمام تولي المرأة مناصب قضائية) ، وأضاف: (إن تعيين النساء في هذا السلك يشكل خدمة لقضايا الاسرة) وقال أيضاً (لا يوجد نص في الكتاب والسنة يرفض ان تكون المرأة قاضية)، كما كتب كثير من

يستعير آل الشيخ مكونات رؤيته الشرعية حول المرأة من التراث الفقهي السلفي والتاريخ السردي وحجب الواقع بكل حقائقه الدامغة

الفقهاء المعاصرين أبحاثاً مؤصّلة شرعياً تؤكد على حق المرأة في ولاية القضاء.

أما الرأي الفقهي لدى المذهب الحنفي في عدم جواز شهادة المرأة في الدماء، فذلك مستند هو الآخر لصورة تاريخية كانت فيها المرأة غائبة عن الحروب، بما يلغي الموضوع لا الحكم. وفي هذا الزمن حيث تخوض المرأة مجالات شديدة التعقيد مثل الطب والقانون والتشريح وباقي العلوم جنباً الى جنب الرجال فإن الاحكام كما الصلاحيات تبدو متساوية، حيث لا مانع عقلي يحول دون اضطلاع المرأة بأشد المناصب تعقيداً، مع الالتفات الى ما ورد ذكره اعلاه حول مؤسسية الدولة، واختلافها الجوهري من حيث التركيب والوظائف عن الدولة في التاريخ الاسلامي، حيث تحل المؤسسة محل الفرد، وبذلك يتغير عنوان الموضوع وجوهره، حيث يجري الحديث عن كيانين منفصلين، كالفرق بين الإمرة التي يديرها أشخاص والدولة التي تدار من قبل مؤسسات، بما يلغي التجنيس المرتبط بالذكورة والانوثة، بل الأمر بات يتعلق بكفاءة علمية وخبرة معرفية تؤهل لادارة عمل مؤسسات تضم بداخلها مجموعة أفراد من ذوي الخبرة بصرف النظر عن جنسهم ونوعهم.

ويمكن تفهم موقف المنكرين على المرأة دخولها الى الحياة العامة، حيث أن موجة الدعوات التي انطلقت في بداية القرن الماضي لتحرير المرأة وإحالتها الى سلعة في المزاد العلني، ومصدر لاشباع لذة الذكور قد أشاعت أجواء هلع من تفسخ المجتمع وانحلاله، الامر الذي دفع مشيخة الازهر الى إصدار فتوى سابقة لرفض مشاركة المرأة في القضاء، وهو ما يدفع البعض حالياً الى تكرار ذات المواقف على وقع تلك الموجة الثقافية التغريبية. ولكن حين يتم فصل دعوة تحرير المرأة عن الرؤية التجريدية لدور المرأة بوصفها كائناً مستقلاً مؤهلاً ذهنياً وقانونياً للانخراط في الحياة العامة بقدر من الكفاءة والاقتدار فإن شعور الهلع يتبدد، وبالتالي يصبح حضور المرأة في الحياة العامة غير مستنكر بل وطبيعي.

وقد بات مألوفاً اليوم أن نرى المرأة قاضية ومضطلعة بأخطر الادوار في الفصل بين الخصومات، ففي السودان على سبيل المثال تشارك المرأة منذ زمن طويل في سلك القضاء، وقد أحصى أحدهم مايقرب من الستين قاضياً من النساء يعملون في المحاكم. كما تولت نساء من الحجاز القضاء وقد استمر الحال حتى المرحلة الاولى من تاريخ الدولة السعودية الحديثة، ولم يكن يمنع ذلك من قبول المجتمع بأحكام قضائية تصدر عن المرأة لتواضع المجتمع على أهليتها لهذا المنصب، مع إدراك المجتمع بأن المرأة لا تتولى بمفردها هذا المنصب وانما تستعين بأخرين وأخريات الى جانب سعة اطلاعها والمامها بالاحكام الشرعية.

ومع تطور حاجات المجتمع وتعقّد أحوالها باتت الحاجة كبيرة الى مشاركة المرأة في مجالات عمل ادارة المجتمع والدولة، حيث بات دور المرأة ليس شكلياً أو تزييناً لصورة الدولة بل هو دور ضروري محوري يتطلب إستثماره للمنفعة العامة ولا سبيل لتحقيق المنفعة الا بتسهيل مشاركة المرأة في الحياة العامة.

نحن والآخر

تأسيس لحوارية داخلية

أفرط المتفاؤلون في الحديث عن تقنيات اللقاء الوطني الخامس للحوار الفكري الذي جرى في أبها في الثالث عشر من ديسمبر تحت عنوان (نحن والآخر: رؤية وطنية مشتركة للتعامل مع الثقافات العالمية)، والتي حظيت بتغطية إعلامية مباشرة. موقف المتفائلين جاء كرد فعل على أستار التعتم التي أسدلت في اللقاءات الأربعة الماضية. إن التغطية الاعلامية المباشرة أنعشت آمال كثير من المؤمنين بالحوار في مستويات متنوعة لجهة صناعة فضاء إيجابي لانبثاث ثقافة حوارية قائمة على معرفة خارطة التنوع الثقافي الداخلي والقبول بمبدأ التحاور كوسيلة للتعارف والتوافق.

إن ما يلفت إليه عنوان اللقاء الخامس أنه ينزع الى تقديم رؤية حيال التعامل مع الثقافات العالمية، في تعبير عن حاجات تقع خارج المجال الحواري للمجتمع، أي الانطلاق من مرحلة متقدمة تفترض ضمنياً أن أشواطاً من الحوار الداخلي قد قطعت كيما يصل الى نقطة الحوار مع الآخر ـ العالمي. إن هذا التجاوز في العملية الحوارية بلا شك يعيد للذهن تارة أخرى أزمة أيديولوجية الدولة مع الآخر العالمي، من خلال اختزال العملية الحوارية المعبّر عنها في ثنائية (نحن والآخر): نحن ـ المسلم والآخر ـ غير المسلم. فقد أريد من الحوار بحسب تصريح رئيس اللقاء الوطني الشيخ صالح الحصين (تقديم رؤية موحدة تجاه الآخر) وهي كما يجليها أمين عام مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني فيصل بن عبدالرحمن بن معمر (تحديد الموقف الفكري والمعرفي والمجتمعي في التعامل مع الآخر. هذا الآخر المتنوع الثقافات، الحافل بالرؤى والأفكار التي قد تتفق أو تتباين مع ثقافتنا وهويتنا الإسلامية والعربية).

فالتأسيس الأولي للحوار، وفق هذه الرؤية يميل الى تسوية إشكالية العلاقة مع الآخر الذي يقع خارج الفضاء الثقافي الوطني والاسلامي، وهذا يضع الحوار في سياق أجندة أخرى، تتصل بدرجة وثيقة بتطورات مابعد الحادي عشر من سبتمبر. وكما هو حال اللقاءات الفكرية السابقة، فإن الحوار يهدف الى صياغة رؤى جديدة في العلاقة مع الآخر الذي صدمته أيديولوجية التعصب والغلو والتطرف بأشكالها العنفية غير المتخيّلة.

هناك دون ريب مشتركات بين الوطني والعالمي في الحوار ضمن مسعى تسوية المنازعة الايديولوجية بين نحن المسلم والآخر غير المسلم، ولكن هذه المشتركات تقرر العبور الى الحوار داخل الوطن من بوابة عالمية، في عملية تضليل لتشخيص جذر المشكلة أو على الاقل تحديد نقطة بدايتها الصحيحة.

في تقديرنا إن صياغة رؤية تجاه الآخر، تنطلق من أهلية المجتمع بتنوعاته الثقافية للقبول بالتعايش على قاعدة الاختلاف، قبل الانتقال الى تحديد رؤية من آخر مجهول الهوية. فالحاجة المركزية للحوار الداخلي تتحدد في مستويين:

ـ الحوار الداخلي بين فئات المجتمع بتنوعاته السياسية والمذهبية والايديولوجية.

ـ الحوار بين المجتمع والسلطة

يثير الخطاب التأسيسي الأول لمركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني تحفظاً جديّاً حين ينطلق من الحوار على خلفية الامتثال لموقف أيديولوجي يعبّر عنه بسيرة السلف الصالح وآدابهم، بما يحمل هذا التحديد من دلالات خاصة، تخضع الجميع ضمن محدد حواري إشكالي، وتملي على المختلفين القبول بحوار مشروط. إن بلوغ درجة متوازنة من الحوار الداخلي بين فئات المجتمع يفترض قبولاً أولياً بالحوار غير المشروط كما يفترض قبولاً نفسياً بالتنازل، وليس بالامكان عقد حوار يقوم على إملاءات من طرف على باقي الأطراف، وهنا مكمن الافتراق بين الحوار والتفاوض، ففي الحوار يأتي الجميع دون شروط مسبقة ولا أوراق ضغط ولا أجندات خفية بعكس التفاوض.

هناك حاجة حقيقية لحوار داخلي على مستوى المجتمع، يتأسس في مرحلته الاولى على قاعدة التعارف بين الثقافات المحلية، ولازالة العوائق النفسية والذهنية التي تسببت على مدار عقود طويلة في إحداث قطيعة نفسية واجتماعية وتمزقات ثقافية وسياسية.

من المفارقات المثيرة للسخرية، أن يشارك المختلفون من أطياف فكرية متعددة في حوار يستهدف تقديم حلول لمشكلات مع الآخر، بينما المختلفون أنفسهم بحاجة لمثل هذه الحلول. كان أحرى بالمتحاورين أن يضعوا أصابعهم على نقطة خلافية مشتركة لحلها قبل التغريد بالرؤى الحوارية خارج حدود الوطن. لا يمكن تسوية أزمة الرؤية مع الآخر قبل تصحيح الموقف من الذات، ما لم يتم تحديد أغراض الحوار بصورة دقيقة ودون مواربة، أي معالجة أيديولوجية الدولة مع الايديولوجيات الاخرى. فقد بات واضحاً منذ اللقاء الفكري الاول بأن الاخطار المحدقة بالدولة هي الحافز المركزي وراء حشد الطيف الفكري في البلاد من أجل الخروج بتصورات مرضية للخارج بدرجة أساسية عن طريق صياغة رؤية معتدلة، ولكنها رؤية معزولة عن الحراك الثقافي الداخلي، ولا تمس البنى الايديولوجية الراسخة، وهذا مايفسر الموت السريع لوثائق اللقاءات وتوصيات المشاركين فيها.

إن مجرد إدراك الاختلاف والتنوع الفكري كحقيقة قائمة لم يثمر في تجسيدات معبّرة عنها، أي السماح لهذا الاختلاف في التعبير عن نفسه على الارض. مثال قريب من واقع الحجاز، تجلى في التجاذبات الطويلة والمعقدة التي كان يديرها الامراء الكبار وتحديدا سلطان ونايف وسلمان في قضية الدروس الدينية للسيد عبد الله فدعق، أحد كبار الشخصيات الدينية في الحجاز. هذا المثال يومىء بدلالة قوية الى أن إدراك الاختلاف لم يجد حظّه في مجال حقوق الانسان والحريات العامة، وهناك أمثلة عديدة يحتفظ بها الذين تتعرض حرياتهم للانتهاك بصورة يومية. إن الحديث عن آخر نستشعر الحاجة الى تحريره من رؤانا الايديولوجية المتزمتة لم يمثّل حتى الآن تغييراً في رؤيتنا حول الذات، فمازلنا نقبع ضمن مواقف متصلّبة سابقة، لم تغير وجهة سيرنا نحو الحوار كما يجب أن يكون وكما يجب أن ينعكس من حقوق وحريات على مستوى التعبير والضمير.

المستوى الآخر هو الحوار بين المجتمع والسلطة، إذ لا يمكن لأي عملية حوارية تحقق نجاحها المنشود ما لم تتم تسوية مشكلات العلاقة مع السلطة ذاتها، التي مازالت ترفض البدء بإجراء إصلاحات جوهرية وفاعلة. إن إنسداد القنوات الحوارية مع السلطة منذ الخامس عشر من مارس ٢٠٠٣ رهنت المجتمع والدولة الى خيارات متضادة، فالمتطلعون نحو الاصلاح السياسي الشامل باتوا يعقدون روابط مع فئات المجتمع عبر فعاليات ثقافية متنوعة مفصولة عن مسار الدولة. إن تبدد آمال الاصلاح من أعلى فتحت أفق التغيير والحوار من المجتمع ذاته، وهذا له أثمانه السياسية الباهضة على الدولة بدرجة أولى، لأن التغييرات الحاصلة من أسفل تكون عادة غير خاضعة للمقاييس والحسابات الدقيقة.

حتى لا تكون هدف المشروع الأميركي التالي

السعودية تحاول إنقاذ النظام السوري

سلكت الازمة المتصاعدة في العلاقات السورية اللبنانية منحى خطيراً بعد المقابلة التي أجرتها قناة (العربية) مع نائب الرئيس السوري السابق عبد الحليم خدام في نهاية ديسمبر الماضي، بكل مافيها من تصريحات مبتذلة واستغلالية واضحة للخروج بوجه لامع بعد أن تراكمت السحب حول دمشق التي باتت في وضع لا تحسد عليه.

كانت القيادة السعودية وحتى وقت قريب راضية الى حد كبير بالعقاب السياسي الذي تتعرض له دمشق، على خلفية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الاسبق رفيق الحريري، وقد كان للملك عبد الله دور رئيسي في الضغط على القيادة السورية لسحب قواتها من لبنان. ومن المرات القلائل التي تخرج القيادة السعودية عن نهجها المحافظ وبخاصة في علاقاتها العربية، حين وجّهت رسالة شديدة اللهجة الى القيادة السورية بعد إغتيال الحريري، الشخصية اللبنانية الأثيرة لدى العائلة المالكة، والتي مهّدت لخروج القوات السورية بصورة كاملة من الاراضي اللبنانية.

مسار عمل لجنة التحقيق الدولية حظي بقبول القيادة السعودية، ويرجع ذلك الى الدور الفاعل الذي لعبه النائب سعد الحريري والزعيم الدرزي وليد جنبلاط اللذان قادا حملة تعبوية على المستوى العربي والدولي. ولكن التطورات اللاحقة وخروج التحقيق عن مساره المحدد نبّه القيادة السعودية وقيادات عربية أخرى وأبرزها المصرية، الى أن الفريق السياسي اللبناني بقيادة سعد الحريري ووليد جنبلاط فقد زمام الحكمة السياسية في التعاطي مع التحقيق في قضية اغتيال الحريري وبات ينزع نحو الانتقام بطريقة عبثية وإن أدى الى تدمير ليس النظام السوري فحسب بل والنظام الاقليمي برمته.

إن حصول فريق الحريري ـ الابن وجنبلاط على المزيد من الاوراق السياسية أغرى هذا الفريق في توسيع دائرة الانتقام داخلياً وخارجياً، فبينما كان ملف التحقيق محصوراً في الكشف عن الجناة (المخططين والمنفذين) لجريمة الاغتيال إنتقل فيما بعد لتصفية حسابات سياسية سابقة وراهنة وربما مستقبلية مع أطراف داخلية وخارجية، دون حساب للتأثيرات الكارثية لعملية الانتقام على الوضع الاقليمي، والاخطر في الأمر كله أن هذه التصفية تتم لصالح قوى مصنّفة إما في خانة العدو مثل اسرائيل أو في خانة القوى المحالفة لها مثل الولايات المتحدة، بأجندتها الشرق أوسطية المعلنة وهنا بدأت التحفظات السعودية والمصرية تغذي الاحساس بضرورة الاسراع بالتدخل لاحتواء خطر الطيش السياسي لدى المتخاصمين في لبنان ومحاولاتهم لجرّ الكبار مثل السعودية ومصر الى وحل المهاترات السياسية التي قد تفضي الى تقويض النظام الاقليمي. لم يلتفت، في المرحلة الاولى على الاقل، الملك عبد الله والرئيس حسني مبارك الى الحكمة السياسية لدى الفريق اللبناني الذي يقوده الحريري ـ جنبلاط على أساس ان التحرك



سعد الحريري: السعودية تكبح جماحه

الدبلوماسي الذي قام به هذا الفريق كان محكوماً بصدمة الاغتيال وتبعاً له من أجل تحقيق مبدأ السيادة والاستقلال في لبنان، كما أن فاجعة اغتيال الحريري تركت آثاراً نفسية وسياسية على القيادة السعودية والتي إعتبرت إغتيال الحريري رسالة غير مباشرة لها، للعلاقة الحميمية التي تربط العائلة المالكة بعائلة الحريري، وهو ما يفسّر الصفح او قل الاغفال عن الطريقة التي أدار بها فريق الحريري معركته مع سوريا، الى أن بدأت تطفو على السطح مؤشرات أزمة تنذر بعصف الاوضاع السياسية الاقليمية.

وكما أخطأ الفريق اللبناني بقيادة الحريري ـ جنبلاط في تقدير الوضع الاقليمي للبنان، مدفوعاً بعنف نحو الانتقام من سوريا وبأي ثمن مطلوب، دون مراعاة لجيبوليتيكية لبنان التي لا تسمح له بصناعة عداوة مع مصدر التنفس السياسي والاقتصادي، أخطأ أيضاً في تقدير الوضع الاقليمي العربي برمته من خلال تحويل لبنان الى بوابة لعبور المشروع الاميركي ـ الاسرائيلي للاطاحة بالتوازنات السياسية الاقليمية وتغيير مجمل عناصر المعادلة السياسية بدءاً بسوريا وانتهاءً بإيران مروراً بالسعودية ومصر، وهو ما أثار قلقاً استثنائياً لدى القيادتين السعودية والمصرية اللتين احتضنتا فريق الحريري وقبلتا بدعم قضية التحقيق في جريمة اغتيال والده، بعد أن تحقق خروج القوات السورية من لبنان. تدرك القيادة السعودية بحذر بالغ ماذا يعني دخول العنصر الاميركي على خط المنازلة بين فريق الحريري ـ جنبلاط وسوريا، وتدرك أيضاً بحذر مضاعف أن رقعة المنازلة ستمتد الى خارج منطقة الشام، مع إدخال العراق والتغييرات السياسية في الخليج الى المشهد العام، وهو غير

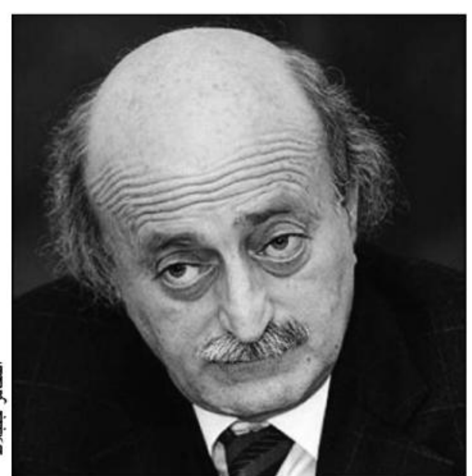
بعيد عن التفكير الاستراتيجي السعودي والمصري.. بالنسبة للفريق اللبناني لا يهمه إن تساقط أحجار النظام السوري على رؤوس قيادته وشعبه، طالما أنه سيربح المعركة في الداخل وسيصل الى نشوة الانتقام ضد خصمه الجديد خارج الحدود، وهنا مكمن الخطورة، فاللهو بالمعادلة الاقليمية لا يعدو أكثر من مناورة ضرورية لخدمة شعار السيادة والاستقلال اللذين لن يتحققا أبداً في ظل الهرولة العابثة نحو القوى الدولية وبخاصة واشنطن وباريس من أجل تطويق ليس سوريا بل والمنطقة برمتها.

إذن لم تعد القضية محصورة في حدود اكتشاف الجناة في جريمة اغتيال الرئيس الحريري، فقد جرى توظيف المعارك الكبيرة والصغيرة في الجناية البشعة، ويخشى أن تكون (الحقيقة) المطلوب الكشف عنها ممقوتة لدى من هم خارج لبنان، الذين سيتضررون من لعبة التصفيات السياسية الخفية والمعلنة، وسيكون الدم حينئذ معروضاً في مزاد سياسي تزدحم فيه أطراف عديدة لا رابطة بينها.

حتى وقت قريب، كان التحقيق في جريمة اغتيال الحريري مقبولاً، رغم التحفظات القانونية والسياسية على سير اللجنة من قبل أطراف لبنانية وربما عربية، وكان ذلك لصالح تيار الحريري ـ جنبلاط، ولذلك اكتسب تعاطفاً سعودياً ومصرياً وعربياً بصورة عامة، تماماً كما أن الخروج السوري من لبنان اكتسب ذات القدر من التعاطف، ولكن حين بدأ أقطاب تيار المستقبل بقيادة سعد الحريري والتحالف الديمقراطي بقيادة وليد جنبلاط تحركاً دولياً من شأنه تقويض النظام اللبناني فضلاً عن السوري وتالياً الاقليمي فإن القضية باتت خارج نطاقها المتحمَّل، لأن الاضرار السياسية تجاوزت حدودها الجغرافية والسياسية، خصوصاً وأن أهداف تحالف الحريري ـ جنبلاط تكبر يوماً بعد آخر، ولم يعد بالامكان السكوت على هذا الانجرار غير الواعي لساحة حرب واسعة النطاق لا تبقي ولا تذر من أجل قضية هي برسم التحقيق الدولي، وقد حظيت بإهتمام عربي ودولي لم تحظ بمثله أية قضية أخرى مماثلة، رغم أن لبنان شهد اغتيال رؤوساء وزراء وشخصيات سياسية لا تقل أهمية عن الحريري.

إن السعودية كغيرها من الدول العربية الصديقة والحليفة للبنان ستكون أقدر على تسوية ملف الازمة السورية اللبنانية، فقد رعت أهم إتفاقية بعد الحرب الاهلية اللبنانية وهي ميثاق الطائف ١٩٩١، التي على أساسها أعيد تعريف النظام السياسي اللبناني وتحقيق قدر مقبول من التوازن الداخلي من خلال حفظ مبدأ المحاصصة. فالسعودية تحتفظ بعلاقات وثيقة مع كل من سوريا ولبنان، ولها من التأثير المعنوي ما يجعلها في وضع يسمح لها بمزاولة دور الراعي لتسوية جديدة على مستوى الداخل اللبناني وعلى مستوى العلاقات اللبنانية السورية.

إن المستجدات المتسارعة على الساحتين اللبنانية والسورية فرضت على القيادة السعودية تحرّكاً عاجلاً لانقاذ الموقف المتدهور، وهو تحرّك ندرك، في ضوء جنوح تياري المستقبل والديمقراطي، مغازيه السياسية. إن نجاح فريق الحريري ـ جنبلاط في استدراج عبد الحليم خدام لخوض المعركة ضد دولته، مع أنباء أخرى حول صناعة جبهة معارضة سورية للاطاحة بالنظام السياسي بقيادة بشار الاسد قد أقحمت النظام الاقليمي في أتون أزمة حرجة، ستحيق بالمنطقة لينخلق طوق أزمات حول السعودية من ايران مروراً بالعراق وسوريا الى لبنان، وهو وضع غير محتمل على الاطلاق.



المقاطع جنبلاط

إن القمة العاجلة التي جمعت الملك عبد الله والرئيس حسني مبارك في جدة في الثالث من يناير جاءت بعد الانشقاق المتلفز لنائب الرئيس السوري السابق عبد الحليم خدام، والتي نجمت عن تطور خطير سواء على الاوضاع الداخلية السورية وهكذا العلاقات السورية اللبنانية وأيضاً على مستوى عمل لجنة التحقيق الدولية التي طالبت بالتحقيق مع الرئيس السوري بشار الاسد ووزير الخارجية فاروق الشرع، وهو أمر ينقل ملف التحقيق الى مستويات شديدة الحراجة ويراد منه أكثر من كسر الأعراف الدبلوماسية. لقد أدركت القيادتان السعودية والمصرية بعد تصريحات خدام بأن ثمة تصدعاً مفزعاً ينذر بالمنطقة، وسيزداد عدد الخاسرين العرب في هذه القضية.

فريق الحريري ـ جنبلاط باتا ينزعان نحو الانتقام وتدمير ليس النظام السوري فحسب بل والنظام الإقليمي برمته

وتوصل الملك عبد الله والرئيس مبارك الى تقاسم الادوار من أجل امتصاص التوتر وتخفيف طوق الازمة المضروب حول سوريا، فبينما طار مبارك الى باريس للقاء جاك شيراك وقيل بأن لقاءً سرياً جمعه بنائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام لابلاغه رسالة شفوية تعبّر عن لسان حال القيادتين السعودية والمصرية بأن أي تحرك من جانبه ضد النظام السوري لن يحظى بدعم عربي وأن إسقاط النظام يعتبر خطاً أحمر لن يُسمح بتجاوزه. وذكرت مصادر عربية بأن مبارك أبلغ شيراك عن مبادرة سعودية ـ مصرية تستهدف تسوية الازمة المتصاعدة بين لبنان وسوريا، مع التشديد على ضرورة سير التحقيق في قضية اغتيال الحريري والضغط على سوريا من أجل اقامة علاقات دبلوماسية مع لبنان وتبادل السفراء وترسيم الحدود.

في المقابل، باشرت القيادة السعودية تحرّكاً جدياً على الساحة اللبنانية، حيث التقى السفير السعودي في لبنان الخوجه بزعيم حزب الله السيد حسن نصر الله عقب انسحاب وزراء أمل وحزب الله من حكومة فؤاد السنيورة في الثاني عشر من ديسمبر الماضي على خلفية مطالبة الحكومة بتوسيع صلاحية لجنة التحقيق الدولية والمطالبة بمحكمة دولية بعد اغتيال النائب والصحافي جبران تويني. إن الحادث الأخير أدى الى تصعيد خطير في الوضع اللبناني، وبدأت نذر الحرب الاهلية تطلق إشاراتها المرعبة، سيما مع تصعيد لهجة تيار المستقبل والتحالف الديمقراطي المشحونة بالاتهامات والتنصّلات من الاتفاقيات السابقة، فبينما عاد جنبلاط الى بهلوانيته السياسية المألوفة في التراجع عن التزاماته السابقة مع حزب الله ساحباً عنه هويته اللبنانية ومتهماً إياه بالغدر والعمالة للخارج قرر النائب سعد الحريري نقض اتفاقه مع امل وحزب الله في موضوع المقاومة والتي على أساسها تشكّل التحالف الرباعي في الانتخابات التشريعية الاخيرة، ليضع الجميع في مواجهة الجميع حيث تقطّعت الأواصر السياسية المرهفة لتدفع كل طرف للبحث عن حلفاء جدد أو بمزيد من الاستقواء بالحلفاء

القدامى.

في ظل هذا الوضع المربك وشديد التقلب، وجدت القيادة السعودية نفسها أمام (لامعادلة) منطقية قابلة للاستمرار، بل إن استمرارها سيفضي تلقائياً الى ما يُخشى منه من تدخل دولي، ويفتح الطريق أمام المشروع الاميركي - الاسرائيلي. استقبلت السعودية قيادات ووفوداً لبنانية من تيار المستقبل وحركة أمل وحزب الله تحت مظلة الحج لبيت الله، بغية التوصل الى إتفاق أولي مع الاطراف اللبنانية لتسوية الخلافات الداخلية أو تجميدها ريثما تتبلور مبادرة سعودية مصرية أو على الاقل الانطلاق من مبادرة الحوار التي حملها رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري الى القيادة السعودية والتي لقيت حتى الآن قبولاً من عدد من القيادات اللبنانية.

يمكن القول في ضوء ما سبق، لم تعد المسألة اللبنانية لبنانية محضة فقد أصبحت الآن عربية بإمتياز، ولاشك أن أخطاء الاطراف اللبنانية جميعاً تعزز الحاجة الى تدخل سياسي عربي من أجل انقاذ الجميع لبنانيين وسوريين وعرب، وأن السعودية تتحرك بوازع سياسي أكثر منه أخلاقي وأدبي، فلبنان الذي كان مسرحاً لتناقضات عربية والى حد ما دولية يخشى أن يكون بوابة لمشروع دولي للمنطقة.

وفي ظل التصعيد المتواصل وانكشاف أجزاء من المساحة المجهولة في التجاذب السياسي الحاد بين الاطراف اللبنانية، ودخول خدام على خط التجاذب كعنصر تأزيم جديد يراد منه لعب دور في معركة الحريري - جنبلاط ضد سوريا وبقية الأطراف اللبنانية، وجدت السعودية نفسها أمام معادلة شديدة التعقيد ولايمكنها بعد أن لحظت المخاطر الناجمة عن استرسال كتلة الحريري - جنبلاط في السير نحو حافة المواجهة. إن إحتضان السعودية لقيادات لبنانية (الحريري، السنيورة، بري) حمل مؤشراً جدياً على رغبة السعودية في رعاية مبادرة سياسية لانقاذ الوضع اللبناني، وبطبيعة الحال فإن إستبعاد جنبلاط من إجتماع القيادات اللبنانية في السعودية كان ينذر بعزلة العنصر الأكثر تشدداً في المعادلة اللبنانية، وبخاصة مع إصرار جنبلاط على مواصلة لهجة التصعيد بطريقة لافتة. جنبلاط الذي يحاول أن يكون ركناً من أركان المعادلة اللبنانية القادمة إعتبر إستبعاده عن الترتيبات الجارية في الرياض بين الاطراف اللبنانية الرئيسية محاولة لعزله وتهميشه، ما دعاه الى التعبير بصورة شبه علنية الى رفض المبادرة السعودية - المصرية، منبّهاً الحريري الى مرجعية قوى ١٤ آذار - مارس التي يرى بأنها وحدها تقرر مصير لبنان.

السعودية شأنها شأن مصر لم تعد راضية عن سلوك جنبلاط الراديكالي بعد أن نجحت في كبح وتيرة اللهجة التصعيدية لدى سعد الحريري، والذي بات يدرك خطورة الانسياق وراء المصادمة المفتوحة ليس مع سوريا وانما مع الاطراف اللبنانية أيضاً، وانعكاسات تلك المصادمة على الواقع الاقليمي.

لقد بدأت بوادر تحرك سعودي مصري عاجل منذ اجتماع الرئيس المصري بالملك عبد الله في جدة تلاها تحرك دبلوماسي على مستوى اقليمي ودولي.

وفي أول محاولة لفك طوق الأزمة المفروضة على سوريا، نقلت السعودية عبر وزير الخارجية سعود الفيصل دعوة الى القيادة السورية لعقد قمة عاجلة مع الملك عبد الله للتباحث في كيفية سحب فتيل الازمة بين لبنان وسوريا، بعد إعلان الاخيرة رفض مقابلة اللجنة الدولية للرئيس بشار الأسد، وفي أعقاب انشقاق النائب السابق للرئيس السوري عبد الحليم خدام، إضافة الى الارتفاع السريع لدرجة الحرارة السياسية والامنية في العراق وفلسطين. لقد باتت السعودية ومصر على قناعة مؤكدة بأن

لم تعد المسألة اللبنانية لبنانية فقد أصبحت عربية بإمتياز، والتحرّك السعودي - المصري لكيلا تتحول لبنان بوابة لمشروع دولي للمنطقة

تدهور العلاقات اللبنانية السورية لن يقتصر على هذا الجزء الحساس من الاقليم بل سيزيد في تعقيد الاوضاع الشرق أوسطية برمتها.

جاءت القمة السورية السعودية في الثامن من يناير لاشتقاق درب مواز للتحرك الدبلوماسي الاميركي والفرنسي الذي بعث معه القلق العربي (السعودي والمصري بدرجة اساسية) من المشاريع الشرق أوسطية، ولم يعد بالإمكان التزام الصمت حيال ما يجري من تحركات تشارك فيها أطراف لبنانية بحماسة غير محسوبة العواقب. لم تكن القمة السورية السعودية لانقاذ الموقف السوري من الورطة الدولية بقدر ماهي محاولة لاعادة التوازن للدور العربي الذي بات مغموراً بصورة كاملة، خصوصاً بعد أن تطايرت شظايا الاوضاع اللبنانية المتفجّرة خارج المدى المتخيّل، وبعد أن ظهر الى المشهد السياسي خدام حاملاً معه



خدام: الورقة الخاسرة!

مشروع إسقاط النظام في سوريا، وهو أمر أثار فزعاً لدى السعودية ومصر، خصوصاً وأن مشروع الاسقاط ينطلق من قاعدة دولية.

إن القمة السورية السعودية الطارئة كانت ضرورية لسحب جزء من البساط الدولي والحيلولة دون تواصل خطى التأزيم في الوضع الاقليمي، مع التزام السعودية بموقف صارم في قضية التحقيق في اغتيال الرئيس الحريري. إن السعودية تدرك أكثر من غيرها طبيعة الاخطاء الفادحة التي إرتكبتها الحكومة السورية في لبنان، ولكنها في الوقت نفسه تدرك أيضاً بأنها ساهمت في بعض الفترات في التورط في الوحل اللبناني خلال الحرب الاهلية كما ساهمت في تبني مبادرة الحل، فعلى أرضها تم اسدال الستار على الحرب الاهلية وتوقيع وثيقة الطائف.

القيادة السورية تأتي هذه المرة الى قمة بدون أوراق تفاوضية بل هي أقرب ما تكون الى من يطلب العون، فهي قمة طوارىء بحق. وتدرك القيادة السعودية بأن ليس لسوريا منفذ سياسي نحو العالم الا عبر بوابتها، وهذا ما يمنحها فرصة الضغط على دمشق للقبول بحل وسط ومتوازن. وفيما يبدو فإن القيادة السورية التي تواجه خطراً دولياً متعاظماً يهدد بإسقاط الدولة، فإنها تجد ملاذاً آمناً في التسوية المقترحة من القيادتين السعودية والمصرية اللتين قررتا صناعة حلقة آمنة لسوريا وفق المنظور الاستراتيجي الاقليمي، وإخراج أغلبية الاطراف الاقليمية من ورطة التفرّد الاميركي - الفرنسي من الملف اللبناني كعنوان جديد لأزمة شرق أوسطية.

وبالرغم من وجود بوادر إخفاق للمحاولة السعودية لجمع الاطراف اللبنانية على طاولة الحوار، بفعل تعنت بعض أقطاب قوى ١٤ آذار، وتحديداً الزعيم الدرزي وليد جنبلاط، والذي يسعى الى إبقاء ملف الازمة اللبنانية السورية في أيدي أميركية وأوروبية الا أن الفرص أمام دور سعودي وعربي لم تستنفذ بعد، مع قبول أغلب أطراف الصراع بهذا الدور.

تقييم لستة أشهر من عهد عبدالله

ملك مناضل أم لاعب خاسر؟

الحديث عن الملك السعودي الجديد عبدالله بن عبد العزيز آل سعود ذو شجون.

فهو ـ بخلاف إخوته السديريين الحاكمين ـ لم يتلوّث ـ كما يقال ـ بفساد القابضين على الدولة مثلهم، كونه لم يكن إلا مجرد لاعب كومبارس في السياسة السعودية طيلة عقدين ونصف تقريباً؛ إذ أنه لم يمسك بناصية القرار إلا مؤخراً وبحجم محدود، حيث أُضيف الى الطاقم المدير للدولة بعيد إصابة الملك فهد بالجلطة في ١٩٩٦، ثم بدأ يمارس شيئاً من صناعة القرار بالتدريج الى أن توّج ملكاً بعيد وفاة فهد الذي كان بحق مستحوذاً على مفاصل قرارات الدولة السياسية والأمنية والإقتصادية، وقد أدّى مرضه الى تقاسم المتبقين من اللاعبين السياسيين دوره على مضض.

الفساد الذي ارتبط بالحرس الوطني وصفقاته تعتبر لا شيء بالقياس الى الفساد غير المسبوق في التاريخ فيما يتعلق بالصفقات المهولة التي أبرمها الأمير سلطان، ولي العهد الحالي، ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام!

وحتى في سلوكه الشخصي، كان الملك عبد الله من الملتزمين بالحكمة القائلة: إذا ابتليتم فاستتروا؛ ولذا لم تُثر حوله إشاعات الفساد والإفساد المزكمة للأنوف كتلك التي ارتبطت بالخصوص بالملك فهد وسلطان. فهذا الأخير كان ولا يزال من أفسد الأمراء رغم أنه ذرف على الثمانين عاماً، وهو من أكذبهم أيضاً، وأقلّهم التصاقاً بالمظاهر الدينية، وأكثرهم نهباً للأموال ومصادرتها من أصحابها، وقد ارتبط بمغامرات مجنونة لا تضاهيها مغامرات نسمع عنها في التاريخ القديم والحديث، وبينها مغامرات لها علاقة بالمضيفات في الخطوط السعودية، وقد استعمل العنف والإعتقال لأشخاص ربما لازالوا حتى اليوم في قعر السجون منذ أكثر من خمسة وعشرين عاماً. وقد تحدث السفراء الأجانب والعرب والمسلمون، وبينهم مقربون من سلطان، عن حجم فساد هذا الأخير، وقلّة حيائه في استعراض تلك المغامرات وتلك الفحوله الزائفة أمامهم. وكان الملك خالد، وهو أقرب الملوك السعوديين الى الدين والتسامح، شديد النقد لسلطان، وكان يتحدث موبخاً إياه بشكل علني، بل كان يحذّر الوزراء ومن يقابلونه منه. بل كان الملك خالد، يحذر من ألاعيبه وتضليله، فإذا ما وجده ذات مرة يصلي في حالة نادرة، يشير الى الآخرين بأن لا ينخدعوا بتقواه؛ وإذا ما وجد سلطان يتحدث الى أحد بكلام معسول اقترب الملك خالد منهما وقال للآخر بأن لا يصدقه وأن يحذره، فوراء الكلام المعسول مصيبة يخفيها ضدّه!

أما فهد، فكان شبيهاً بسلطان الى حدّ كبير، وكان له تخصص في لعب القمار، ولعلنا نذكر ما كتبت عنه الصحافة وكيف أنه خسر نحو عشرة ملايين دولار في ليلة واحدة في احد كازينوهات القمار في مونت كارلو، وقد أطلقت عليه الصحافة لقب (البلاي بوي) وكان هو الآخر متحللاً من القيود، معتدياً على الأعراض، وهناك اليوم عوائل سعودية تعيش في الخارج منذ عقود كانت قد فرّت بدينها وعرضها من انحطاطه؛ وفوق هذا كان فهد بذيء اللسان، يقذف بذاءته حتى في المحافل العامة وأمام مسمع من الجميع؛ وكان مراوغاً مخادعاً في تصرفاته وأفعاله، نهاباً للمال وللأراضي، مهووساً ببناء القصور الكثيرة في بقاع مختلفة من العالم لم يزرها حتى مات وقد استحوذت عليها زوجته أم عبد العزيز، الجوهرة بنت ابراهيم. ومعروف عن فهد أنه والى الثمانينيات الميلادية كان يلعب القمار حتى داخل المملكة، لا من أجل الكسب، بل تبذيراً للمال وسفهاً. بل أنه كان مدمناً على الحشيش، لم يشف منه إلا في بداية الثمانينيات الميلادية من القرن الماضي؛ وزيادة على ذلك كان فهد مهووساً بالجنس، ومن أكثر الملوك السعوديين صلافة في منازعة الحق، وأكثرهم ميلاً للتحلل، وكان جريئاً على الحق، لا يعرف الصلاة ولا الصيام، وإذا ما حشرته الظروف صلّى مع الآخرين، أو غادر المكان؛ وهو أول ملك يظهر على صفحات الجرائد وهو يشرب الخمر مع كارتر، وأولهم من وضع صليباً على صدره كوسام قدمته له الملكة البريطانية.


إصلاحي على كِبَر!

أما الملك الحالي عبدالله، فلم يتظاهر بالفسق، ولم يأخذ معشار ما يسرقه أخوته، ولم يكن نهاباً وهاباً كسلطان، بل اتهم بالبخل؛ لكنه في ذات الوقت أكثر ميلاً لعامة المواطنين، وأكثرهم عاطفة تجاه ما يعترضهم من مشاكل، لذا لم ترج حوله شائعات كتلك التي أزكمت أنوف القريبين والبعيدين والتي يمارسها فهد وسلطان وحتى نايف وسلمان. كان بعيداً عن السلطة فعلياً وإن كان ولياً للعهد إسمياً.

وحين اقتربت ساعة رحيل فهد، تصاعدت آمال المواطنين العاديين، وربما بعض الإصلاحيين الذين قال لهم عبدالله بأن (رؤيتكم مشروعي)، في أن يكون عهد عبدالله عهد خير للشعب، واعتقد بعض المثقفين العرب والقوميون منهم بشكل خاص، أن عبد الله (الملك البدوي العروبي القادم من الصحراء) سيحدث تغييراً في السياسة العربية، وسيكون أكثر مقاومة للنفوذ الأميركي والغربي، وأنه سيتخذ سياسات راديكالية في مواجهة اسرائيل، وغير ذلك.

حين وصل عبدالله الى الحكم تصاعدت الآمال عن احتمالات تغيير قريبة في الدولة



سلطان: الأكثر فساداً واجراماً

ومسارها. وكان جناح الملك الجديد يبشرون الجمهور: انتظروا سترون التغيير! التغيير يحتاج الى وقت! الملك الجديد إصلاحي وسيقلب الموازين عما قريب! ادعموا الملك عبدالله حتى يتمكن من تحقيق الإصلاح المنشود!

البعض أعطى الملك الجديد فرصة ثلاثة أشهر لترتيب أوراقه، اعتبرها فرصة اختبار لنواياه ومواقفه. والبعض الاخر، قال بأن السياسة السعودية تسير ببطء السلحفاة، وبالتالي فهو يحتاج الى وقت أطول، الى ستة أشهر على الأقل؛ وقال آخرون بأن السنة الأولى من حكم الملك عبدالله إن لم تشهد تغييراً جوهرياً فإنها لن تغيّر من واقع الحال شيئاً وسيكون حكمه امتداداً لحكم سلفه دون تغيير جوهري.

خطأ المعطيات

مضى نحو ستة أشهر على وصول الملك عبدالله الى كرسي الزعامة؛ وقبل قراءة



نايف: ملك مقاطعة وزارة الداخلية

منجزاته خلال هذه الفترة، فإن من الضروري التأكيد على حقيقة أن الآمال المعلقة على الملك لا تتسم بالواقعية، وهذه جملة الأسباب:

أولاً ـ لا توجد سوابق في ممارسة الأمير عبد الله تشير الى أنه كان في يوم ما يميل الى الإصلاح أو أنه رجل إصلاح؛ المؤشر الوحيد هو ما قاله للإصلاحيين حين التقاهم بعيد تسليمه وثيقة (الرؤية) وهو كلام سياسي يدخل في إطار الصراع الداخلي بين الأمراء، حيث أراد عبدالله وقد كان حينها ولياً للعهد، ان يستلّ لنفسه بعض الصلاحيات من إخوانه السديريين عبر ممارسة ضغط عليهم ومساومتهم بورقة الإصلاحيين. ولهذا انتهت اللعبة بعد فترة وجيزة، واعتقل الإصلاحيون، وقد اتخذ القرار فيما يبدو جمعياً بين الرؤوس الثلاثة: عبدالله وسلطان ونايف؛ مع أن هناك من يقول بأن عبدالله لم يكن راضياً بقرار اعتقالهم؛ وإذا كان هذا صحيحاً فلمَ لم ينبس ببنت شفة ويدافع عنهم ويطالب بإطلاق سراحهم؟ لكن للبعض رأي آخر، حيث يقولون بأن قرار الإعتقال جاء من نايف وبدعم من سلطان وبدون مشاورة عبدالله، وأن الأخير أمر بإطلاق سراحهم ولكن نايف لم يستجب. وحين تزود عبدالله بصلاحيات الملك (إذ أصبح ملكاً) أمر نايف بإطلاق سراحهم في الحال، بعد مشاورة سلطان، وهو ما حدث بالفعل.

وبشكل عام، لم يكن عبد الله في ذاته إصلاحياً بالمعنى المتعارف عليه؛ وهو الآن حين بلغ الثانية أو الثالثة والثمانين من العمر، لا يمكن أن يكون إلا محافظاً، بحكم العمر، وبحكم السيستم المحافظ في المملكة، ولذا فإن الآمال على قيام شخص مثله بتبني حركة اصلاحية رشيدة وهيكلية أمرٌ ضعيف، وإن كان غير مستحيل.

ثانياً ـ ويتعلق بحجم السلطات التي لعبدالله، فإذا كان لا يمتلك الصلاحيات الكافية لتحقيق برنامج إصلاحي حين كان ولياً للعهد، فإن هذا العذر ينتفي ـ من الناحية النظرية ـ حين اصبح ملكاً. بيد أن التوازنات السياسية لا تتماشى مع الحالمين بعهد إصلاحي جديد؛ فالملك يعمل ضمن (مؤسسة العائلة) الخاضعة لقيم خاصة بها، ومصالح تحكم اطرافها، ليس بينها بالطبع موضوع الإصلاحات، ولا يمكن تصور أن الملك الجديد يمكن أن يفرط بتلك المصالح الخاصة من أجل عيون الإصلاحيين والحالمين والطامحين لعهد جديد. خاصة وأن التوازنات الداخلية لا تسمح للملك الجديد بأن يقرر كل شيء، فهو من جهة (ملك ضعيف) يقف أمام عصبة منظمة لا تسمح له ـ إن أراد الإصلاح ـ أن يتخذه مفرداً؛ ثم إن الملك الجديد مجرد فرد في ماكنة ضخمة معادية لكل إصلاح؛ وتتحكم بالماكنة كل القوى النجدية العلمانية والدينية والعائلة المالكة والتي ترى في الإصلاح خطراً داهماً لها. في حين يقف عبدالله شبه وحيد، يحوطه مجموعة من المستشارين النجديين الضعفاء ايضاً، ولكن الملك يمتلك ورقة لا يمتلكها الآخرون، وهي قوة الشارع. فهذا الأخير يقف وراء عبدالله بقوة، وإن كانت قد بدت بالخفوت يوماً بعد آخر، كلما تلكّأ في الإصلاح والتغيير، والمتوقع أن يخسر تلك القوة والتعاطف الشعبيين في وقت ليس بعيداً.

ثالثاً ـ أما الحالمون العرب، فهم دوماً يعيشون حلمهم الجميل، وينتظرون المخلص الفرد، لا المؤسسة. لا يدركون أن المشكلة تكمن في مؤسسة الحكم العربية كلها، والمملكة ليست استثناءً، كما تكمن في الثقافة السياسية الضعيفة، وغياب الحريات العامة. هذه العوامل هي التي تضعف العرب، وليس غياب الزعيم الأوحد، بل أن وجوده يختزل الجمهور ويضيع الحقوق ويبقي على الإستبداد، ولنا في تجارب العراق ومصر والجزائر والسعودية ما يكفي للتدليل على ذلك.

الملك عبدالله لم يكن ثورياً أبداً، يوم لم تكن بين يديه سلطة حقيقية، فلماذا يكون اليوم ثورياً والسلطة بيده؟ الثورية لا تجتمع مع السلطة في أغلب الأحيان. والثورية صعب التحقيق في وجود هيمنة لـ (المحافظة) على مفاصل السلطة. والثورية ـ أيضاً ـ لا تأتي على كِبَرْ، لرجال تجاوزوا العقد الثامن من العمر، وعاشوا طيلة حياتهم في ظل الأفكار المحافظة والنظام المحافظ. فضلاً عن أن الثورية والتغيير الراديكالي لا يأتي من داخل السيستم، خاصة إذا كان السيستم مهيمناً عليه من قبل عائلة مالكة.

هذه حقائق وليست بدعاً. وعبد الله ـ الملك السعودي ـ الذي زعم أنه عروبي ولا يحب الأميركيين، هو اليوم من يقدّم إيرادات الدولة ويغير سياساتها الخارجية إرضاءً للأميركيين. لماذا؟ من أجل إبقاء السيستم المحافظ سليماً طالما يقف هو على رأسه. ولربما تأتي الأيام بأدلة أخرى تفيد بأن هذا الملك بالتحديد أكثر من سيتنازل للأميركيين من غيره من الملوك السابقين بمن فيهم الملك فهد الذي اشتهر بقربه لهم.

كانت هناك بعض الهواجس عند عدد من الغربيين من وصول عبدالله الى الحكم. كان ذلك في منتصف التسعينيات من القرن الماضي. أما حين مارس الحكم بالنيابة عن

فهد، فقد تبخرت تلك الأوهام؛ وبدا الملك عبد الله أكثر حرصاً على ديمومة العلاقة المتميزة بين المملكة وحلفائها الغربيات، وها هو يعقد الصفقات بعشرات المليارات، ويضخ المزيد من الإنتاج النفطي للسيطرة على أسعار النفط، ويقدم التنازلات في مجال مكافحة الإرهاب، وفي محاصرة النظم المعادية لأميركا، بشكل لم يكن معهوداً فيما سبق.

ماذا فعل عبدالله: الموجة النفطية

ستة أشهر مضت على وصوله الى الملك. فماذا فعل الملك؟

الملك الجديد جاء على (موجة نفطية) نتجت من زيادة الإنتاج وارتفاع أسعار النفط؛ وستكون لهذه الموجة دورها الأكبر في تحديد سياسات العائلة المالكة وتصرفاتها تجاه الملف الإصلاحي. الملك وأخوته يدركون أن ميزانية الدولة التي باتت تفيض بالاموال، قادرة على استرضاء المواطنين اقتصادياً وتأجيل مطالبهم السياسية. الإصلاح السياسي سيكون بعيداً، إذا ما نجح الملك وإخوته في تقليص حجم البطالة، وتحسين وضع الخدمات، وتوفير فرص جديدة للأجيال الجديدة، واسترضاء العامة عبر (سوق الأسهم)، وكذلك استرضاء الغرب بصفقات تسلح واستثمارات في الخزينة الأميركية ومشاريع هدفها إعادة الرأسمال النفطي الى دياره الغربية.

يبدو أن التركيز سيكون على هذه المسائل: ارضاء الجمهور اقتصادياً، وتخفيف حدة الأزمة في العلاقات السعودية الأميركية والسعودية الغربية عبر فائض أموال البترول. ومن المحتمل جداً أن تشهد المملكة خفوتاً مريعاً في ميادين الإصلاح السياسي، في ظل (الطفرة النفطية الثانية)، اللهم إلا إذا: (١) حدث انكسار في سوق الأسهم السعودي، وهو أمر محتمل؛ (٢) أو إذا ما حدث وأن عادت مجاميع العنف السعودية من العراق الى السعودية لتعمل من جديد على توتير الأوضاع الأمنية؛ (٣) أو إذا ما حدث وأن قام سعوديون بأعمال عنف مريعة في دول غربية؛ (٤) أو إذا ما سقط النظام السوري، فحينها سيأتي الدور على السعوديين وهو ما يدركونه جيداً اليوم، حيث محاولات السعودية ومصر لتأهيل النظام السوري من جديد.

في مجال تحسين الأوضاع المعاشية والخدمية، حيث يجري التركيز عليها اليوم، يبدو أن الملك عبدالله نجح بحدود ومن المتوقع أن ينجح في ذلك: فقد زاد الرواتب للموظفين بنسبة ١٥٪ بالمائة، وأحيا سنّة البعثات الدراسية بنحو ٥٠٠٠ بعثة سنوياً، استحوذت الولايات المتحدة على أكثرها؛ وقد خفف هذا من الضغط الشعبي على الدراسات الجامعية والعليا والتي كانت مبعث استياء شعبي عام. وهناك أموال مرصودة للعديد من المشاريع الخدمية، ودخول شركات خاصة ميدان السوق السعودية للأوراق المالية، والتي تعطي المواطن العادي فرصة الإستثمار المضمون والحصول على بعض الأموال (لكونه يحمل بطاقة مدنية سعوديةً فحسب)؛ ويحتمل أن تكون هناك خصخصة لبعض الشركات الحكومية بحيث تسترضي هذه الوسيلة نخباً تجارية واقتصادية إضافة الى الجمهور الفقير. ومع أن الفائض في المال كبير، لكنه لم ينعكس على القروض الحكومية الخدمية بشكل كبير، خاصة تلك المتعلقة بقروض المنازل، وإن تسارعت وتيرة تقديمها، لكنها متأخرة جداً وتستلزم سنوات طويلة قد تصل الى أكثر من ١٢ عاماً من الإنتظار.


مداخيل النفط تقضي على الإصلاح!

فسحة حريات التعبير لم تتغير بمجيء الملك عبد الله، تشهد على ذلك الصحافة المحلية، كما أن التعبير السياسي على شكل عرائض لازال ممنوعاً ويقع تحت طائلة الاعتقال والطرد من الوظيفة كما أعلنت ذلك الحكومة رسمياً عام ٢٠٠٤؛ وفضلاً عن ذلك فإن الإعتقالات لم تتوقف للناشطين السياسيين، وكذلك المنع من السفر والتعذيب والفصل من الوظيفة، وهي أمور تجري بمعزل عن إرادة الملك من عدمها، فوزارة الداخلية مجرد إقطاع لنايف وإبنه، لا يستطيع الملك التدخل في قراراتهما إلا في ظرف حرج للغاية؛ خاصة وأن هذا الفعل (تخصص سديري محض) يقوم به نايف وسلطان وسلمان، دون أن يرجع أحدهم الى الآخر؛ فكل يصدر أوامره واجبة التنفيذ!

الإصلاحات شبه السياسية توقفت، فلازال الأمراء يغنون على (ربع الإنتخابات) البلدية؛ وقد عين مؤخراً نصف أعضاء المجالس البلدية، ولا توجد حتى الآن نية للمزيد، كانتخابات المناطق، وانتخابات مجلس للشورى، فهذه مواضيع سُكت عنها، وسيبقى الحديث عنها محرماً الى أمد غير قصير. لكن فيما يتعلق بما يسمى (حقوق المرأة) أثير جدل حول مشاركتها في الحياة العامة في الجرائد المحلية وأندية الإنترنت، وقد انتخبت إحداهن في مجلس غرفة جدة التجارية، وأخرى في نقابة المهندسين!، واعتبر ذلك تطوراً مهماً عند البعض! فيما لازال الجدل قائماً حول إمكانية السماح للمرأة بسواقة السيارة!

المملكة تجد نفسها ملزمة الى حد كبير بحلحلة بعض المسائل الإجتماعية المثيرة كقضية المرأة على نحو يقنع الغرب بأن العائلة المالكة تعمل على تطوير موقعها الإجتماعي؛ وكذلك فيما يتعلق بقضية الأقليات الدينية على وجه التحديد: الشيعة في الشرقية والإسماعيلية في نجران - الجنوب.. وفي هذا الصعيد، لا يُلحظ تغيير كبير عن السياسة السابقة، عدا أن بعض الضغوط قد خُففت فيما يتعلق بالممارسات العبادية وما يلحقها من نشاطات اجتماعية وثقافية، في حين كان الضغط الخارجي والداخلي يلح على أمر الدمج السياسي، وليس مجرد فسحة التعبير عن (الذات المقهورة).

لكن يجب ملاحظة حقيقة أن الملك عبدالله لازال ضعيفاً، فقد كانت غايته الوصول الى كرسي الحكم كملك، وقد وصل، وبالتالي فإن رغبته الإصلاحية - إن وجدت - قد انخفض مؤشرها، واصطدمت بحائط سلطان ونايف، ولا ادلنا على ذلك أن الملك أصدر أمراً (بمنع تقبيل اليد) لأن فيه إهانة للمواطن، وقيل ان ذلك القرار كان موجهاً للأمير سلطان، لكن هذا الأخير لم يلتفت الى قرار الملك، ولازال يظهر في التلفزيون الرسمي في تحدٍّ سافر وجموع المواطنين والأمراء تقبل يديه!

وخلاصة القول، فإن الملك عبدالله لم يكن رجل إصلاح ولن يكون كذلك في المستقبل في أرجح الإحتمالات. وستدخل المملكة في عهده مرحلة (البيات الشتوي) اللهم إلا إذا تمّ تسخين الجبهة الداخلية عبر العنف الوهابي؛ وكذلك تسخين دول الجوار بتدخلات أميركية تقضي على أنظمة حكم كنظام الحكم السوري.

الهوية الضائعة في خطاب الملك عبدالله

"الهوية" مفردة جديدة في القاموس السعودي الشعبي والرسمي؛ تستخدم في أحيان كثيرة كيفما كان؛ فهي لم تعرّف من جهة المعنى، ولا من جهة الغاية، ولا كيفية تحصيلها. ولا أدلك على ذلك جملة معبّرة وردت في كلمة الملك عبدالله في حفل الإستقبال السنوي الذي أقامه للشخصيات الإسلامية ورؤساء بعثات الحج يوم ١١ يناير الجاري حيث ورد ما نصّه: (أن معاني الوحدة والمساواة والشورى والهوية والتراحم التي تتمثل في مبادئ وتعاليم الاسلام السامية والتي تجسدها فريضة الحج كفيلة ببعث القوى الإيمانية الكامنة).

لنلق نظرة على موقع كلمة (الهوية) من النصّ ولنتساءل عن مدى انسجامها مع أخواتها من جهة المعنى والغاية (الوحدة، المساواة، التراحم، والشورى). لقد جاءت مفردة (الهوية) غير معرّفة، فهل كان يقصد (الهوية الدينية) أي الإنتماء للإسلام، أو بالأدق الإنتماء الى المشتركات العقدية بين المسلمين الحاضرين في مجلس الملك؟ إن كان هذا هو المقصود، فكان يجب أن تحدد الهوية المعنيّة. وضمن هذا السياق، فإن وجود المفردة إياها لا معنى كثير له، لأن المفردات الأربع الأخرى من وحدة ومساواة وشورى وتراحم تستبطن وجود ما هو أكثر من الهوية المشتركة بين المسلمين، بل أن تلك المفردات تؤسس نفسها على وجود هوية مسلّم بها.

نحسب أن كاتب كلمة الملك عبدالله قد أقحم مفردة (الهوية) اعتباطاً، لأن المفردة نفسها لا تتناغم مع المفردات الدينية العميقة التي تحويها المفردات الاخرى؛ إنها مفردة حديثة، وسياسية، وجدلية أيضاً. ولعل كاتب كلمة الملك لم يكن يفهم معنى الهوية، كما لم يدرك احتمالية وجود معنى سلبي لها، بعكس المفردات الأخرى، فهناك هوية مناطقية وهوية قبلية وهوية طائفية وهوية أثنية وهوية كلية عامة وهوية وطنية خاصة، وهوية قومية، وهوية قطرية.. هناك هويات متعددة بعضها يدخل في خانة السلبية ضمن دائرة النص الذي توضع فيه، وضمن معطيات التحليل المتعلق ببلد من البلدان.

ولعلنا نميل الى حقيقة أن مفردة الهوية في المملكة ليست فقط جديدة، بل هي مفردة مجهولة المعنى، وقد جرى استخدامها في السنوات الأخيرة، سنوات ما بعد الحادي عشر من سبتمبر، على نحو مشتت. لقد قيل أن أزمة العنف وأزمة التطرف واحتمالية انهيار الدولة السعودية وتفككها الى دويلات أخرى، يعود الى ضعف الهوية الوطنية، وضعف الآصرة الوطنية، وعدم قناعة الكثيرين بالوحدة القائمة كونها تخدم فئة مناطقية ومذهبية معينة. يومها، جرى التأكيد على الوحدة، ودخلت الى القاموس السعودي السياسية مفردتا (الهوية، والوطنية). ولعل كاتب كلمة الملك يعكس إدراكاً أكبر بين أمراء العائلة المالكة بأن ضعف الهوية الوطنية يؤدي الى تدخلات أجنبية والى تدمير اسس الدولة. أبعد من هذا الأمر غير متوافر. فليس هناك وعي كاف بكلا المفردتين، وليس هناك تنظير بشأن الهوية السعودية.



عبدالله يلقي كلمته

ولأن المملكة دولة محافظة، تعتمد على الهوية الدينية/ الطائفية كمحدد أساس للإنتماءات، وعلى أساسه تقاس درجة الولاء السياسي، كما تقاس المنافع والأضرار.. فإن الحديث عن الهوية جاء عاماً بلا خلفيات. هناك نقص إسمه هوية؛ إذن فلتكن تلك الهوية (الضائعة) ضالة الدولة، ويكون إيجادها في الحديث عنها، لا في البحث حولها، وتصنيعها، ومن ثم ترسيخها.

حديث المسؤولين عن الوطنية وعن الهوية حديث الجاهل بهما، غير المدرك لأهميتهما، وغير الواعي لوسائل تعزيزهما.. وهذا ما عكسه ورود مفردة الهوية النافر بين مفردات أخرى في كلمة الملك عبدالله الأخيرة.

هناك جملة من الإشكالات العقدية والثقافية والسياسية والإجتماعية تمنع تطور مفهوم الهوية على الأرض، كما على صفحات الجرائد والكتب، وأيضاً كما في مناهج التربية الوطنية التي تحوي ما يناقض التربية وما يناقض الوطنية وما يناقض الهوية ايضاً.

هناك شروط لقيام هوية وطنية في المملكة لا يبحثها صانع القرار السياسي لأنه في الأساس غير مدرك بأسس الموضوع وأهميته على نحو كاف؛ كما أنه غير مدرك لحجم التنازلات التي يتوجب عليه تقديمها في سبيل تحقيق تلك الغاية الخطيرة.

(الرابطة الإيمانية) عبارة جاءت في خطاب الملك عبدالله باعتبارها هوية كل المسلمين وهي (الهوية الحقيقية) التي لا يجب التخلّي عنها. إن هذه الرابطة أو الهوية، هي رابطة وهوية عليا، لا أحد يستطيع نزعها، ونشك في قدرة أحد التخلي عنها، باعتبارها هوية معطاة، تلازم الشخص حتى وفاته، وحتى لو أعلن تخليه عنها، اللهم إلا إذا أعلن تخليه عن الإسلام نفسه؛ ومع هذا ستبقى تلك الهوية تلازمه حتى مع رفضه، لأن المهم هو في تصنيف (الآخر) ورؤيته لا القناعة التي يحملها الأشخاص بالضرورة.

لكن هل وجود مثل هذه الرابطة والهوية، يلغي الهويات الأقل: ونقصد الهوية الوطنية أو القومية أو القبلية؟ هذا ما تقول به الرؤية السلفية الوهابية في المملكة؛ فهي ترى تعارضاً بين هوية الإسلام والهوية الوطنية، وبالتالي لا قيمة للأخيرة، بل هي هوية ضلال. ولهذا ربما لا يهتم السلفيون ـ الجهاديون على الأقل ـ بالهويات الوطنية، ولا بدولهم، ويعملون من أجل هدف طوباوي امبراطوري، وهو تحقيق دولة إسلامية واحدة، يكون المذهب (الوهابية) الأيديولوجيا الموحدة لها.

مشكلة الهوية الوطنية في السعودية أنها تواجه بالهوية الإسلامية الواسعة، حيث تعيش معظم الأمة الدينية خارج حدود المملكة، كما أنها تواجه بهويات فرعية مذهبية ومناطقية وقبلية، وبالتالي لم يعد الكيان السعودي جاذباً لا لهؤلاء ولا أولئك. وزيادة على ذلك فإن العائلة المالكة والنخبة النجدية لم تكن تتفهم الحاجة الى هوية مشتركة لعموم المواطنين، بل أرادت فرض هوية مناطقية ومذهبية جاءت بالوبال على الدولة وعلى المجتمع وعلى العائلة المالكة نفسها.

ما تحتاجه المملكة لبناء هويتها الوطنية كثير؛ والخطوة الأولى نحو ذلك يجب أن تتم بدراسة واقع المجتمع السعودي أولاً، ومن ثمّ البحث عن ثقافة مشتركة، وتاسيس مصالح مشتركة، وإقحام المواطن في الشأن العام ليكون جزء من آلية صنع القرار.

متابعات

أحد كبار علماء الوهابية يفتي:

مكة بلد كفر وأهلها كفار!

في الثمانينيات من القرن الماضي، وفي قصر الملك فهد بجدة وبحضوره، في مجلس ضمّ المرحوم السيد محمد علوي المالكي وجمع من النخبة الدينية والسياسية النجدية، قام أحد مشايخ الوهابيين ممتدحاً الملك قائلاً بأن أباه (عبدالعزيز) قد (فتح مكة) و (طهّرها) من الأصنام والأوثان ومن الشرك والكفر.. فانتفض السيد المالكي وقام خاطباً ضد ذلك الشيخ الوهابي، ومؤكداً بأن مكة بلد الإسلام طاهرة من الأصنام ومن الشرك منذ أن فتحها وطهرها محمد صلى الله عليه وسلم؛ وحينها خشي الملك من تداعي الصدام والخصام، فقام وفرّق المجلس بحجّة الصلاة التي لم يكن موعدها قد حان بعد!

الوهابيون ـ كما هو معروف ـ يكفرون كل المسلمين، ولا يعتبرون بلاد المسلمين داراً للإسلام عدا دارهم هم (نجد) ويشمل ذاك البقاع المقدسة مكة المكرمة والمدينة المنورة والقدس الشريف، حيث يرونها بلاد كفر وشرك وزندقة لا تجوز الإقامة فيها إلا إذا كانت تحت ولايتهم. إضافة الى أنهم ـ وكما هو معروف أيضاً ـ لا يرون غيرهم مسلماً. لكن البقاع التي تصير تحت سيطرتهم بعد غزوها وتكون لهم السيادة عليها تصبح جزءً من بلاد الإسلام، أما قاطنو تلك الديار فيبقون كفاراً ـ تحت الإحتلال والوصاية السعودية/ الوهابية ـ كما هو الحال اليوم بالنسبة لمناطق المملكة في الغرب والشرق والجنوب.

قيل ان الوهابيين قد خففوا غلواءهم، وقبلوا على مضض الإعتراف بأهل السنّة على أنهم مسلمون. لكن مصطلح (أهل السنة والجماعة) لا ينطبق إلا على الوهابيين بحسب فتاوى مشايخهم، وبينهم الشيخ العثيمين وكذلك سفر الحوالي والشيخ صالح الفوزان وغيرهم. لكن القناعة المتأصّلة في التراث الوهابي، والتي لم يجرِ تغيير عليها ترى بأن غير الوهابيين ليسوا مسلمين صادقين، وإن جرى إلحاقهم ـ قسراً ـ بالإسلام، لغايات رآها ولي الأمر، ورأى فيها المشايخ الوهابيون لهم مصلحة.

هذا ما يعبرون عنه في كتبهم وفي مجالسهم الخاصة. وهناك خشية حقيقية أن يؤدي عدم اعتراف الوهابيين بإسلام الآخرين الى إخراجهم هم عن دائرة الإسلام كما حدث في الماضي، او عن دائرة أهل السنّة. فالمسلمون بأكثريتهم أقدر على نبذ الوهابيين من نبذ الأخيرين لهم. ولهذا كان (اعتراف الوهابيين) بإسلام غيرهم قد جاء على مضض ولمصلحة ارتأيت، وليس بالضرورة عن قناعة. ولذلك ترى أنهم وتحت اليافطة العامة (الجميع مسلمون) يبدأون بتكفير كل قسم على حدة، فالصوفية كفار، ومن يفعل كذا كافر، ومن يقول كذا كافر، بحيث لا يبقى في المحصلة النهائية غيرهم، والحجة الجاهزة: نحن لا نكفر إلا من كفّره الله ورسوله!

وقد تنبّه الشيخ ابن باز الى إمكانية فصل الوهابية عن المذاهب الإسلامية السنيّة، واعتبارها مذهباً قائماً بذاته، وهذا يعوّق انتشار الدعوة الوهابية ويحصرها في محيطها النجدي.. ولذلك نراه شديد اللهجة ضد من يريد فصل الوهابية عن المذاهب السنيّة (يمكن في هذا الصدد مراجعة موقع ابن باز على الإنترنت).

فيما يتعلق بفتاوى الوهابية بشأن اعتبار مكة بلاد كفر، وأهلها كفار، هناك جواب لأحد كبار علماء الوهابية السابقين وهو الشيخ حمد بن عتيق، قيل أنها كانت جواباً لمن ناظره في حكم كفر أهل مكة وما يقال في كفر مكة نفسها. وحسب الكتاب الذي طبعه الملك عبدالعزيز على نفقته الخاصة والذي حمل عنوان: ()، فإن الشيخ حمد بن عتيق، يرى مكة بلاد كفر، وأهلها كفار، وقد قال ذلك بضرس قاطع، لأنه يمارس في مكة البدع والشرك، ولأن المكيين لم يمنعوا ذلك؛ والأهم أنهم (معادين أهل التوحيد) أي معادين لوهابية نجد، فحق عليهم وصف أنهم يريدون إزالة الدين وتخريب بلاد الإسلام! فضلاً عن أنهم ـ أي أهل مكة ـ لم يقبلوا بالوهابية (الدين الصحيح) (فكيف لا يحكم عليهم بالكفر؟!). زد على ذلك أن المكيين كفار مرتدون، بحسب مشايخ الوهابية ـ لأنه حصلت منهم (موالاة أهل الشرك والإنقياد لهم) ويقصد بذلك الحكومة العثمانية. لهذا كله، فإن كفر أهل مكة أعظم من كفر الجاهليين في عهد الرسالة الأول، ولا يجب على الوهابيين أن يغتروا بصلاة وحج وصوم وتصدق أهل مكة فموقفهم من الوهابية يكفي للحكم عليهم بالكفر والردة.


الفوزان: الوهابيون وحدهم أهل السنة والجماعة

وفيما يلي نص ما قاله حمد بن عتيق:

جرت المذاكرة في كون مكة بلد كفر أم بلد إسلام، فنقول وبالله التوفيق:

قد بعث الله محمدا صلى الله عليه وسلم بالتوحيد الذي هو دين جميع الرسل، وحقيقته هو مضمون شهادة أن لا إله إلا الله، وهو أن يكون الله معبود الخلائق، فلا يتعبدون لغيره بنوع من أنواع العبادة، ومخ العبادة هو الدعاء ومنها الخوف والرجاء والتوكل والإنابة والذبح والصلاة وأنواع العبادة كثيرة، وهذا الأصل العظيم الذي هو شرط في صحة كل عمل.

(والأصل الثاني) هو طاعة النبي صلى الله عليه وسلم في أمره، وتحكيمه في دقيق الأمور وجليلها، وتعظيم شرعه ودينه والإذعان لأحكامه في أصول الدين وفروعه. (فالأول) ينافي الشرك ولا يصح مع وجوده؛ (والثاني) ينافي البدع ولا يستقيم مع حدوثها، فإذا تحقق وجود هذين الأصلين علماً وعملاً ودعوة وكان هذا دين أهل البلد ـ أيّ بلد ـ كان بأن عملوا به ودعوا إليه وكانوا أولياء لمن دان به ومعادين لمن خالفه، فهم موحدون.

وأما إذا كان الشرك فاشياً مثل دعاء الكعبة والمقام والحطيم ودعاء الأنبياء والصالحين، وإفشاء توابع الشرك مثل الزنا والربا وأنواع الظلم ونبذ السنن وراء الظهر وفشو البدع والضلالات، وصار التحاكم الى

الأئمة الظلمة ونواب المشركين، وصارت الدعوة الى غير القرآن والسنة، وصار هذا معلوماً في أي بلد كان، فلا يشك من له أدنى علم أن هذه البلاد محكوم عليها بأنها بلاد كفر وشرك، لا سيما إذا كانوا معادين أهل التوحيد وساعين في إزالة دينهم وفي تخريب بلاد الإسلام.

وإذا أردت إقامة الدليل على ذلك، وجدت القرآن كله فيه، وقد أجمع عليه العلماء فهو معلوم الضرورة عند كل عالم.

وأما قول القائل ما ذكرتم من الشرك إنما هو من الأفاقية لا من أهل البلد، فيقال له أولا هذا مكابرة، وأما عدم علم بالواقع فمن المتقرر أن أهل الآفاق تبع لأهل تلك البلاد في دعاء الكعبة والمقام والحطيم كما يسمعه كل سامع ويعرفه كل موحد.

ويقال ثانياً إذا تقرر وصار هذا معلوماً فذاك كاف في المسئلة، ومن الذي فرق في ذلك ويالـلعجب اذا كنتم تخفون توحيدكم في بلادهم، ولا تقدرون أن تصرحوا بدينكم، وتخافتون بصلاتكم، لأنكم علمتم عداواتهم لهذا الدين وبغضهم لمن دان به، فكيف يقع لعاقل إشكال: أرأيتم لو قال رجل منكم لمن يدعو الكعبة أو المقام أو الحطيم ويدعو الرسول والصحابة: يا هذا لا تدعو غير الله، أو أنت مشرك هل تراهم يسامحونه أم يكيدونه؟ فليعلم المجادل أنه ليس على توحيد الله، فوالله ما عرف التوحيد ولا تحقق بدين الرسول صلى الله عليه وسلم: أرأيت رجلاً عندهم قائلاً لهؤلاء راجعوا دينكم، أو اهدموا البناآت التي على القبور، ولا يحل لكم دعاء غير الله، هل ترى يكفيهم فيه فعل قريش بمحمد صلى الله عليه وسلم، لا والله لا والله.

وإذا كانت الدار دار إسلام، لأي شيء لم تدعوهم الى الإسلام، وتأمروهم بهدم القباب واجتناب الشرك وتوابعه، فإن يكن قد غركم أنهم يصلون أو يحجون أو يصومون ويتصدقون، فتأملوا الأمر من أوله وهو أن التوحيد قد تقرر في مكة بدعوة اسماعيل بن ابراهيم الخليل عليهما السلام، ومكث أهل مكة عليه مدة من الزمان، ثم انه فشا فيهم الشرك بسبب عمرو بن لحي وصاروا مشركين، وصارت البلاد بلاد شرك، مع أنه قد بقي معهم أشياء من الدين، وكما كانوا يحجون ويتصدقون على الحاج وغير الحاج.

وقد بلغكم شعر عبد المطلب الذي أخلص فيه في قصة الفيل وغير ذلك من البقايا، ولم يمنع الزمان ذلك من تكفيرهم وعداوتهم، بل الظاهر عندنا وعند غيرنا أن شركهم اليوم أعظم من ذلك الزمان، بل قبل هذا كله أنه مكث أهل الأرض بعد آدم عشرة قرون على التوحيد حتى حدث فيهم الغلو في الصالحين

مجموعة
الرسائل والمسائل النجدية
(فتاوي ورسائل)
لعلماء نجد الأعلام
الجزء الأول
من مطبوعات صاحب الجلالة السعودية ومحيي السنة المحمدية
الإمام عبد العزيز آل سعود
ملك الحجاز ونجد وملحقاتها
أيده الله تعالى
الطبعة الاولى في سنة ١٣٤٦ — سنة ١٩٢٨
مطبعة المنار بمصر

فدعوهم مع الله فكفروا فبعث الله اليهم نوحاً عليه السلام يدعو الى التوحيد.

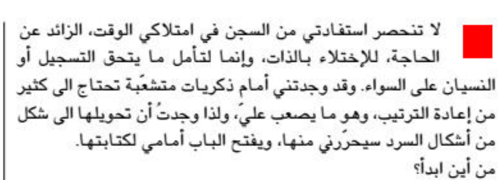
فتأمل ما قص الله عنهم، وكذا ما ذكر الله عن هود عليه السلام انه دعاهم الى اخلاص العبادة لله لأنهم لم ينازعوه في أصل العبادة، وكذلك ابراهيم دعا قومه الى اخلاص التوحيد وإلا فقد أقروا لله بالآلهية، وجماع الأمر أنه إذا ظهر في بلد دعاء غير الله وتوابع ذلك واستمر أهله عليه وقاتلوا عليه، وتقررت عندهم عداوة أهل التوحيد وأبوا عن الإنقياد للدين فكيف لا يحكم عليها بأنها بلد كفر؟ ولو كانوا لا ينتسبون لأهل الكفر وأنهم منهم بريئون مع مسبتهم لهم وتخطئتهم لمن دان به والحكم عليهم بأنهم خوارج أو كفار، فكيف اذا كانت هذه الأشياء كلها موجودة فهذه مسئلة عامة كلية.

وأما القضايا الجزئية، فنقول قد دل القرآن والسنة على أن المسلم اذا حصلت منه موالاة أهل الشرك والإنقياد لهم ارتد بذلك عن دينه.

فتأمل قوله تعالى: (ان الذين ارتدوا على أدبارهم من بعد ما تبين لهم الهدى الشيطان سول لهم واملى لهم) مع قوله: (ومن يتولهم منكم فإنه منهم)؛ وأمعن النظر في قوله تعالى: (فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث غيره أنكم إذاً مثلهم). وأدلة هذا كثيرة ولا تنسوا ما ذكر الله في سورة التوبة: (لا تعتذروا قد كفرتم بعد إيمانكم)؛ وقوله: (ولقد قالوا كلمة الكفر) وكذلك قوله تعالى: (ولا يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أربابا أيأمركم بالكفر بعد إذ أنتم مسلمون). وتأمل قوله تعالى: (وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات تعرف في وجوه الذين كفروا المنكر يكادون يسطون بالذين يتلون عليهم آياتنا) في موضعين، وقد علمت حالهم إذا دعوا الى التوحيد. انتهى والله أعلم.

(انتهى)

ترى لو طبّق الوهابيون مفاهيمهم هذه على الدولة السعودية الحاضرة، وعلى مجتمع نجد نفسه اليوم، ألا تعتبر ويعتبروا كفاراً؟!



زمن السجن.. أزمنة للحرية



علي الدميني

لا تنحصر استفادتي من السجن في امتلاكي الوقت، الزائد عن الحاجة، للإختلاء بالذات، وإنما لتأمل ما يتحق التسجيل أو النسيان على السواء. وقد وجدتني أمام ذكريات متشعّبة تحتاج الى كثير من إعادة الترتيب، وهو ما يصعب عليّ، ولذا وجدتُ أن تحويلها الى شكل من أشكال السرد سيحرّرني منها، ويفتح الباب أمامي لكتابتها.

من أين ابدأ؟

من اللحظات الأولى للحادثة، أم من نهايتها التي لم تكتمل بعد!

وبعد محاولات كثيرة للعثور على لحظة التدوين، وجدتُ أن اختيار هذا اليوم، سيمكنني من مرواحة التنقل بين أزمة وأمكنة عديدة، ولذا اخترته للبدء.

في مساء هذا اليوم، أكون قد اكملت مدة ٢٦ يوماً في سجن المباحث (الكائن في سجن الدمام القديم) وهي مدة كافية لمثلي لتجاوز مرحلة التحقيق والتكيّف مع مناخ المعتقل الإنفرادي.

واليوم هو السبت ٢٠٠٤/٤/١٢ بداية الأسبوع، وعودة الطلاب والموظفين الى أعمالهم، وما يبعث في النفس آمال تحريك قضية اعتقالي من جديد، وكنتُ أتقلّب على فراشي في غرفة السجن الثانية، التي تمّ تحويلي اليها منذ أسبوع، بعد أن اتضح للمحققين ـ حينها ـ عدم قبولي بكتابة تعهد يلزمني بالتوقف عن ممارسة أي نشاط يتعلق بالمطالبة بالإصلاح السياسي والدستوري في المملكة.

داعبني قلق متشعب طرد احتمالات النوم بعد أن أيقظني الحارس لصلاة الصبح، وحين رأيتُ الاّ فائدة من الإلتفاف بالبطانية، نهضت في السابعة لتناول الفطور الملقى أمام الباب، وأردفته بتناول أدوية (السكر) والفيتامين وكوب الشاي، ووضعت الجرائد أمامي لبدء يوم جديد.

ـ البس ثيابك، قالها الحارس مستعجلاً، ولم أسأله الى أين؟

أخذني ومرافقه عبر ممرات لم أتعرف عليها من قبل حتى دخلنا بهواً معبأً بالحياة: استوديو تصوير، مستودع مليئ بالمعلبات والكراتين، وكانت مكاتب عديدة تفتح على هذا الفناء المستدير والأنيق في نفس الوقت.

لم أتمكن من التمتع بهذا الفضاء حتى أدخلني الحارس الى غرفة التصوير.

وضعوا (العقال) على الرأس، ونزعوه، ثم أزاحوا (الغترة)، أداروني يميناً وشمالاً، مرة بالنظارة، وأخرى بدونها، ورحتُ أتساءل عن نهاية هذه الحفلة من التصوير التي لم أجدها حتى في الأستوديوهات المتخصصة، حين كنتُ أحرص على الحصول على صورة ملائمة أرسلها للصحف لتنشر مع قصائدي أو كتاباتي!

وبعدما أعشت عيناي فلاشات الكاميرا، أخرجني الحارس ومضي بي الى قسم البصمات، فأبلغتهم أنهم قد أخذوا بصماتي خلال اعتقالي الأول في نهاية عام ١٩٨٢م، لكنهم قالوا إن تلك البصمات تخصّ قضية أخرى.

تولى أحدهم تقليب الأصابع العشر في الحبر الأسود وتثبيتها على كروت صغيرة، بلغت عشراً، لكن بعضاً لم يكن واضحاً، فأعدناها حتى امتلأت اليدان والثوب بسواد الحبر.

أحسستُ بالضيق والمرارة، وقلت لهم بأنني لستُ إرهابياً، وإنما أنا واحد من دعاة الإصلاح السياسي، الذين اختطوا الطريق السلمي لمطالبة القيادة بإصلاح أوضاعنا قبل أن تغرق السفينة ومَنْ عليها.

قال أحدهم: هذه أوامر ولا بدّ من تنفيذها.

فقلتُ له: أتمنى لو أنكم وفرتم جهودكم هذه لمن يستحقها، أما أنا فلم أحمل السلاح، ولا أعرف كيف أستخدمه، ولم أطلق في حياتي إلا رصاصة واحدة نحو الفضاء في حفل زواج في قريتنا، أما الطلقة الثانية فقد علقت في قصبة المسدس الصغير وسببت لي حرجاً أمام والدي وأمام المحتفلين بتلك المناسبة، ومنذ ذلك اليوم، الذي كان عمري فيه لم يتجاوز الثانية عشرة، (غسلتُ يدي) من السلاح!

ابتسم الحارس، وكدتُ أقول له، إنني انتميت الى حزب سياسي، ولكن ذلك الحزب لم يكن يتوسل في نضاله بالحرب الشعبية، وإنما يراهن على حركة الجماهير، ولو أنه تبنّى (الكفاح المسلّح) سبيلاً للتغيير لكنتُ أول من يخرج منه، بل وكنتُ أول من يقف ضدّه.

أبقيتُ كلماتي في صدري وكان الحارس يعيدني الى غرفتي قائلاً: لا تغضب فهذه الإجراءات علامات على الإفراج عنك!

ـ بدون تعهد!

أجاب، لا أدري.

ـ هذه ليست علامات إفراج وإنما نقل من هذا السجن الى آخر، وقبل أن أكمل الجملة، أطلّ ضابط التحقيق من آخر الممر وقال بصوت عال: عجّل في تجميع أغراضك لأننا سنذهب الى الرياض.

يا للأغراض! كتب قديمة منها الجزء الرابع من (الأغاني) وجزء من العقد الفريد، والمفضليات، والنقد المنهجي عند العرب. وكنتُ قد حددتها لزوجتي لكي يُسمح بدخولها للسجن، ولكن الأهم، هو حزمة من الصحف احتفظت بها منذ أن سمح لي بالجرائد في اليوم الثالث للإعتقال، وقد بدأتُ بوضع أرشيف وخلاصات مقتضبة، دونتها في كراس صغير لأهم تلك المواضيع.

تعلمت توطين نفسي ـ منذ انتقالي من الغرفة الأولى الى هذه ـ على السجن الطويل، وتقبّل الأمر الواقع، ومحاولة الإستفاد من الوقت في الرياضة بالمشي في الغرفة أو بالقراءة وحفظ بعض المقاطع الشعرية.

وقد أعجبتني مقالة احتفائية بشعر نزار قباني نشرت في صحيفة الجزيرة، وأوردت بعض مقتطفات من قصائده لم أكن قد قرأتها من قبل. وفي زمن العزلة والتأمل ازددتُ إعجاباً بشاعرية هذا العملاق الذي أتقن امتلاك أسرار أناقة الكلام، والتعامل مع اللغة كامرأة غمست قامتها في عبق التاريخ وخرجت منه الى صخب الحاضر، وهي تركض على رمل الشواطئ، عارية القدمين، وصدرها متشح بجمر الحنين وبهجة الحياة، وحفظت بعض تلك الأبيات ومنها:

فرشت فوق ثراك الطاهر الهدُبا
فيا (دمشق) لماذا نبدأ العتبا؟
حبيبتي أنتِ.. ميلي مثل أغنية
على ذراعي ولا تستوضحي السببا

شآم أين هما عينا معاويةٍ
واين من زاحموا بالمنكب الشهبا
فلا خيول بني حمدان راقصة
زهواً، ولا المتنبي مالئٌ حلبا

قمتُ أبحث فيما أخترته - خلال ستة وعشرين يوماً من جرائد - للأرشفة، فاكتشفت أن العجلة، ومطالبة المحقق بالإسراع حرمتني من اصطحاب بعض ما وددتُ الإحتفاظ به، ولا سيما ما يتعلق بأخبار قضية اعتقالنا، ولم يكن هناك من الوقت ما يكفي للإختيار، فانتزعتُ بعضها ووضعته في كيس ملابسي وأدويتي، ومضيتُ خلفه الى السيارة الواقفة أمام باب العنبر.

ركبتُ في صندوق السيارة، وبقيت محدقاً في الباب الذي خرجتُ منه. اتذكرهُ جيداً، لأنه أول باب رمادي أقابله حين عبرتُ الى داخل سور السجن، بصحبة النقيب سعيد الزهراني واثنين من زملائه في الساعة الثانية عشرة ظهراً من يوم الثلاثاء ٢٠٠٤/٣/١٦م. وحين رأيتُ السجن الكبير من الخارج دارت عجلة التذكار. إنه سجن الدمام المركزي الذي بني معزولاً على راس تلّة تطل على سهوب صحراوية تؤدي من جهة الشمال الى أطراف الدمام القديمة، وقد عرفت أن الكثير من المعتقلين والمطالبين بالإصلاح قد قضوا فيه سنوات طويلة من أعمارهم، مثل الشيخ الأديب عبدالكريم الجهيمان الذي أمضى فيه مدة قاربت أربع سنوات، وقد شاركه جزءاً منها الأديب الوطني عابد خزندار، وعدد من المعتقلين السياسيين من قيادات الحركة العمالية الذين أمضوا جزءاً من مدة سجنهم في سجن العبيد بالأحساء، واستكملوا المدة المتبقية هنا. ومنهم المرحوم سيد علي العوامي، الذي أمضى في السجنين، وفي سجن جدة مدة تفوق عشر سنوات متواصلة، وكذلك يوسف الشيخ يعقوب وعبد الرحمن البهيجان والمناضل البحريني خليفة الخلفات وصالح الزيد حيث مكثوا في السجنين مدداً تتراوح بين الثلاث والعشر سنوات. أما المناضل العمالي محمد ربيع فقد توفي في سجن العبيد بالأحساء عام ١٩٥٣م، حيث تركت جثته مسجاة لمدة يومين حتى عمّت الرائحة المكان.

ولخليفة الخلفان قصة طريفة تذكر أنه كان أحد المناضلين في صفوف الحركة الوطنية البحرينية، وقد طرد من البحرين، ومنع من العودة إليها، فسافر الى الشام، وبعد مدة عاد الى (الخبر) لكي يكون قريباً من البحرين، منتظراً الوقت الملائم لاستقبال تباشير إمكانية العودة الى الوطن. ولكنه تعرف في الخبر على بعض أعضاء الحركة العمالية ومشاركيهم في نشاطهم السياسي، واندمج في العمل معهم، وتمّ اعتقاله لمدة عشرة أعوام متصلة، إلا أن تراجيديا قوانين (دلمون) آنذاك منعته من العودة الى بلاده.

ومذ رأيت هذا الباب الرمادي، قبل دخولي على مدير قسم المباحث (في مقر السجن القديم) تأكدت بأن الأمر ليس عادياً، وان احتمال بقائي عندهم أمر مرجح، وعليّ أن أكون مستعداً لذلك، وفي الحقيقة فإن طريقة اعتقالي من مكتبي في البنك، قد وضعتني منذ البداية أمام احتمالات السجن، لأنها تمت بأسلوب محترم لا يستخدم عادة مع مثقف، يخاطب القيادة مع المئات من المواطنين، بكل تقدير واحترام، بل أن ذلك الأسلوب، لا يتسق مع مجريات اللقاء الذي تمّ بيني وبين سمو الأمير محمد بن نايف في مكتبه بوزارة الداخلية بالرياض، قبل اسبوع من يوم الإعتقال.

كـان لـهذا اليوم طعم مرّ تلمستهُ في الطريق الى العمل، وفي زحام السيارات داخل الدمام، وكنتُ قد عدتُ الى مكتبي من زيارة عمل في حوالي الساعة الحادية عشرة صباحاً. وحينما جلستُ وبدأتُ أتصفحُ بعض الأوراق الملقاة على طاولتي، دخل عليّ شخص لا أعرفه، فسلّم وجلس على الكرسي بجوار المكتب، وقبل أن أبادله التحية، أخرج بطاقته وقال: أنا النقيب سعيد الزهراني، من المباحث، وأطلب منك مرافقتنا الى الإدارة لحديث قصير.

أجبته بالموافقة وقلتُ له: لماذا تضيعون وقتكم في استدعائي، ولو أنكم اتصلتم بي هاتفياً لحضرتُ الى مقرّكم بدون تردد.

كانت المكاتب القريبة مني خالية من الزملاء، وكنتُ أشعر بالرغبة في التبوّل وأبلغته بأنني سأذهب الى الحمام. وافق على ذلك ولكنه تبعني، وحين خرجت من الحمام هاتفت الصديق نجيب الخنيزي، وسألته: هل اتصلت بمكتب الأمير محمد، فأجابني بأن لا أحد يرد على الهاتف الذي أعطاه له سمو الأمير حينما قابله في مكتبه قبل أسبوع. وهنا تدخل النقيب وطلب مني إقفال الجوال، فقلت لنجيب إنني لا أستطيع الكلام لأنني ذاهب في زيارة مهمة.

فهم نجيب أنني ذاهب لإدارة المباحث، ولكنه لم يستمتع بهذا الفهم، حيث اعتقلته مباحث القطيف وهو يرتشف الشاي والشيشة (الجراك) في المقهى بعد عشر دقائق من مكالمتي.

هبطنا الدرج، ولم أصادف أحداً من زملائي لأبلغه بأنني ذاهب الى المباحث، وهنا تساءلت: كيف استطاع المقدم تهيئة المكان والزمان للقبض عليّ، في غياب زملائي عن مكاتبهم؟

وتذكرت أن أعوانهم موجودون في كل مكان، وكنتُ أسمع عن أن زميلاً في نفس المبنى يعمل معهم، وقد كنتُ أستبعدُ ذلك، أما الآن فقد أيقنتُ أنه هو الذي ساعدهم على إنجاح المهمة الصامتة، لأنني رأيته بعد خروجي من الحمام وهو يقف في آخر الممر!

حسناً، هذه وظيفة، وعلى الموظف أن يؤديها على أكمل وجه، بيد أنني أتساءل عن سر نجاحهم في إلقاء القبض على أحد عشر مثقفاً من المهتمين بالشأن العام في نفس اليوم والساعة، وعن عدم نجاحهم مع الإرهابيين؟

في الطريق الى سجن المباحث، طمأن المقدم رؤساءه على نجاح المهمة، وأثنى على تعاملي معهم (مصائب قوم عند قوم فوائد) وتذكرتُ روايتي (الغيمة الرصاصية) حين زار (مسعود الهمداني) (سهل الجبلي) كاتب النص في نفس المكتب الذي كنت أجلس عليه اليوم، وطلب منه قرضاً، وصحبه الى خارج المبنى، ثم اقتاده خلفه صوب غرب الدمام، ومنها الى وادي العيون حيث أمضى فيه وفي مغاراته أكثر من عشر سنوات.

يا للرواية المنحوسة!

اتجهنا الى غرب الدمام أيضاً، وعبرنا تقاطع شارع ابن خلدون، ومضينا في شارع الأمير نايف الذي تقع على جهته الشرقية كليات البنات، وكانت لوحة صغيرة في آخره، تطل علينا بسخرية وقد كُتب على سهمها المدبّب (الى السجن)!

دلفنا الى مكتب المدير، فاستقبلني بحفاوة، وكان رجلاً بشوش الوجه، ويتمتع بصفات التهذيب والتفهم والإصغاء، غير أنني لم أتعرف على اسمه. وحين سألت عن ذلك في الأيام التالية، قيل لي أنه (ابو محمد) ولم أحرص كثيراً على الإسم لأنني أخشى أن يسكن الذاكرة كما سكنها في سجني الأول عام ١٩٨٢م، (أبو ناصر) و (أبو منصور) والذين عرفت فيما بعد أن اسم الأول هو (أحمد ناهر) والثاني هو (سراح الرويلي) ولعلهما قد تقاعدا الآن، غير أنهما مازالا يشغلان حيزهما الرمزي العنيف في ذاكرتي.

رحب بي (أبو محمد) وتحدث عن انشغالهم بمكافحة الإرهابيين وعدم تفرغهم للحديث معنا حول الخطابات والبيانات التي رفعناها للقيادة، وضرورة التوقف عنها نظراً لما تمرّ به البلاد من أزمة أمنيّة.

وقلت له إننا لم نقم بأكثر من واجبنا في التعبير عن آرائنا حيال الأزمات التي نعيشها، وقد أوضحت رأيي لسمو الأمير محمد نائب وزير الداخلية للشؤون الأمنية، ولكنني أستغرب منهم اعتقالي بهذه الطريقة، ووضع اسمي على قائمة الممنوعين من السفر، وكأن لا توجد بينكم وبين المسؤولين اتصالات واضحة.

– وكيف عرفت بأنك على قائمة الممنوعين، قالها مبتسماً.

أجبته: سأحدثك عن هذا الأمر بالتفصيل: اتصل بي شخص لا أعرفه وقال لي أنه من طرف الأخ نجيب الخنيزي ويودّ أن يقابلني، فحددتُ معه موعداً في مكتبي الساعة الواحدة بعد ظهر اليوم التالي.

وقد أحسست أنه من طرف المباحث، لأنني تلقيت مكالمة مشابهة في الأسبوع الماضي في حوالي التاسعة مساءً، من شخص إدّعى أنه من طرف الدكتور متروك الفالح، وعبّر لي عن رغبته في مقابلتي، فاعتذرتُ منه بكل أسف، وأبلغته أنني ذاهب للرياض، وسأرى الدكتور متروك هناك على كل حال. وحين قابلت الدكتور متروك في الرياض، نفى أن يكون قد طلب من أي شخص مقابلتي، ولذا ذهبنا بالرأي الى أنه من المباحث.

وقد استغربتُ استخدام المباحث لهذا الأسلوب، لأنني اعتدتُ منهم أن يتصلوا بي مباشرة، ويطلبوا حضوري إليهم في موعد محدد، كنتُ حريصاً باستمرار على الوفاء به في الوقت المطلوب!

وواصلتُ حديثي: المهم إنني انتظرتُ صاحبكم الآخر من الواحدة حتى الثانية، وبعدها تركتُ مكتبي لإنجاز بعض مهامي العملية، وحين أقلقني هذا الإتصال المريب، قررتُ الذهاب للبحرين لاكتشاف إن كان إسمي قد وضع على لائحة الممنوعين من السفر، وحين بلغت نقطة الجوازات على جسر الملك فهد، طلبوا مني توقيف السيارة خارج مسارات السيارات ومقابلة المسؤول، وحينذاك علمتُ من موظف الجوازات بأنني قد منعت من السفر لمدة خمسة أعوام، وطلبوا مني توقيع تعهد بعدم محاولة السفر من أي منفذ بري أو جوي، ولكنني رفضت التوقيع بحجة، ماذا سأفعل إن حدثت كارثة اضطرتني الى ذلك، وأن عليكم أن تقوموا بواجبكم في تنفيذ أوامر منعي من السفر، ولذا سحبوا جوازي وطلبوا مني مراجعة الإمارة في صباح اليوم التالي، الإثنين.

لم أكن أملك الوقت الكافي لمراجعة الإمارة صباح ذلك اليوم، وتكفل النقيب الزهراني بمهام اعتقالي وإحضاري اليكم، اليوم، كأي إرهابي خطير. وإنني لاستغرب منكم تنفيذ هذه الإجراءات بعد أن خرجت من مكتب سمو الأمير محمد بن نايف معزّزاً مكرّماً قبل أسبوع!

علّق على كلامي: لا عليك من المنع من السفر، فهذه إجراءات روتينية احترازية، وقاطعته: حتماً أنت لم تطلع على حديثي مع سمو الأمير محمد بن نايف، وإلا ما قمت باعتقالي.

قال بشيء من الغضب: ربما لم أطلع على التفاصيل، ولكن حدثني عما جرى في اللقاء.

قلتُ كمن يحمل سرّاً ضخماً: لن أحدثك قبل أن آكل شيئاً، حيث أنني أخذت دوائي ولا بد من الأكل.

ابتسم وأمر لي بغداء، لم يختلف عن غداء مباحث الثقبة، التي اعتقلتني في عام ١٩٨٢، حيث لم يكن سوى (ساندويتش) وكوب شاي.

تجاذبنا أطراف الحديث، وأشرتُ الى أن حرية التعبير مكفولة للمواطنين في كل دول العالم، وما عبرنا عنه في خطاباتنا للقيادة لم يكن إلا صدى لمعاناة المواطنين، وعليكم أن تشكرونا على ذلك، لا أن تستدعونا بهذه الطريقة الى المباحث.

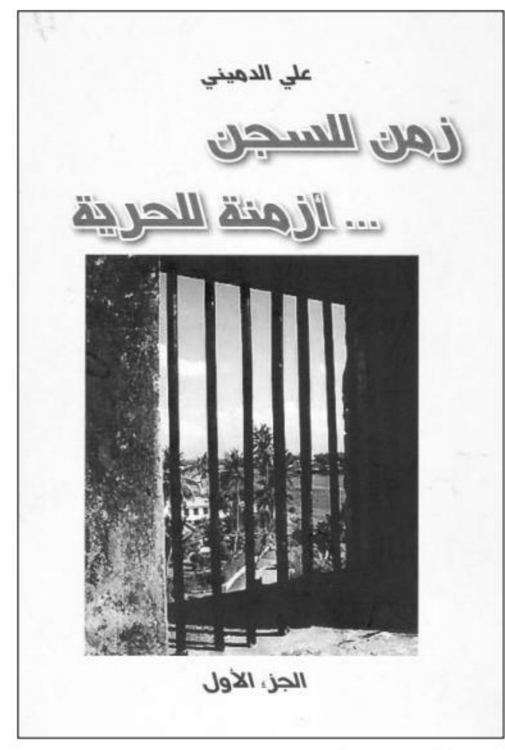
حاول تهدئتي لكي أكمل الساندويتش، وذكر أنه كان في دورة في بريطانيا، وأنهم كانوا يركزون على ضورة معرفة الحكومة لآراء الناس في الصحف والمنابر وحتى من خلال المظاهرات.

وبعد أن فرغت من غدائي، تهيّأتُ للحديث عن تفاصيل لقائي مع الأمير محمد بن نايف.

استعد للإستماع، فبدأت:

كنتُ في الرياض، أحضر ندوة في المعهد المصرفي عن التمويل الإسلامي ومشكلاته، وفي يوم الأربعاء ٢٦/٢/٢٠٠٤م، جاءتني مكالمة من مكتب سمو الأمير محمد بن نايف، وحدد لي مدير مكتبه لقاء مع سموه في الثانية بعد ظهر نفس اليوم.

قطعت الندوة وذهبت في الموعد المحدد الى وزارة الداخلية، وحين دخلت



مكتب الأمير كان واقفاً لاستقبالي بالعناق والتحايا الودودة، ودعاني للجلوس في صالون المكتب. كان اللقاء حميماً وتحدث الأمير معي كصديق يثق فيه، وكنتُ أسمع عن تواضعه وحنكته، لكنني لم أتوقع أن أجده على تلك السماحة والود.

وبعد السؤال عن الأحوال والأهل والإخوان، انطلق سموه في الحديث، وألخص لك هنا المعنى العام، لا النص الحرفي، حيث قال لي سموه:

إن ثقتي وثقة القيادة فيكم كبيرة، وأنت وأبوك وأجدادك معروفون بولائكم، وليس لدينا شك في ذلك، والقيادة ماضية في طريق الإصلاح، ولعلكم لاحظتم مستوى حرية الصحافة في الأعوام الأخيرة، والخطوات التي بدأت مثل ملتقى الحوار الوطني والإنتخابات البلدية وما سيتبعها من خطوات في الطريق. كما أود أن أطمأنكم الى أن اخوانكم رجال الأمن قادرون على مواجهة الأعمال الإرهابية التي تتعرض لها بلادنا، وانهم قد قضوا على جزء كبير منها، ولكننا ندرك أن المعالجة الأمنية ليست كافية لوحدها، بل لا بد من التعاون من الجميع في ذلك من البيت الى المدرسة الى الصحيفة الى الكتاب والمثقفين. كل له دوره وعليه مسؤولية ذلك الدور.

وتوقف سموه قليلاً وتطلع إليّ وقال: إن القيادة تتفهم ما تضمنته خطاباتكم، وهي تعمل باستمرار على معالجة كافة الأمور، ولكن القيادة تطلب منكم التوقف عن هذه الخطابات والبيانات، نظراً للظروف التي تمرّ بها بلادنا والتحديات التي تواجهها.

صمت قليلاً ثم قال: نحن نعرف تاريخك السياسي القديم، وقد تجاوزناه، ولعلنا قد قسونا عليكم أيضاً، لكن ذلك أمرٌ قد طواه الزمن.

وعقبت على كلامه بالقول: إنني أشكر لسموك ما غمرتني به من حسن الإستقبال، وإنني لا أكنّ أية مشاعر عدائية تجاه رجال المباحث، الذين كانون يؤدون أدوارهم كموظفين، ولم يكونوا يستخدمون وسائل التعذيب

إلا حين تكون القرائن أمامهم، وقد ذكرت ذلك في روايتي (الغيمة الرصاصية)، كما أنني أتفق مع ما تفضلتم به بشأن معالجة الإرهاب، ولكن خطابات المطالب التي رفعناها للقيادة هي تعبير سلمي وحضاري عن الرأي، كما أن دورنا فيها لم يتعد صياغة ما يعبر عنه المواطنون، وما يتداوله الكتاب في الصحافة. وإن طلبكم منا بالتوقف عن تقديم تلك الخطابات ومعالجة قضايا الإصلاح سوف يرسل رسالتين لهما تأثير سلبي لا يخدم المصلحة العليا لبلادنا. فالرسالة الأولى ستعمل على غلق باب الأمل أمام المواطنين، الذين تفاءلوا خيراً حينما رأوا أن الحوار العلني حول مطالبهم قد تم إيصاله الى القيادة. أما إقفال الباب أمام هذه المطالب الإصلاحية، فإنه سيدفع الناس الى الإحباط واليأس، وسيجعلهم يقفون كالمتفرجين على معركة أجهزة الدولة الأمنية مع الإرهابيين، بل أنه سيدفع بعضهم الى الصمت او التشفي، والذهاب الى موقع اليائس الذي سيرى أن لا فائدة من هذه الخطابات، وأن الدولة لن تمضي في طريق الإصلاح. ولن أقول لك إنني وغيري من المهتمين بالشأن العام سنذهب الى مساندة الإرهاب، لأننا ندين الإرهاب من حيث المبدأ كتعبير عن المطالبة بالإصلاح، كما أننا نحب الحياة، ولكننا سنصاب باليأس، ويغدو الأفق أمامنا مسدوداً.

أما الرسالة السلبية الثانية، فإنها ستتجه للخارج، وسيجد فيها الكثيرون شهادة حية على أن المملكة لا تريد الإصلاح ولا تمضي على طريقه، مهما اتخذت من مبادرات، لأن حرية التعبير هي المؤشر الحقيقي الأول على جدية أي نظام يسعى الى الإصلاح.

كنتُ أوجز خلاصة هذا الجزء من لقائي مع الأمير محمد، وكان مدير المباحث في سجن الدمام (أبو محمد) يصغي إليَّ بانتباه شديد، حتى دخل شخص متجهم الوجه، أصبح فيما بعد ضابط التحقيق معي في الدمام، وانحنى على المدير، وأسرَّ له ببعض الكلام، فأشار له (أبو محمد) بالإنتظار في المكتب المجاور، وتطلّع إليَّ كمن يتساءل: وماذا بعد؟

عاودتُ الحديث قائلاً: لقد عقب الأمير محمد على كلامي السابق بإبداء موافقته على الآثار السلبية التي ستترتب على إيقافنا عن متابعة المطالبة بالإصلاح السياسي الشامل، ولكن سموه أكد على ضرورة الإلتزام بما تراه القيادة، وكرّر تساؤله: وضحت الرسالة؟ فأجبته: نعم، لقد وضحت فأنتم تريدوننا أن نتوقف عن كتابة الخطابات المطلبية للقيادة، ولكن هذا الطلب سيفقدكم ثقة المثقفين والمهتمين بالشأن العام الذين يشكلون سياجاً أمنياً ثقافياً لبلادنا، حيث يعملون على تصليب الوحدة الوطنية، وإدانة الإرهاب، ورفض التدخلات الأجنبية، ويعملون على تشكيل وتقوية رأي عام يلتف حول القيادة على ضوء مضيها في طريق الإصلاح.

كما أوضحت لسموّه بأنني أنطلق من قناعة صادقة وعميقة حين أؤكد على مبدأ الوحدة الوطنية، والإلتفاف حول القيادة، ولا أصدر في ذلك من حس ثقافي وحسب، ولكن من قناعة اقتصادية واجتماعية. فالوحدة الوطنية التي أرسى دعائمها المغفور له الملك عبد العزيز، صنعت للمواطنين كيان دولة قوية، وتحت خيمتها تمّ إنجاز مكتسبات اقتصادية واجتماعية لا يمكن التفريط فيها. وأنه حين يتم التعبير عن (الملكية الدستورية) التي تضمنها خطاب (الدستور أولاً) فإن ذلك يصبح تتويجاً لحديثنا عن الوحدة الوطنية والإلتفاف حول القيادة، وهو ما يعزز شرعية هذه القيادة التاريخية ويؤكد حقها في قيادة الأمة، ويرسخ الإستمرارية والإستقرار والمشاركة الشعبية، ويقطع على القوى المتطرفة والإرهابية حبال الوهم بإقامة دولة (طالبان) أو على أي قوة عسكرية تنازع العائلة المالكة حقها في زعامة البلاد.

وكان سموه يستمع إليَّ بتركيز، غير أنه لم يعلق على كلامي، وانتقل الى القول: إن القيادة كانت وما تزال سائرة على خط التطوير والإصلاح، وان ما صدر ويصدر من تنظيمات وقوانين خير تعبير عن هذا النهج، ولعلنا لم ننجح في الإعلان عنها بالكشل الكافي، وهناك الكثير من الإصلاحات قيد الدرس، وسأبذل جهدي للسعي في عقد لقاءات شهرية بين أحد أعضاء القيادة والمثقفين، لإطلاعهم على خطوات الإصلاح والإستماع الى آرائهم في ذلك، وساعمل على إشراك كافة الشرائح الإجتماعية من كل المناطق في هذه اللقاءات.

فقلت له: هذا مخرج جيد، ولكنني أرى أنه ينبغي كفالة حق التعبير الفردي لكافة الأفراد ومن مختلف الأطياف الثقافية والدينية، بما فيه المتطرفين. قاطعني: ليس لمن يحمل السلاح مجال في الحوار، فقلت له لا أقصد من نسميهم (بالإرهابيين) ولكنني أقصد أصحاب الفكر والرأي المتشدد الذين يعبرون عن آرائهم بطريقة سلمية.

تململ في قعدته، وكأنه يريد إنهاء المقابلة، فقلت له: لقد كبّلتني يا سمو الأمير بلطف مقابلتك وبهذا الطلب، ولكنني أرجو أن تبلغ هذه الرسالة عدداً أكبر من المهتمين بالشأن العام، لأنني وحيداً، لا أستطيع إيصاله للآخرين.

نظر إليَّ الأمير للمرة الأخيرة وقال: أرجو ان تكون الرسالة قد وصلت. ونهض وهو يكمل حديثه... بأنه لا يريد تعطيلي عن عملي، وودعني على باب مكتبه بالعناق الحار.

وها أنتم يا (أبو محمد) تجهضون كل مشاعر التقدير التي حملتها لسموه طيلة الأسبوعين الماضيين، بمنعي من السفر واعتقالي من مكتبي!

نهض (أبو محمد) من كرسيه وقال: على كل حال نريد منك إيضاح هذه الأمور للمحقق، وأنا واثق بأن الأمور ستمضي على خير.

ودعته ودلفت الى المكتب المجاور حيث ينتظرني ضابط التحقيق.

أصبحتُ الآن في عهدة (المحقق) ولم أسأله عن اسمه، غير أنني أتذكر دائماً ملامحه الجهمة التي تنم عما يخبئه من عنف، لكنني لم أكترث، فليس لدي ما أخافه، وأوراقي معروفة لديه، بل إنني مصرٌ على تعريفه بها، وذهبنا لمكتب آخر يمر الطريق إليه من أمام باب الزنازين الرمادية الكالحة، وانضمّ الينا محقق آخر.

تحدثنا طويلاً عن الخطابات المطلبية، والأسباب التي دعتنا لكتابتها وعن أوضاع البلاد وتفاقم الإرهاب والمشاكل الحياتية التي يعانيها المواطنون، وعن غياب دولة المؤسسات والقانون وحرية التعبير.

وبعد ذلك، فتح دفتر التحقيق أمامي وطلب مني تعبئة كل البنود المطبوعة في صفحته الأولى.

اقتربت من طاولته وامتشقت قلمي وعبأت الفراغات بدون عناء، فقد اعتدت عليها في سجني الأول.

وكتب سؤاله الأول، بعد أن قرأ أوراقاً حاول إخفاءها تحت الطاولة. قلت وأنا أهمّ بالإجابة على السؤال: (أتينا الى البدء) وسردت إجابتي الطويلة حول مجمل مشاركاتي في البيانات والخطابات المطلبية، وما يتعلق بمطالب الإصلاح السياسي من حوارات على الإنترنت وإذاعة مونت كارلو.

كان المحقق يكتب سؤاله ثم يخرج بسرعة ولا يعود حتى أبلغ الحارس الواقف بجواري، بانتهائي من الإجابة.

وحينما عاد في إحدى المرات، سألني غاضباً: لماذا تشتم البدو، وتشتمي في بداية حديثك؟

حاولت أن أتذكر شيئاً من هذا الكلام فلم أجد في حواري الشفهي ولا كتابتي المدونة، ما يدلّ على ذلك، وقلت له هذا اختلاق منك، فأنا أعتزّ بأنني قروي وبدوي في نفس الوقت. وقد عشتُ في طفولتي في البادية راعياً لأغنام جدي رحمه الله، وكانت بعض القيم البدوية، مثل الكرم والشجاعة والإعتداد بالذات، مصدر إثراء لذاكرتي الثقافية حيث حفلت بعض قصائدي، باستعادة تلك القيم النبيلة. وقد قلت في ذلك كمثال فقط:

يقف الفارس البدوي على بابك (الخشبي)،
ويسلّمْ
كيف حالك يا أخت

كيف حال الجميلة في زهوة الماء؟
يهمز الفارس البدوي جواده
والجميلة تسمع صوت القلادة
إن عاشقها مرغم أن يغادر ليلاً بلاده

قال لي: لقد قلت ذلك عندما بدأت الكتابة في الدفتر. وهنا تذكرت. لقد اعادني مرأى دفتر التحقيقات الى الماضي البعيد الى ماضي القمع وبطش المحقق بالمتهم، والى أحلام الأحزاب السرية وتبعات الإنتماء اليها.

وهنا ضحكت، وأوضحت له تداعيات الذكرى، وأنني قلت: (أتينا الى البدء)، ولم أذكر البدو يا صاحبي.

لو أن المحقق كان (أبو منصور) لاقتصّ مني، ولكن الظروف تغيرت، والقضية اختلفت، فلا حزباً سرياً أخشى الإعتراف على اعضائه، ولا أسماء حركية لا أعرف شخصيات اصحابها، وإنما أنا شريك في قضية علنية عادلة، يتفق معي على مصداقيتها الفقير والطالب وربة البيت والتاجر والمثقف والكثيرون من مؤيدي الإصلاح السياسي في كافة مرافق الدولة، بل وفي سدة الحكم أيضاً. ولذا فإنني أحاكم (المحقق) بها ولا يحاكمني عليها، ويشاركني في ذلك أكثر من ألف شخص من نساء ورجال بلادنا، ساهموا في إعداد الخطابات ووقعوا عليها، وتمّ نشر أسمائهم في كل المنابر الإعلامية!

ولكنني، بموافقتي على هذا التحقيق قد ارتكبت خطأين:

أولهما: أنني لم أكن مطلعاً على نظام (الإجراءات الجزائية) الذي أصدرته وزارة الداخلية - نفسها - فلم أكن أعرف أن من حقي رفض تحقيق ضابط المباحث معي بدون حضور المحامي.

وثانيهما: يكمن في حصر إعداد الخطابات والبيانات بذاتي شخصياً، أو مع شخص آخر. وكنتُ في ذلك وريثاً أميناً لتجربة العمل السري، التي تقتضي حصر الإعتراف - إن وقع - بالشخص نفسه، دون ذكر أسماء الآخرين، حفاظاً على سرية واستمرارية التنظيم. ولم أكن قد حددت بعد الفرق بين العمل السري والعمل العلني. فالعمل السري يقتضي منك عدم الإفصاح عن أسماء الرفاق للحفاظ على زخم نشاطهم وفعاليته في المستقبل، بينما يستدعي العمل العلني الإفصاح عن كل الأسماء المشاركة، لأن هذا جزء من فاعلية العلانية، ومصدر من مصادر قوتها لأنها تراهن على فاعلية الحضور الآني، والمستقبلي معاً، ولا تتكئ على أحلام الكمون المستقبلي. لذا فقد اعتبرني المحقق والإدعاء العام متزعماً لإصدار تلك البيانات والخطابات. وقد غاب عني، أن طبيعة المرحلة وطبيعة هذا النشاط تستدعي إشراك المساهمين في الإعداد لأي عمل جماعي، إذ أن من شأن هذه الشراكة، أن تخفف من تبعات الحكم على الفرد بذريعة (النشاط) ، كما أنها - وذلك هو الأهم - تشجع السلطة على اعتقال كل المساهمين في تفاصيل الفاعلية المطلبية، وهذا هو المطلوب، لأن ذلك يخلق حالة عامة وواسعة من تعاطف الجماهير، ويمنح القضية مصداقيتها ومشروعيتها، وإكسابها الزخم الإعلامي اللازم في الداخل والخارج.

استمرّ التحقيق الكتابي معي من الثانية ظهراً، وعند السادسة مساء، طلبت من المحقق أن يبلغ أهلي بوجودي لديهم، ولكنه رفض ذلك، واستمر في التحقيق معي حتى السابعة مساء. أما الأسئلة فقد تضمنت الكثير من التهم التي أوردها فيما بعد محامي الإدعاء العام السيد (عوض الأحمري) في أول جلسة علنية للمحاكمة بالرياض بتاريخ ٢٠٠٤/٨/٩م، وقد أصبحت معروفة للقاصي والداني.

وقد أضاف المحقق تهمة أخرى مفادها أنني أخليت بالإلتزام الذي قطعته على نفسي في لقائي بالأمير محمد بن نايف، حين حضرت اجتماع المهتمين بالشأن العام الذي انعقد في فندق الفهد كراون بالرياض يوم الأربعاء ٢٠٠٤/٢/٢٦م، أي نفس يوم اللقاء مع الأمير. وهنا سأمنح نفسي مساحة للحديث عن ذلك اللقاء، مما لم يجر التفصيل فيه خلال التحقيق.

وفي الواقع، فإن فكرة عقد لقاء تشاوري بين المهتمين بالشأن العام من مختلف مكونات المجتمع وشرائحه ومناطقه حول الخطوات العملية التالية، قد طرحت عقب لقاء الموقعين على وثيقة (رؤية) بسمو ولي العهد؛ في ذلك الإجتماع المبارك توجه سموه بالقول (إن رؤيتكم هي مشروعي) مما طمأن الجميع بأن باب الأمل في الإصلاح السياسي الشامل بات وشيكاً وممكناً أيضاً.

وللحقيقة: أسجل أن الحراك الإجتماعي المطلبي الذي ساهمت فيه نخب ثقافية عديدة، قد ولد بشكل عفوي، واستمر العمل عليه بنفس الطريقة، إلا أن بعض المساهمين فيه قد تنبهوا الى أن البدايات العفوية لأي عمل قد تضع نهاياته المفتوحة على أبواب الريح، ولذا اقترحوا لقاءً مبكراً لمختلف ألوان الطيف الثقافي المشارك في التوقيع على وثيقة (رؤية) لوضع تصور مشترك لمسيرة المطالب الإصلاحية وتعزيز فاعليتها في الوسط الثقافي والإجتماعي.

وقد جرت مشاورات عديدة لعقد اجتماع للمهتمين بالشأن العام، وخاصة من الأغلبية الموقعة على (وثيقة رؤية) والمعبرين عن التيار الليبرالي، ولكن بعضاً من تيار التنوير الإسلامي خشوا من تصدر التيار الليبرالي لعملية التنسيق، فساهموا في عرقلة الإجتماع وتأجيله، وحين رأى الليبراليون مسألة الإجتماع ولجنة التنسيق ستكرّس الإنقسام المبكر، وافقوا على مضض بتأجيل الفكرة، بل ونسيانها تماماً.

وقد انعكست هذه الإختلافات على نشاط المجموعة، وبدأت نُذُر الإفتراق تذر قرنها بين الفريقين، ونجم عن ذلك عدم مشاركة البعض في التوقيع على خطاب (دفاعاً عن الوطن) و (معاً على طريق الإصلاح) وبالمقابل فقد ذهب في نفس طريق المقاطعة طيف واسع من الليبراليين من الشرقية والرياض وجدة، ولم يوقعوا على خطاب (نداء الى القيادة.. نداء الى الشعب).

وبعد أن نجح الدكتور الحامد والدكتور الفالح في جمع عدد يتجاوز الثلاثين من التيار الإسلامي المستنير من مختلف المناطق، إضافة الى طيف واسع من الليبراليين، من الغربية والرياض للتوقيع على خطاب (نداء الى القيادة.. نداء الى الشعب) أحسّ بأن هناك توازناً ملائماً في نسب التيارين، فتمّت الدعوة للقاء فندق (الفهد كراون).

وقد دعيتُ مع محدود من الليبراليين في الشرقية لحضور هذا اللقاء بينما تمّ استبعاد عدد كبير منهم في الرياض من المشاركة فيه.

وبعد مداولات ووساطات شخصية، تمت دعوة بعض الليبراليين من الرياض الى لقاء فندق (الفهد كراون) ولكننا فوجئنا عند بدء الإجتماع بمشروع معد للتوقيع دون استشارتنا، كما قال أحد الداعين، بأننا نعتبركم مجرد ضيوف. وهنا اخذ الحوار مجرى مغايراً تمحور حول ضرورة الإتفاق أولاً على اعتماد المشتركات، لتكون مرجعية لكافة الأطراف، وتمّ تحديد موعد آخر بعد شهر للقاء واختيار لجنة التنسيق!

ولكن أجهزة المباحث تدخلت لإنهاء اللقاء في الفندق، ويبدو أنها حددت ساعة الصفر لإلقاء القبض على دعاة الإصلاح السياسي، منذ تلك الليلة.

ولعلّ دورة مخرجات الحرية ومخرجات القمع تعيد إنتاج ذاتها في بلادنا بشكل مستمر منذ الخمسينات وحتى اليوم، فكلما تنفس المثقفون والمهتمون بالشأن العام شيئاً يسيراً من هواء الحرية، وعبّروا عن مطالبهم الإصلاحية بطريق سلمي، هبّت عواصف خنق الأنفاس، وانثال حنين زنازن المباحث لأجسادهم من جديد.

ولسوف نرى ان ظروف الإنفراج التي لمسناها، من خلال ارتفاع سقف حرية التعبير في الصحافة المحلية، وما رافقها من مناخ شجاعة الكلمة عبر الفضائيات والإنترنت، عقب أحداث سبتمبر من عام ٢٠٠١م، قد تبعته حركة ثقافية سريعة ومضادة لذلك التوجه.

وسنجد أشباه هذا الإرتداد على مناخات الحرية النسبية في حالات قديمة - ولكنها حية - مرت بها أشكال الحراك المطلبي في المملكة منذ

الخمسينات الميلادية. ويشير التاريخ غير المدون الى المطالب الإصلاحية للنخب الثقافية في مختلف مناطق المملكة، التي نادت بضرورة تشريع مناخات حرية التعبير، وحرية العمل النقابي والسياسي منذ ١٩٤٨م، كما عبرت الحركة العمالية في الشرقية، من خلال مطالباتها وإضراباتها ومظاهراتها منذ ١٩٥٢، بتحسين أوضاع العمال في أرامكو، باعتبارها أوسع محضن للحركة العمالية النامية، ثم تطور منظور نخبها الواعية واتسع مجال رؤيتها ليشمل المهام الوطنية والقومية، فطالبت عبر حركتها السياسية والشعبية في أعوام ١٩٥٦، ١٩٥٨، ١٩٦١، ١٩٦٦، ١٩٦٧، بضمان الحريات العامة، وحرية تشكيل النقابات والأحزاب السياسية، وإلغاء القواعد العسكرية والنفوذ الأميركي، والإبتعاد عن سياسة المحاور الموجهة ضد مسيرة التحرر الوطني العربي، ونادت بالتضامن مع كفاح ونضال الشعوب العربية، ووقفت ضد قيام اسرائيل على أرض الشعب الفلسطيني، وضد العدوان الثلاثي على مصر، ونادت بالوقوف مع الثورة الجزائرية، ونظمت المظاهرات في كل تلك المناسبات، وكان آخرها مظاهرات عام ١٩٦٧م، ضد العدوان الإسرائيلي على مصر وسوريا والأردن، حين رفعت شعار قطع البترول عن أمريكا والدول الغربية الداعمة لإسرائيل. وقد عمّت تلك المظاهرات المنطقة الشرقية والرياض مما شجع الحكومة على قطع البترول عن الدول الغربية وأمريكا لمدة ثلاثة أشهر.

وحين نتوقف أمام مناسبة التقاء المثقفين من دعاة المجتمع المدني والإصلاح الدستوري في فندق (الفهد كراون) بالرياض لمناقشة وسائل تدعيم الحوار مع القيادة السياسية، وما تلاها من اعتقالات لبعض ناشطي الحراك الإجتماعي في المملكة، فإن (سيناريو) هذه الحادثة يذكّرنا بحادثة مشابهة جرت وقائعها في المنطقة الشرقية في عام ١٩٥٨. ويتفق الواقفون على تفاصيلها بتلخيصها كالتالي:

تمخض نشاط اللجنة العمالية عن الإسهام في تحقيق الكثير من المطالب للعمال السعوديين في أرامكو، وشجعهم ذلك على بلورة مطالب وطنية عامة، دعوا القيادة لتحقيقها من خلال الكتابة في الصحف، واصدار البيانات، وكوّنوا تجمّعاً باسم (لجنة الإصلاح الوطني) وطالبوا بالغاء وجود القواعد العسكرية الأميركية، وبتأميم النفط، وبتطوير التعليم، والخدمات الأساسية للمواطنين، وبتشريع حق العمل النقابي والسياسي.

وقد التقت مجموعة من المثقفين ومن اللجنة العمالية والمهتمين بالشأن العام من منختلف أرجاء البلاد، التقت بالقطيف في مزرعة (منصور أخوان) أحد أعضاء لجنة الإصلاح الوطني، وتبادل المجتمعون الرأي في شأن تطوير العمل الوطني المطلبي، وتحفل الذاكرة بأسماء بعض الذين حضروا ذلك الإجتماع مثل: عبدالعزيز بن معمر، عبدالعزيز السنيد، ناصر السعيد، حمد السعيد، عبد الرحمن البهيجان، صالح الزيد، سيد علي العوامي، يوسف الشيخ يعقوب، محمد الربيع، علي الغنام، جعفر النصر، عبدالله سلطان، عبد الرحمن المنصور وآخرون.

وقد تم اعتقال هؤلاء بعد هذا اللقاء، ومكثوا في السجن مدد مختلفة، ويرجع بعض المشاركين موضوع اعتقالهم الى وجود ناصر السعيد الذي كان مراقباً من الأجهزة الأمنية، فهل نستخدم نفس منطق التأويل السابق للقول بأن أسباب اعتقالنا بعد اجتماع فندق (الفهد كراون) يعود الى حضور محمد سعيد طيب، الذي يتمتع بشرف المراقبة الأمنية لسنين طويلة!

لا أدري، ولكنني سأقلل من شأن التأويلين السابقين، لتأكيد سمة المراقبة الأمنية لجميع الناشطين وإن بدرجات متفاوتة، ولا تعدو الإجتماعات أن تكون مجرد حجة لاقتياد اكبر عدد ممكن منهم الى المعتقلات.

وكما للإنفراج مخرجاته الإيجابية التي تستفيد منها الحكومة في السماح لمراجل الغليان بالتنفيس الذاتي عن احتباسها، والتعرف على مؤشرات التوجهات العامة لمطالب المثقفين والجماهير، بغية تحقيق الحد الأدنى منها، حفاظاً على الولاء، وضماناً للسلم الإجتماعي، فإن للقمع مخرجاته أيضاً، لأن تكريس اليأس ومظاهر الأمن السياسي للبلاد، تعمل على زيادة وتائر النقمة الشعبية التي لا بد لها من البحث عن مخارج أكثر حدة وراديكالية للتعبير عن تطلعات الشعب.

وقد حدث ذلك في أكثر من مرحلة من مراحل التأزم السياسي في بلادنا، ونذكر هنا أحد أبرز ردود الفعل على مخرجات القمع والاستلاب وحظر النشاط السلمي السياسي والعلني، والذي أدى الى اضطرار المهتمين بالشأن العام لانشاء أحزاب سرية راديكالية، عقب اعتقالات القيادات العمالية ولجنة الإصلاح الوطني في ١٩٥٤م.

وقد تم تأسيس (جبهة الإصلاح الوطني) على يدي عدد من المثقفين الذين اعتقلوا على خلفية اجتماع مزرعة القطيف المشار اليها آنفاً، وقد افترق عنهم فيما بعد، علي غنام، حين أسس (حزب البعث العربي الإشتراكي)، كما خرج من الجبهة ناصر السعيد وشكل حزباً آخر، باسم (اتحاد شعب الجزيرة العربية)، كما شكل (جواد الفاسي) في الحجاز (جبهة تحرير الجزيرة) التي اعتقل على خلفيتها الدكتور صالح أمبه من عام ١٩٦٩ وحتى ١٩٧٢م.

وكما نرى، فقد ساهمت تلك الإجراءات القمعية في تشكيل الأحزاب الناصرية والبعثية والقومية، أما بقية المنتمين لـ (جبهة الإصلاح الوطني)، فقد تبلور طريقهم كحزب للطبقة العمالية، وتبنوا الفكر الاشتراكي، من خلال تكوين (جبهة التحرر الوطني) في عام ١٩٥٨م.

وتأكيداً على دور مخرجات القمع في دفع المواطنين لتبني الخيارات الراديكالية، فقد غيرت الجبهة مسماها الى (الحزب الشيوعي في السعودية) في عام ١٩٧٥م. ورغم ما يبدو من ملامح التسمية من راديكالية، فإن الحزب الشيوعي هو الوحيد من بين الأحزاب الوطنية السرية الأخرى، الذي أقرّ بالظرف الموضوعي، وبحقيقة أن السعودية كيان ودولة مستقلة معترف بها من دول العالم، بينما كانت كل الأحزاب تنعت مرجعية مكانها بمسمى (الجزيرة العربية).

ويمكن لنا بنفس الدرجة من التحليل أن نشير الى مناخ وأد الحريات العامة الذي أدّى الى اعتقال مؤسسي (لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية) في عام ١٩٩٣، وبعد الإفراج عنهم سافر الدكتور محمد المسعري والدكتور سعد الفقيه الى لندن، وقاما بتأسيس حركة معارضة راديكالية في الخارج.

إن الحق (يغدو أباً) للبشر، والحرية (أمّاً) لهم، كما قال أحد الحكماء. ولذا فإن الحرية ليست مطلباً ولا شعاراً ثقافياً، ولكنها ضرورة وجود وحياة، وقد قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه منذ اربعة عشر قرناً: متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً. وإن ضمان الحد الأدنى من حريات التعبير السلمي، بالقول والكتابة والتظاهر، تشكّل صمام أمان لاستقرار الوطن وإصلاح شؤونه وتعزيز سلمه الإجتماعي، وهو ما تنبني عليه شرعية البيعة، والتعاقد بين القيادة والشعب، وعبره يتم تكريس مشاعر التمسك بالوحدة الوطنية، والشعور بالأمان النفسي والوظيفي والإلتفاف الطوعي حول القيادة.

وفي الوقت الذي كان فيه المواطنون ينتظرون انفراجاً حقيقياً في مجال حرية التعبير عن الرأي، ليتنفسوا من خلاله بعض نسائم الحرية، ومشاعر الأمان الثقافي والإجتماعي، فإن الحكومة تذهب في الإتجاه المعاكس لكل الاستحقاقات والتوقعات، فتصدر قراراً من مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٤/٩/١٣ يحرم إبداء الرأي، ويعتبره عملاً مناهضاً للدولة، حيث يتوعد القرار المواطنين في جزء منه قائلاً: (تطبيق النصوص النظامية ذات الصلة في حق أي موظف يخل بواجب الحياد والولاء للوظيفة العامة مهما كانت طبيعتها، مدنية أو عسكرية، وذلك بمناهضته لسياسات الدولة أو برامجها من خلال المشاركة بشكل مباشر أو غير مباشر في إعداد أي بيان أو مذكرة أو خطاب، بشكل جماعي، أو التوقيع على أي من ذلك أو من خلال المشاركة في أي حوار عبر وسائل الإعلام،

أو الإتصال بوسائل الإعلام الداخلية أو الخارجية، أو المشاركة في أي اجتماعات أو التستر على هذه المشاركة...الخ).

ولذا فإن اعتقال دعاة الإصلاح السياسي في الربع الأول من عام ٢٠٠٤م، كان إنذاراً مبكراً للمهتمين بالشأن العام في بلادنا، وعلى ضوئه يغدو إخضاعي للتحقيق أمام هذا المحقق الجهم، مسوّغاً بقانون سيصدر لاحقاً، وسيذكرني وجهه بوجوه المحققين القدامى، فالمحققون لهم وجه واحد، ولن أسأله عن اسمه (الحركي) أو الحقيقي، حيث يكفي ذاكرتي مداواة ما علق بها من جراح لا تمحى على أيدي (أبو ناصر وأبو منصور) (أحمد ناهر، وسراح الرويلي) في عام ١٩٨٢م.

وكان أبو ناصر قد اعتقلني في غرفة نومي، وابقاني واقفاً على الجدار لمدة ساعة وليس عليّ إلا السروال، حتى فرغ من تفتيش غرفة النوم والكتب، وحين عادت زوجتي من المدرسة دخلت الى الغرفة، فطلب منها أن تبقى واقفة على الجدار أيضاً، ولكن (فوزية) رفضت، ولم تستجب للطلب، فسمح لها بالخروج وكلف أحد رجاله بمتابعتها في المطبخ.

ولعل أبو ناصر قد توهم لي دوراً كبيراً في تنظيم الحزب الشيوعي، نظراً لسمعتي الثقافية، كشاعر ومسؤول عن الملحق الأدبي في جريدة اليوم (المربد) ولأنه لم يجدني في البيت حين حانت ساعة الصفر لاعتقال عدد كبير من المثقفين الذين يشتبه في علاقتهم بالتنظيم.

وقد رافقت تلك الساعة المشؤومة، الموافقة للتاسعة من مساء الثلاثاء مباراة منتخب المملكة مع منتخب الكويت في العاصمة الرياض. ولشدة حرصي على الإستمتاع بهذه المباراة، فقد تركت منزلي لأن (فوزية) لا تحب المباريات، وذهبت الى أرامكو لمشاهدتها مع صديقي (دبّي الحربي).

لم أستمتع بتلك المباراة رغم فوز منتخبنا، لأن صديقي مغرم بالحديث في السياسة وعلم الإجتماع، فواصل الكلام معي ومع نفسه حتى انتهت المباراة. وحين هممت بالعودة الى البيت اتصلت فوزية، وقالت: طرق الباب عدة مرات أناس لا أعرفهم، وأظنهم من الربع!. وافقتها على ما ذهبت اليه، لأننا كنا نتوقع الإعتقال منذ ثلاثة أشهر حين القت المباحث القبض على اثنين من رفاقنا، بعد أن طالت الإعتقالات الكثيرين من أعضاء (حزب العمل الاشتراكي) منذ ستة أشهر.

تواصلت سهرتي (العرمرمية) مع (دبي) في أحاديث لا أول لها ولا آخر، وكان صديقي لا يعرف شيئاً عن انتمائي الحزبي، ولذا استمرّ في حديثه القومي، وطلب مني مرافقته لزيارة الكويت، والتعرف على الدكتور أحمد الخطيب، فوافقته على طلبه، وحددنا موعداً في الأسبوع القادم. وقد رأيت أن استغل الفرصة للتحدث معه في الطريق، عن الحزب الشيوعي، وعن إمكانية انضمامه إليه.

رن جرس الهاتف في الواحدة فجراً، وكانت فوزية على الخط تبلغني انهم مازالوا يسألون عني، فأبلغتها أن تقوم بإحراق الكتب الماركسية الأربعة، وأنني سأنام عند صديقي.

كان رجال المباحث يقتعدون أمكنتهم طوال الليل في منزل تحت الإنشاء يطل على منزلنا، ولعلهم لاحظوا الدخان يتصاعد من حمام المنزل، فزادهم ذلك إصراراً على القبض عليّ.

نمتُ في منزل صديقي قريباً من الفجر، ولم نذهب للعمل في (مجلة القافلة) (غافلة الزيت بأرامكو) بحسب لهجة (دبي) الكويتي العذبة..

وحين صحوت في العاشرة، وكنت ألبس بنطلوناً، عدت الى البيت لكي أبدل ملابسي، وإذ هممتُ بارتداء ثوبي، دخل الغرفة بعنف ضابط مباحث المطار ومرافقوه، وأبقوني بالملابس الداخلي حتى وصل (أحمد ناهر).

حملوا كتبي وأوراقي في حقائب كبيرة، وحين طلبوا مفتاح مكتبتي لإغلاقها بهدف العودة إليها لاحقاً، رفضت فوزية وطالبتهم بحمل ما يشاؤون الآن، وأنها ليست على استعداد لاستقبالهم كلما شاؤوا، كما أنها تستخدم غرفة المكتبة في تحضير دروس الطالبات، فاستجابوا لطلبها،

وسألني أبو ناصر: أين كنت البارحة، فأجبته عند صديقي دبّي الحربي. خرجنا من البيت وكان عادل ابن ستة أشهر يتعلق بي باكياً، فأبدى ضابط مباحث المطار تعاطفه مع الحالة، وقال: ليتني لم أشاهد هذا المنظر!

حين كنا نقترب من (الثقبة) كانت الساعة تقترب من الثالثة عصراً، ولم أكن قد تناولت طعام الغداء، كما أنني لم أكن أحمل نقوداً، فتكرّم الضابط عليّ بـ (ساندويتش) مازلت أتجرع مرارته حتى اليوم.

وقبل الرابعة طلبوا مني، بعد أن وضعوا القيد في معصمي، مرافقتهم الى أرامكو للتأكد من أنني كنتُ عند صديقي (دبّي) ليلة البارحة.

يا للمصيبة.. لماذا لم أخترع سبباً آخر أو مكاناً آخر كالبحر مثلاً، وكيف أجرجر صديقي الى مشكلة لا ناقة له فيها ولا بعير؟

لقد هزموني مبكراً.

أعرف أنه لا يخبئ في منزله ما يدعو الى القلق عليه، ولكن من يقنعهم بذلك؟

كانت قاطرات سيارات الموظفين تخرج بعد الرابعة من البوابة العتيدة في أرامكو، وكنتُ أبحث عن مخرج فوجدته بعد عناء.

قلت لهم، لا أعرف بيته ولا أحفظ رقمه، ولكنني أعرف المنطقة التي يقع فيها، ومضينا ندور في الشوارع الصغيرة ومنحنياتها حتى تعبوا بدون جدوى فأعادوني الى مباحث الثقبة في حوالي السادسة مساء. تماسكت وسكنت الطمأنينة قلبي، وغسلت الهزيمة سريعاً، وحملوني الى مبنى مباحث الدمام القريب من البحر.

مكثت في مكتب الإستقبال ساعتين حيث لم يجدوا لي مكاناً، فقد سبقني الكثيرون منذ البارحة الى زنازين السجن، ولما أعيتهم الحيلة أخذوني الى أحد مستودعات الأثاث الممزق، وكلفوا حارساً بالجلوس معي فيه.

– وش تهمتك يا ولد، سألني الحارس؟

ـ لا أدري ولعلهم يرتّبون لي واحدة!

ـ لا.. ما يجيبون أحد إلا بتهمة، ولكن جهّز نفسك للتعذيب. والله أني جيت (هالحين) من عند مسجونين يُعلقون في المراوح، ويُضربون بالكرابيج، ويُعذبون بالكهرباء.

تماسكت نفسي، وتثاءبت لكيلا يلحظ خوفي، وكانت الذاكرة عامرة بسماع هذه الممارسات الوحشية التي تمارسها أجهزة المباحث في كل دول العالم، واستذكرت رواية (شرق المتوسط) لعبد الرحمن منيف، ورواية (الكراديب) لتركي الحمد، ومناخاتها الدموية التي تقشعر لتخيلها الأبدان. كما استعادت الذاكرة بعض ما وعته عن معتقلين سياسيين سابقين، إذ يصف لنا المرحوم سيد علي العوامي، رحلتهم في (الونيت) المكشوف من الظهران الى سجن الأحساء، حيث يتناوب العسكر على ضربهم في الونيت حتى أغمي على أكثرهم، كما يذكر عبد الرحمن البهيجان أن العسكر في السجن كانوا يبصقون عليه ويقذفونه بأبشع كلمات السباب، كلما مروا من أمام زنزانته. ولم يعرف سر تلك المعاملة القاسية إلا متأخراً، حين أوضح له أحد الحراس بأن المحققين أشاعوا عنه أنه...

ـ إن كان عندك تهمة اعترف أحسن لك، قالها الحارس بصوت عال.

ـ لا، ليس لديّ اي مشكلة مع الحكومة، فأنا مجرد كاتب وشاعر.

ـ بالله تقول القصيد، وراك ما تسمعنا واحدة هالحين؟

ـ قلت له قصائدي بالفصحى وليست سهلة التذوق.

ـ قال الله يعينك.. (يجيلك) ليل ما شفته من قبل، أنت وقصيدك.

لزمت الصمت، فانسحب الحارس الى خارج غرفة المستودع، وحين قاربت التاسعة مساءً، قادني خلفه الى السيارة، ومضينا الى مبنى آخر تمّ فيه تصويري بالغترة فقط، وأخذ بصماتي، وبعدها نقلوني الى مبنى حديث للمباحث الإدارية في حي الإتصالات، ويقع الآن خلف عمارة المعجل التي لم تكن قد قامت بعد.

دخلت المبنى فوجدت مجموعة كبيرة من رجال المباحث في مدخل

المبنى وهم يفتشون أوراقي وكتبي وبعض خصوصياتي، فكاد قلبي أن يتمزق لهذه الكتب التي جمعتها من الباحة الى جدة الى كلية البترول وأرامكو وحي الدوحة في الظهران، وأضفت عليها الكثير خلال رحلاتي من الكويت الى بغداد والى عمان ودمشق والقاهرة.

إنها خلاصة دأب خالص، ورفقة عمر طويل، دوّنت في حواشيها ملاحظاتي، ولخصت بعضها في أوراقي المبعثرة أمامهم، وهاهي الآن ملقاة في حوش المباحث. من يضمن عودتها لي؟ وقد تذكرت ما قاله لي خليفة الدوسري - رئيس خليتي ومعلمي السياسي: يا حظ ضابط المباحث الذي سيعتقلك لأنه سيمتلك الكثير من الكتب بدون عناء!

اقتادوني الى (القبو) ولاحظت كثرة العبارات المكتوبة على لوحات معلقة على درج الهبوط إليه مثل: (اعترف تنج)، (قل الصدق تسلم) وكان القبو يفوح بالرطوبة والحر، رغم أننا كنا في بداية فصل الخريف، وكان الحراس يجمعون المياة المتدفقة من قاعه ويحملونها في جوالين الى خارج المبنى لكيلا تغرقنا.

وفي الواحدة بعد منتصف الليل اقتادني الحارس الى غرفة التحقيق! كان المحقق هو (أحمد ناهر) وكان هادئاً ويتمتع بموهبة طرح السؤال ومفاجأتك وأنت في منتصف الإجابة، بسؤال آخر كان قد أعده بعناية.

وبالرغم من استفادته من عنصر المفاجأة إلا أنني كنت افرح بالسؤال لأنه يخرجني من تفاصيل لا أود التطرق إليها.

وبعد أن فرغ من كل الأسئلة التي يمكن أن تخطر على بال المعتقل، توقف عند السؤال الشائك الذي يثير الرعب في نفسي: من هو (خليفة الدوسري)؟ الذي يزورك في منزلك بأرامكو والذي تخاصم مع عبد القادر المنقوش في سهرة الأصدقاء في منزلك؟

كان سؤاله صحيحاً، ولكنني اتفقت قبل الإعتقال مع خليفة، رئيسي في الخلية، بإنكار معرفتنا ببعض! ولذا أنكرت معرفتي له.

عرفت مصدر معلومات المحقق، لكنني مصرّ على موقفي رغم محاولاته.

وفي حوالي الثالثة فجراً سألني عن المنشورات التي وجدوها في مكتبتي!

فأجبته: هل يمكن إطلاعي عليها لكي أجيبكم على السؤال؟

ولحظتها، إغلق دفتر التحقيق وأمر العسكري بإعادتي الى الزنزانة.

تنفست الصعداء، وداخلني رضى عميق غسل إحساسي بالألم تجاه صديقي (دبّي) ورأيت أن رجال المباحث كانوا من الحكمة بحيث لم يزجوا بشخص الى السجن بدون تهمة واضحة، ومنذ تلك الليلة لم أر أحمد ناهر إلا في ليلة سوداء، في سجن وزارة الداخلية بالرياض بعد وصولي إليها بحوالي الشهرين، حيث كان قد تولاني نيابة عنه، في الدمام والرياض (أبو منصور).

نمتُ ذلك الفجر - بعد أن خرجت من شباك أحمد ناهر - نومة لا أنسى طعم انسها، حيث لم أذقه بعدها، ولم أفتح عيني إلا على صوت محمد العلي، ومبارك الحمود، وهما يتنحنحان في زنازن القبو المجاور، قبيل الظهر.

كان مبارك الحمود مثقفاً وطنياً، ولكن لم تكن له علاقة بالحزب، ولذا بدا مرتاحاً، وتركزت مشاكساته مع العسكري حول تشغيل المكيف بشكل مستمر. وكانت الزنازن الثلاث الصغيرة بأبواب على شاكلة أعمدة من الحديد، تفتح على ممر طويل علّق المكيف في وسطه. شكوتُ للعسكري من شدة البرد، فأقفل المكيف. ولم نستغرق أكثر من ربع ساعة حتى صاح مبارك الحمود: شغلوا المكيف وإلا سأخرج من السجن، فيصاب العسكري بالخوف ويذهب لتشغيل المكيف. وبعد مدة قصيرة أصيح بالعسكري ليطفئ التكييف، وكان يتعاطف معي بسبب البرد، ولأنه زهراني، فيعمد الى إقفال التكييف والذهاب الى الزنزانات الأخرى هرباً من مبارك الحمود.

كنا قبل الإعتقال (مبارك وأنا) في القاهرة، وسكنا في شقة واحدة في المعادي، وقد اختصمنا حول التكييف، فصرخت فيه: يا مبارك فكنا من شرّك، تلاحقنا بالبرد من القاهرة الى السجن. والله انك أنت السجن! ضحك مبارك الحمود طويلاً وقال: (وأنا لا شفت زلقومك) تكدّرت وافلح نص عمري (زلقومك تعني باللهجة المحلية الجنوبية: الوجه الطويل الذي تبرز عظامه).

استجبت لمداعبته وقلت: من أجل عبد العزيز مشري، وهذه العبارة التي كان يرددها كلما ضاقت به الأحوال مع زوجته، سأدعو العسكري لتشغيل المكيف!

حضر وجه عبد العزيز في الزنزانة وفي محضر التحقيق الذي تم مع (ابو منصور) في الليلة الثانية بالدمام، وأكدت للمحقق أنه مريض وأنني وعبد العزيز لا ننتمي الى أي تنظيم. وقد ركز ابو منصور اسئلته حول علاقاتاتي بالتنظيم وعلاقتني بـ (خليفة الدوسري)، ويبدو انه حاول التأكد من معلوماته وايقن بوجود علاقة ما تربطني به، لذا هددني باستخدام وسائل التعذيب، وكانت العصا الغليظة الى جواره، غير أنني أنكرت معرفتي بـ (خليفة) واية علاقة لي أو عبد العزيز مشري بالتنظيم، فأمر بإعادتي الى الزنزانة.

جلستُ في الزنزانة وأنا أتأمل وجه (خليفة) واتخيل أنه لا يمكن إلقاء القبض عليه، إذ انه ورغم علاقتي الطويلة به والتي تجاوزت خمس سنوات، لم أتعرف خلالها على اسمه الحقيقي، ولا على عمله أو عنوان بيته، وكان أنموذجاً في الإنضباط والسرية، وكانت الأحلام تراودني بأنه قد هرب الى خارج الوطن، وقد سألني (خليفة) في مرات عديدة، عن إمكانية انضمام عبد العزيز مشري الى الحزب، وكنتُ أجيبه بأن عبد العزيز، مثقف وطني وتقدمي، ويمتلك مواهب متنوعة وغنية، ويتوفر على شجاعة نادرة، وقدرة في التأثير على الآخرين، ولكنني أخشى عليه من أمراضه الكثيرة التي يمكن أن تفتك به لو تم اعتقاله. ولذا بقي عبد العزيز صديقاً يحظى باحترام الجميع، لكنه لم ينتسب الى الحزب، ولا الى حزب العمل الاشتراكي، رغم محاولاتهم ضمّه إليهم، وهذه مشكلة أخرى تجدر الإشارة إليها، لأن تنافس الحزبين على ضم نفس الأشخاص أسهم في توليد مشاكل اختراق وكشف للعناصر، وانتقال من تنظيم الى الآخر، مما سهل ضرب كليهما في حالة انكشاف الاخر، وذلك ما حدث في عام ١٩٨٢م.

بقينا في سجن المباحث الإدارية بالدمام خمسة أيام، غاب فيها المحققون عنا، وتفرغت لمشاغبة مبارك الحمود بالطلب من العسكري إقفال جهاز التكييف. وفي الحقيقة فإن اسم مبارك سبب لي مشكلة مربكة، لأن اسمي الحركي كان (مبارك) ولذلك فقد كنتُ ارتبك عند مناداة العسكري باسم مبارك!

وقد أرهقني هذا الأسم منذ كنت مع مبارك الحمود في القاهرة، حيث كنت أجيب الشغالة ومرافقاتها بـ (نعم) حينما يتبادلن بدلال مناداته باسمه.

وحين خشيتُ من دلالات التباس التسمية تركت الشقة له، واستأجرت غيرها بعيداً عنه، وها هو النحس يصاحبني الآن حتى في الزنازين، ولم أتحرر من هذا العبء إلا حين نقلونا الى وزارة الداخلية في الرياض، ومنحوا كلاً منا رقماً خاصاً، فأصبح اسمي منذ دخولي زنزانة منفردة في الوزارة ٩/١٣٩.

سكن مبارك في زنزانة تقع في الصف المقابل، وحمدت الله أن الزنزانة التي أمضيت فيها ما ينيف عن ستة أشهر، غير مزودة بالتكييف أو المراوح، والتي أصبحت في أول الصيف شبيهة بفرن واسع، لا تخضع لتدخلات مبارك الحمود!

كنتُ أتعامل مع الحراس باحترام فائق، وأتودد لبعضهم لكي يعطيني الفرصة للذهاب الى الحمام في أوقات الذروة، أو للحصول على عود كبريت أشعل به سيجارتي، وأكتب بجزئه المحترق ايامي على جدار الزنزانة، فلا أحد يحسب الأيام كما تحسب على جدار السجن. غير أن أكثرهم تشدداً معي كانوا أبناء قبيلتي، وحين يسألني أحدهم للتأكد من اسمي، قبل اقتيادي للتحقيق، أجيبهم بأن اسمي علي الغامدي، لكي يتعاطفوا معي، ولكنهم يسكتون عن ذكر اسم القبيلة، ويسألون: هل أنت علي الدميني، فأجيبهم بنعم، وأمضي الى حفلات التحقيق والضرب بين

يدي (أبو منصور).
وقد عرفتُ اسمه بالصدفة حين صبّ الحراس عليّ الماء البارد وأنا نائم في فجر إحدى الليالي، وقال لي أحدهم: قم اطلب الله يا ولد غرم الله، سرح عليك سراح الرويلي!
وحين جلست على كرسي أما مكتب (سراح) أدركت من غضب وجهه أنه قد عزم على كسر إرادتي فأمسك بعصاه الغليظة وبدا بالضرب. وفي غمرة الإحساس بالألم وقفت فضرب بطني برأس العصا، حتى خلته قد أخرجها من ظهري، لكنني لم أغير أقوالي.
جلس بعدها على الكرسي، وبدأ يتحدث بطريقة ليّنة مغايرة لما بدأ به، وفتح دفتر التحقيق لنكمل مسلسل الأسئلة.
وبعد أن أنهيت الإجابة، امر العسكري بإعادتي الى الزنزانة في حوالي الخامسة صباحاً، وقال لي: غداً ستقابل سعادة الفريق، فاستعد للقاء!
عدتُ منهكاً لكنني لم أنم ولم أتناول الأكل طوال اليوم، وكنتُ أشفق على بعض رفاقي القياديين، الذين يستدعون ليلياً للتحقيق والتعذيب، ويجرجرون القيود في أرجلهم لمدد تتراوح بين اليومين والخمسة. وفي السابعة مساء، دق الحارس باب زنزانتي واقتادني خلفه الى (أبو منصور).
رحب بي (ابو منصور) على غير العادة، وأبلغني أننا سنذهب الى الفريق عبد العزيز بن مسعود، وأن عليّ أن أعترف له بكل ما لديّ!
نزلنا من الدرج الى الدور الثالث ودخلنا على رجل مهيب الطلعة، له شاربان ضخمان يشتعلان شيباً، ووجه عريض، وله عينا صقر، تشعّ منهما القسوة. طلب مني الجلوس قرب مكتبه، حيث وضع أمامه المصحف الكريم وبجانبه المسدس وقال: نحن نعلم أن الإعتراف بالحقيقة صعب، ولكنني أقسم بالله العظيم على هذا المصحف، ووضع يده عليه، إن لم تعترفوا بالحقيقة لننتزعنها منكم انتزاعاً، ووضع يده على المسدس.
دار رأسي وكدتُ أمسكه بيدي، ولكنني حاولت إبداء التماسك، وقلت له: إن كل ما لدي مكتوب في دفتر التحقيق وليس لدي ما أضيفه إليه.
حملق في عينيّ، فواتتني الجرأة لأبادله نفس النظرة، والتفت بعدها الى (أبو منصور) الذي انزوى في ركن الغرفة، وكأن الرعب قد أصابه مثلي، وأمره بإعطائي دفتراً وأقلاماً، علّني أتذكر بعض التفاصيل وأدونها في الزنزانة، وأمرني بالخروج فتبعت (ابو منصور) وابلغته في الممر الطويل أنني لا أخفي شيئاً، ولا أحتاج لدفتر التحقيق، وإن أردت الإستمرار في التحقيق معي فليكن ذلك في مكتبك.
عدتُ الى الحياة كمن خرج من القبر للتوّ، وكنتُ سعيداً بعدم تنفيذ وعيد الفريق لي في تلك الليلة على الأقل، وخامرني فرح صغير لعدم قبولي بأخذ دفتر التحقيق معي الى الزنزانة، لأنني كنتُ أصاب بالخوف حين أسترق النظر من ثقب باب الزنزانة، فأرى بعض الرفاق العائدين من التحقيق وهم يحملون ذلك الدفتر الأجرب.
الآن أدخل الزنزانة، وأداعب النملة التي ربيتها، فآنست وحشتي خلال شهور الحبس الإنفرادي، وأسميتها (وردة).
وقد تخلصت من مشكلة اصطحاب دفتر التحقيق مخافة أن يراه أحد الرفاق فيظن أنني سأعترف عليه!
أوهام كثيرة وتخيلات رجل معزول في زنزانة، وإلا فمن اراد الإعتراف أو أرغم عليه، فإنه سيسجله أمام المحقق.
أثارني هذا الموقف، فسجلت الذاكرة نصاً صغيراً يتعلق بتلك المقابلة مع الفريق، احتفظتُ به حتى خروجي من السجن:

سوف تصعد يا سيدي السُلّما
كلّما
أرعبتني يداك
وستحمل في صدرك الأوسمة
كلّما..
أوجعتني خطاكْ
غير أنّك يا سيدي، سوف لن تنسى لي
أنني
قد رفعتك من مسغبةْ،
ووضعتك في مرتبةْ،
وأنا، بعدُ، لم أنس لكْ
وجهك الجهم، حين يحينُ الحسابْ

مرّ شهران لا أنام فيهما إلا بعد صلاة الصبح، مخافة أن يسرح عليّ (سرّاح الرويلي) وأنا في هجعة النوم، واعتدت أن أبقى مستيقظاً حتى صلاة الصبح، ثم أنام حتى صلاة الظهر، وكان المحققون منشغلين بالعشرات غيري وبالتحقيق والتعذيب للقيادة، غير أنه كان يستدعيني بين آن وآخر، ولم يخرج مني بشيء، لأنني عضو في إحدى خلايا الصفوف الخلفية، وهو ما حرصت على عدم الإعتراف به حتى الأخير، ولكنه فاجأني ذات مرة بالسؤال التالي مكتوباً في دفتر التحقيق، وما زلت أذكره حرفياً:
- قل كل ما تعرفه عن خالد النزهة، والى أي تنظيم ينتمي، وليكن ذلك بالتفصيل.
فأجبت عليه بأن خالد النزهة صديق حميم لي، وزميل دراسة، ولكنني لا اعرف الى أي تنظيم ينتمي.
حدّق في إجابتي مليّاً، وكانت مظاهر الألم بادية على وجهه، وأمر الحارس بإعادتي الى الزنزانة.
(كنتُ أعرف على غير وجه اليقين أن خالد ينتمي الى الحزب الشيوعي، مثلما كنتُ اعرف أو أخمّن أن آخرين ينتمون إليه أيضاً، ولكنني لا أملك الحق ولا الدليل على إثبات ذلك).
لاحظتُ بعد تلك الليلة أن عدد حراس العنبر قد تضاعف، وأنهم يطلّون علينا من فتحة الطعام الصغيرة المثقوبة في باب الزنزانة كل نصف ساعة، فصرخت في أحدهم: هل تظنوننا سنهرب من السقف؟
قال لي: لا.. ولكننا نطمئن عليكم، فهل تحتاج الى ماء أو دخان؟ قلت له شكراً، وأغلق الفتحة.
لم يخطر بالبال أن ذلك الصديق قد توفي خلال فترة التحقيق، ولكني عرفت ذلك بعد إطلاق سراحنا من بين يدي (سرّاح) وربعه.
وتجمّعت أمامي حقيقتان: الأولى، هي عدم اعتراف خالد النزهة بانتمائه الى أي حزب، ولذا تعرض لتعذيب شديد، والثانية أنه مات خلال فترة التحقيق، ولعله وُجد ميتاً في زنزانته.
لقد فاضت الروح الى بارئها، كما ذهبت من قبل ارواح عدد من الوطنيين أمثال سعود المعمر، ووصفي المداح، وعبد الرحمن الشمراني، ولكنهم بقوا علامة على الصمود، وشاهداً على التضحيات التي يقدمها الوطنيون الذين يطالبون بتحقيق قيم العدل والحرية والديمقراطية.
ولكن علاقة الصداقة التي تربطني بخالد نقشت اسمه في الذاكرة الحية رمزاً من رموز حرية الوطن.
آه يا خالد... كم كنتَ صافياً وصادقاً، وواضح القناعات والخيارات.

يتفرّس في كُتُب الهندسةْ
ويحاور ما عبّأته به المدرسةْ
ويقاوم ألاّ يكون غنياً كـ (قارون)
أو سلطوياً كـ (هارون)
يعلمُ أن الذي جمّع المال
أو زيّن الحال
قد سرق الرزق
من راعي الإبل،
أو عامل الحقل، والمكنسة!

أيهما الذي تسبب في وفاتك؟ المحقق القاسي أم وجهه الاخر، المحقق الطيّب؟

من تراثنا المهمل

آبار لها تاريخ أصبحت تاريخاً

كثيرة هي الآثار المطمورة في المدينتين المقدستين، وكثيرة أيضاً هي الآثار التي تعرضت للمحو الجزئي أو التام بفعل معاول التزمت والتشدد أو نزوة المصالح الخاصة. ليست بيوت النبي صلى الله عليه وسلم وبيوت زوجاته وصحابته رضوان الله عليهم وحدها التي جرفتها آلة الدمار، بل وحتى المساجد ودور العبادة ومواقع الغزوات والمواطن التاريخية الشهيرة، بل وحتى آبار المياه التي جسّدت مواقف جليلة للمسلمين العظام من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

بئر رومة والمعروف ببئر سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه، يمثل واحداً من تلك المواقف التاريخية الفريدة التي إرتبطت بقصة الايثار والتضحية للخليفة عثمان. فقد كان في المدينة بئر ماء تسمى (رومه)، وكان صاحبها يبيع ماءها للمسلمين، وذات يوم، قال الرسول صلى الله عليه وسلم لأصحابه : (من يشتري رومه فيجعلها للمسلمين، وله بها مشرب في الجنة ؟. فاشترى عثمان ـ رضي الله عنه ـ نصف البئر فخيّره صاحب البئر بين أمرين: إما أن يكون لكل واحد منهما حق إستعمال البئر يوماً مستقلاً، أو أن يضع كل واحد منهما دلواً خاصاً على البئر. فرأى عثمان ـ رضي الله عنه ـ أنه إذا اختار يوما مستقلاً فإن ذلك يكون أنفع للمسلمين فاختار يوماً.

فكان المسلمون يأخذون ما يكفيهم من الماء في يوم عثمان، فلما رأى صاحب البئر ذلك ذهب الى عثمان وقال له: أفسدت علي بئري فاشتر النصف الآخر فاشتراه عثمان ـ رضي الله عنه ـ ووهبه للمسلمين.

عن بشر بن بشير الأسلميّ، عن أبيه قال: لما قدم المهاجرون المدينة استنكروا الماء، وكانت لرجل من بني غفار عين يقال لها رومة، وكان يبيع منها القربة بمُدّ ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (تبيعها بعين في الجنة)، فقال: ليس لي يارسول الله عين غيرها، لا أستطيع ذلك، فبلغ ذلك عثمان، فاشتراها بخمسة و ثلاثين ألف درهم، ثم أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: أتجعل لي مثل الذي جعلت له عيناً في الجنة إن اشتريتها؟ قال: (نعم)، قال: قد اشتريتها و جعلتها للمسلمين. أنظر: نزهة الفضلاء تهذيب سير أعلام النبلاء للإمام الذهبي، الجزء الاول ص ٧٢.



صورة للبئر من الداخل

ويوجد هذا البئر بالعقيق الاصغر وهي داخل البستان أو المزرعة التابعة لمديرية الزراعة بحي الأزهري بسلطانة. قال إبن منده: رومة الغفاري صاحب بئر رومة وقد ردّ عليه الحافظ إبن حجر وأن البئر إسمها رومة وفي رواية أنها كانت لرجل من بني غفار وأخرى أنها لرجل من مزينة وكان يبيع منها الماء بالمد أو القربة بالدرهم فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: بعنيها بعين في الجنة فقال: ليس لي ولعيالي غيرها. فقال رسول الله: من يشتريها من خالص ماله فيكون دلوه فيها كدلاء المسلمين وله خير منها في الجنة ؟ فاشتراها سيدنا عثمان وتصدّق بها. والى ذلك أشار رضي الله عنه في حصاره من قبل الخارجين في الاحاديث المروية والصحيحة.

وتقع بئر رومة في الشمال الغربي من المدينة المنورة قرب مجرى وادي العقيق، وتبعد عن المسجد النبوي حوالي خمسة كيلومترات، ويروى أنه زاد في حفرها ووسعها، وقد ظلت هذه البئر معلماً تاريخياً عبر العصور الماضية ويبدو أنها أُهملت في بعض الأوقات ورُدمت أو جفّ ماؤها ثم حفرت وبنيت جدرانها وفوهتها، وتسمى بئر عثمان. وتذكر بعض المصادر أن البستان المحيط بها كان وقفاً للمسجد النبوي ويسمى أيضاً بستان عثمان.

وفي فضائلها يروي إبن شبة في تاريخ المدينة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: نعم القليب قليب المزني. وهذا

الحديث اسناده ضعيف وفيه اشارة ان الرجل من مزينة. كما روى ابن شبة أيضا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال: نعم الصدقة صدقة عثمان، يريد رومة, ويقول الفيروزآبادي: طولها ثمانية عشر ذراعاً كانت قد تهدّمت جوانبها وسقطت أطواؤها في السنين الماضية، وقد عمّرها بعد ذلك قاضي مكة شهاب الدين احمد بن محمد الطبري المتوفي سنة ٧٦٠ هـ رحمه الله تعالى.

ويروي عبد العزيز احمد حلا أحد الخبراء قصة الآبار التاريخية في المدينة المنورة والتي تواصل دفق مياهها الى وقت قريب بما نصه:

ومن معلومات الطبقة التى عاشت فى جو السقيا من الآبار أي من خمسين عاما مضت وما فوق كانت سقيا أهل المدينة من الآبار.. فكان معظم بيوت أهل المدينة تحتوى على آبار جوفية يستسقى منها الأهالي. ثم بعد هذا الجيل أتى دور السقيا فى ارواء المنازل من الماء بواسطة (الزفة) وهى الآلة التى كانت تتألف من صفيحتين يربط السقاء كل واحدة منهما بطرف عود بحبل متين ويحملهما على كتفه وهما مملوءتان بالماء ثم يوصلهما إلى المنزل المطلوب سقيته وهناك آبار أثرية قديمة مشهورة من عهد النبي صلى الله عليه وسلم.. منها على سبيل المثال لا الحصر .. بئر أريس أو بئر الخاتم أو بئر النبي صلى الله عليه وسلم وخلاصة قصة تسمية هذه البئر تنحصر فى الحديث الصحيح الذى رواه البخاري عن أنس, قال : كان خاتم رسول الله صلى الله عليه وسلم فى يده وفى يد أبى بكر وفى يد عمر بعد أبى بكر. قال : فلما كان عثمان يجلس على بئر أريس فأخرج الخاتم فجعل يعبث به فسقط فاختلفنا ثلاثة أيام مع عثمان ننزح البئر فلم نجده .. ومن هذا الحديث والحديث الذى روى قبله برواية صحيح مسلم حيث كان الرسول صلى الله عليه وسلم جالسا عند هذه البئر متدليا بساقيه إليها وجاءه أبو بكر وعمر وعثمان فبشرهم بالجنة وهو حديث مشهور ومعروف وبذلك سميت هذه البئر بتلك الأسماء الثلاثة.. أريس وهو صاحبها. و بئر النبي صلى الله عليه وسلم لأنه صلى الله عليه وسلم بشّر أبا بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم بالجنة .. وبئر الخاتم، لأن خاتمه صلى الله عليه وسلم فقد فيها من يد عثمان رضى الله عنه والذي نعرفه من المراجع أن هذه البئر كانت تقع أمام مسجد قباء فى غربيه.. وهناك أيضا بئر رومة أو بئر عثمان بن عفان رضى الله عنه ، وهذه البئر معروفة بتاريخها القديم والى وقت قريب كانت مشهورة ومعروفة بين أهل المدينة وزوّارها.

وتاريخياً، إحتفرها رجل من قبيلة مزينة ثم باعها لرومة الغفارى من قبيلة بنى غفار وهذه البئر كانت تأخذ ماءها الغزير من عين كانت تجاورها ثم نضبت هذه العين وتحول بقية ماؤها إلى هذه البئر فاستعذب الرسول صلى الله عليه وسلم ماءها وقال فيها (نعم الحفيرة حفيرة المزني) ولهذه البئر قصص طويلة لانتمكن من سردها جميعها لذا ننتقل إلى شهرتها القريبة والتي مع الأسف انطفأت لأسباب مجهولة عنا وربما هي معلومة وجوهرية لدى المسؤولين عنها ومن ذاكرتي الشخصية حيث عاصرت عزّها آنذاك عندما قامت الوحدة الزراعية بالمدينة بتخطيطها تخطيطا زراعيا جميلا وجلبت إليها جميع فصائل الطيور والحيوانات وراحت بجهد بالغ تنمي هذه الثروة بالاضافه إلى أنها أخذت ترشد المزارعين بجميع طبقاتهم علمياً وعملياً وعلى ارض الواقع بالاضافه إلى الدعم الحقيقي من هذه المنتوجات وخاصة فسائل النخيل والأشجار المهجنة هذا بالإضافة إلى أن المدينة كانت مستفيدة إفادة كاملة ومباشرة من اللحوم والبيض وشتى المزروعات والفواكه التي كانت تنتجها مزارع هذه البئر وفجأة وبدون مقدمات


صورة البئر من بعيد ويظهر سرداب بجانب البئر والمسجد خلفهم


بئر عروة



وادي العقيق

انطفأت هذه الشعلة وقد علمت أن أرضها قد تم تقطيعها إلى مربعات سكنية وانشئت عليها فلل حديثة.. والسؤال الذى أوجهه إلى المسؤولين فى وزارة الزراعة ولنفرض أن هناك مشكلة يصعب حلها قضت على هذا المشروع الزراعي الرائد فى تلك المنطقة .. لماذا لا تتخذ الوزارة مشروعا رائدا ضخما تتوسع فيه الأعمال التى بدئت من موقع هذه البئر إلى موقع آخر يستفيد القطاع الزراعي منه بمختلف الاتجاهات ؟ .. والحديث كما قلت عن الآبار المشهورة فى المدينة طويل فهناك بئر بضاعة وبئر البوصة وبئر حاء وبئر العهن وبئر أهاب وبئر ذر وان وبئر انس بن مالك وبئر السقيا وبئر القراصة وبئر حلوة وبئر اليسيرة وبئر ذرع وغيرها كثير والحديث أيضا عن هذه الآبار التاريخية حلو ومانع لكني أختار الحديث الموجز هنا عن بئر بضاعة لما اشتملت عليه من حادثة فقهية وقد يفسر هذا الحدث الفقهي هذا الحديث. عن أبي سعيد الخدرى قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يقال له أنه يستسقى لك من بئر بضاعة وهى بئر يلقى فيها لحوم الكلاب والمحايض وعذر الناس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الماء طهور ولا ينجسه شئ.. وزاد الدارقطني.. إلا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه.

أما اليوم فإن بئر رومة أصبحت خربة بل أكثر من ذلك، فقد أصبحت مكّباً للنفايات، لتكون شاهداً آخر على الاهمال المتعمد لآثار المسلمين الاوائل الذين بفضل جهودهم وخدماتهم الجليلة للاسلام بقيت أركانه راسخة عبر التاريخ، وبئس الامم التي لا تكّرم رجالها وآثارهم.

بئر عروة

تنسب إلى عروة بن الزبير قال الزبير بن بكار: ماء هذه البئر من مر بالعقيق يأخذه هدية لأهله ورأيت أبي يأمر به فيغلى ثم يأخذه في قوارير يهديه إلى الرشيد وهو بالرقّة وقال السري بن عبد الرحمن الأنصاري: كفّنوني إن متّ في درع أروى واجعلوا لي من بئر عروة مائي سخنةٌ في الشّتاء باردة الصّيف سراجٌ في اللّيلة الظّلماء وأهل المدينة الأنصار عليهم الرحمة والرضوان ان الله تعالى أكثروا من الثناء عليهم في القرآن.

تقع هذه البئر في طرف (الحرة الغربية) الغربي وبجانبها يسيل الوادي المبارك (وادي العقيق).. وتنسب هذه البئر الى عروة بن الزبير بن العوام رضي الله عنهما، الذي أجرى هذه البئر .. ويتميز ماؤها ـ بحسب وصف المؤرخين ـ بعذوبته وحلاوته فهو ماء معدني من أجود مياه المدينة وكان يهدى الماء منها في قوارير إلى الخليفة هارون الرشيد.

وأما البئر في يومنا هذا فهي عبارة عن ماء راكد بل وسد باب الوصول الى ماءها مؤخراً وذلك بوضع شبك حديدي على البئر.. وأهملت البئر.. وأصبحت تعلوها الأوساخ وهي من الآثار المهمة في المدينة النبوية.

وادي العقيق .. الوادي المبارك

أصل كلمة العقيق في اللغة: هي مسيل الماء في الأرض, والعقيق بالمدينة عقيقان: الأصغر والأكبر.. قال القاضي عياض: عقيق المدينة: أعقّة, أحدهما: العقيق الأصغر, وهو الذي عقّ (أي قطع) عن حرتها, وفي هذا العقيق تقع بئر رومة بئر سيدنا عثمان رضي الله عنه.

والثاني: العقيق الأكبر, وفيه بئر عروة، وأما الشائع قولا فهو للأخير, العقيق الأكبر.. والذي يمتد من النقيع ثم آبار الامام علي حتى يلتقي مع وادي قناة في منطة تجمع السيول.

ومن فضائل العقيق ما رواه البخاري في الصحيح عن سيدنا عمر رضي الله عنه قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم بوادي العقيق يقول: (أتاني الليلة آت من ربي فقال: صل في هذا الوادي المبارك, وقل: عمرة في حجة).

وفي حديث سيدنا جابر رضي الله عنه الذي أخرجه ابن شبة وغيره, قول الرسول صلى الله عليه وسلم لسلمه (أما إنك لو كنت تصيد بالعقيق لشيعتك إذا ذهبت وتلقيتك إذا رجعت فإني أحب العقيق), وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم للسيدة عائشة رضي الله عنها (يا عائشة, جئنا من هذا العقيق, فما ألين موطئه وأعذب ماءه).

وقوله صلى الله عليه وسلم لبعض أصحابه (لقد أيقظتماني وإني لأراني بالوادي المبارك).. إلى غير ذلك من الأحاديث والآثار الوارده في فضائل هذا الوادي المبارك.

وقد بلغ سكان هذا الوادي المبارك في عهد أمير المدينة سعيد بن العاص ٤٠٠٠٠ نسمه, وكان كما ذكره الرواه فيه قصور مشيده (من أضخمها وأروعها قصر بن العاص) وحدائق ملتّفه، ومزارع نضره، ومناظر بهيجة..

أما الآن فهو وادٍ قليل الماء, لا زرع ولا بهاء ولا خضرة, بل أكثر من ذلك فقد تم دفن نصف الوادي وسُدّ مسيل مائه.

السعوديون الخوارج ونحن.. إلى أين؟

محمد بن علي المحمود

يبدو أنه من قدر الدول التي تقوم على فكرة دينية، أن يأتي إليها من داخلها من يزايد عليها في الفكرة ذاتها؛ إلى درجة الخروج عليها من خلالها، ووضعها – بعد ذلك – في موضع الآخر من الخطاب الذي تقوم عليه الفكرة الاولى.. وهذا قانون عام يشمل كل ايديولوجية، وخاصة في مراحل تطورها الأخيرة.

هذه المزايدة تأتي كنتيجة لمحاولة بعضنا ترسيخ ما أصبح في الوعي الجمعي من المقومات العامة، أو ما يظن أنه كذلك. يصبح الأمر بعد كل هذا مباراة خطيرة في التقرب إلى المسلمات والمثاليات في العرف الاجتماعي أو الديني؛ لا فرق.

دولة الرسالة، ومن بعدها الخلافة الراشدة قامت على أساس الفكرة الدينية التي بنيت الدولة الإسلامية الاولى من خلالها. توحيد القبائل العربية، ومد النفوذ الإسلامي إلى الصين في المشرق وإلى الاندلس في المغرب، كان عن إيمان عميق بالفكرة الدينية، واستعداد كبير للتضحية في سبيلها. ونتيجة لذلك تسرب إلى الوعي العام أنها فكرة ذات عائد مادي ملموس، يتمثل في هذا التضخم الامبراطوري الذي لايزال يمثل الهاجس الأول للإسلاموية المعاصرة.

التأثيرات المادية ذات الأثر العميق تتوالى على الحواس المرهفة تجاه هذه الفكرة (المعجزة) التي صنعت الحدث الإسلامي الأول. الفكرة استنفدت – أو كادت – مخزونها من العنفوان العسكري، وكان المنتظر منها بعد ذلك أن تحقق شيئاً مختلفاً عن كل ما سبق تحقيقه في المرحلة الاولى.

مرحلة البناء المدني؛ وتأسيس دولة العدالة، واجهتها الخروقات الكثيرة في الفترة العثمانية التي تقاطعت مع الهم العشائري، والتي كانت تنأى بها عن الهدف المكنون في أعماق تلك الجموع المأخوذة بالمنطق الإيماني.

كان الجمع الإسلامي مأخوذاً بالمنجز الأول، وكان – من جهة أخرى – متألماً للانحرافات التي تطاله من حيث بنائه التنظيمي القائم على العدالة الاجتماعية. تلك الانحرافات كانت تهز الثقة في قدرة النموذج على الاستمرار. وكان هذا شيئاً مرعباً للمخيال الجمعي. وعلى قدر سذاجة الاعجاب وعاطفيته، كان التألم يشتد، ويأخذ مساراً غير عقلاني. وكانت النتيجة أن انفجرت الأوضاع، وعادت العشائرية بأنفاسها البدائية؛ لتقضي على الأحلام المدنية في مهدها، وتنكص تلك القبائل الشتات على أعقابها، في رحلة التيه والشتات، فكراً وواقعاً.

ظهر الخوارج من خلال المزايدة على الفكرة الدينية الأولى التي تكون المجتمع الإسلامي بواسطتها، والتي يؤمن بها الجميع. آمن الخوارج بها!، كما آمن غيرهم، ولكن، أصبح المجتمع الإسلامي – كما يرى الخوارج – كافراً؛ كفراً أكبر، إما بالأصالة؛ لارتكابه الكبائر، أو بالتبعية لحكامه الكفار.

لم يكن التكفير هنا هامشياً، بل كان موجهاً إلى أحد رموز الخلافة الراشدة: علي – رضي الله عنه –، وإلى من تبعه من جماهير المسلمين. لم يكن الأمر سهلاً؛ ولذلك كان الحل حاسماً على يد الإمام علي – كرم الله وجهه – فعمد إلى القضاء على الخوارج قضاء مبرماً في معركة النهروان.

قدر الدول التي تقوم على فكرة (أيديولوجية) دينية أن يأتي إليها من داخلها من يزايد عليها في الفكرة ذاتها الى درجة الخروج عليها

وبقدر ما تألم علي – رضي الله عنه – إبان قتاله البغاة من أصحاب الجمل وصفين، بقدر ما فرح أشد الفرح بقتله الخوارج المارقين. كان يقاتل البغاة والناكثين وقلبه يحترق، ولكنه كان يرى هذا القتال ضرورة لا محيد عنها. أما في قتاله الخوارج، فقد كان مبتهجاً ومستبشراً بأنه الذي جرى على يديه قتال المكفراتية الذين وردت النصوص بفضل التصدي لهم. التفريق هنا مهم جداً، إذ إن هذا التفريق يجب أن يكون محدداً سلوكياً لنا في الموقف من الخوارج المعاصرين.

الموقف من التكفير الخارجي يظهر من خلال هذه الدرجة العالية من الحسم، مع قلة الخوارج النسبية آنذاك. وهنا يظهر التكفير – وهو الأهم هنا – كخاصية خارجية بامتياز، وتظهر خطورته وادراك المجتمع الإسلامي – حتى في خضم صراعه الدامي على الشرعي وعلى السلطة – خطورته على السلام الداخلي.

كان علي – رضي الله عنه – يقاتل البغاة ويقاتلونه، ولكن، لا هو يكفرهم، ولا هم يكفرونه. أي كان هناك اعتراف بالإسلامية من كلا الطرفين. وهذا يعني أن هناك خيطاً من الشرعية التي يمكن العمل من خلالها في اطار الميدان الإسلامي الواحد، ومن داخله، لا من خارجه.

أما الخوارج فكانوا يرون كفر علي – رضي الله عنه – ومن ورائه جماعة المسلمين، من أطاعه ومن عصاه. الفرق هنا كبير وجوهري ويستحق التأمل العميق، الخوارج هنا ليسوا جماعة مسلحة خارجة على النظام المتعاقد عليه دينياً أو اجتماعياً. ليسوا مجرد مجرمين؛ بأي درجة من درجات الإجرام، كما كان غيرهم من البغاة الذين كانت حربهم من باب حفظ الأمن والوحدة.

الخوارج أكبر من مجرد مجرمين أو مفسدين، يراد ردعهم والحد من ضررهم الإجرامي في الفكر والواقع. هم جماعة مؤدلجة؛ تلغي الإسلامية – بكافة مستوياتها – عن المجتمع حكماً، وتخرج عليه – بالتنظير أو بالعمل المسلح – بوصفه مجتمعاً كافراً، بل بوصفه كافراً محارباً!

ما ينساه – أو يتناساه – كثير من المنظرين الشرعيين عندنا، وخاصة المعنيين بالأمر عناية مباشرة، من أساتذة العقيدة في جامعاتنا، أن الخوارج لم يكونوا حالة تاريخية مستثناة، وانهم موجودون باستمرار؛ كجزء طبيعي من إفراز الحالة الإسلامية في أقصى اليمين من طرفيها.

دراسة الخوارج يتم عرضها في مناهجنا، بوصفها حالة بعيدة عنا في زمانها ومكانها،

ولا تدرس بوصفها حالة فكرية وعاطفية تنمو وتتغذى داخل الجسد الإسلامي. لا يتم التصريح بأنها حالة نسبية؛ تتلقى خصوبتها – غالباً – في المجتمعات المتشددة فكرياً، أو التي تميل إلى العنف في سلوكها العام.

ما أؤكده لطلابي دائماً، ويقع منهم موقع الغرابة، أن الفكر الخارجي حالة ليست ببعيدة عنا. الحالة الخارجية لها نسبتها الخاصة، وقد تنمو داخل الفرد ببطء؛ دون أن يشعر، وقد تتسرب إليه من أقرب الأقربين. بل قد يكون أقرب الناس إليه – والداه أو اخوته مثلاً – من غلاة الخوارج، ولكنه يستبعد أن يكون هذا القريب الذي يطمئن إليه غاية الاطمئنان، من الخوارج الغلاة الذين يقرأ عنهم وعن تكفيرهم ووحشيتهم. لا يكادون يصدقون هذا؛ مع أنهم يعرفون تمام المعرفة أن الخوارج القدامى خرجوا من صميم المجتمع، ومن بين أهليهم وجيرانهم؛ لينقلبوا على المجتمع تكفيراً وتقتيلاً.

يصعب على الإنسان أن يتخيل ابنه أو أباه أو أخاه خارجياً تكفيرياً. هذا الانحراف، ولخطورته التي تتضاءل أمامها جميع أنواع الجرائم، يعز على نفس الإنسان أن يتحسس وجوده في الأقربين منه ولذلك يسارع إلى نفي وجوده أو التقليل من تمدداته الفكرية داخل نسيج المجتمع المسلم. يريد أن ينكر وجود الخوارج؛ لأنه لا يريد أن يصدق أن من بني مجتمعه من هم من الخوارج.

هؤلاء الخوارج ليسوا من خارج مجتمعنا، بل هم منه، جزء من تفكيره وتدينه وشططه. لم يبنوا تصوراتهم على عقائد ومرتكزات مجهولة من لدن المجتمع الذي يمارسون فاعليتهم فيه، وانما انفعلوا وتفاعلوا مع مفردات عقائدية هي جزء لا يتجزأ من المنظومة السلفية التقليدية. نواقض الإسلام التي كانت – ولا تزال – من محاور التفكير السلفي، ومن آلياته الرهيبة في نفي الآخر واقصائه، هي ذاتها التي يستخدمها الإرهابي الخارجي لتكفير الدولة والمجتمع.

قبل أكثر من عشر سنوات، كان أحد المعتدلين يشتكي من حماس الشباب الذي يصل إلى تكفير الدولة، ولم يكن بَعدُ قد وصل إلى حلقته الأخيرة في تكفير المجتمع، وكان يقول لنا: كيف أستطيع الرد عليهم وهم يأتون بنواقض الإسلام ويطبقونها على الدولة؟ آنذاك لم يستطع أحد أن يقول له: إن الخطوة الأولى معهم أن تبدأ في مساءلة التراث السلفي الذي أخرج هذه النواقض، ذات الطابع المطلق التي يستطيع بها كل أحد تكفير كل أحد، والتي كفر بها معظم الأمة في فترة من فترات التاريخ القريب. لو قال أحد له هذا الكلام على هذا النحو من الصراحة؛ لكان – في الحال – ضحية سهلة للتكفير السلفي؛ لأن (من لم يكفر الكافر فهو كافر) إحدى وسائل السلفي لإرهاب الممتنع عن التكفير!.

كلنا درسنا، وكرر على أسماعنا مراراً، وعبر وسائل عديدة، أن من نواقض الإسلام العشرة: اعانة غير المسلم على المسلم. وقد ترسخت هذه المقولة في العقول؛ نتيجة هيمنة السلفية التقليدية. ولم يعد أحد يجرؤ على مناقشتها؛ لأنه سيصبح موضع اتهام. اكتفى المعتدلون بالسكوت عليها، وطبقها البعض على الآخر، علانية أو بدروسهم الخاصة!.

طبعاً لم يطبقها الجميع على النحو الحاد الذي طبقها به التكفيريون الخوارج؛ لأسباب كثيرة، ليس من بينها انتفاء الجهل بالدين عن الذين لم يسارعوا فيها. هذه المفردة، هي من أهم الحجج التي يتوسل بها الخوارج إلى تكفير الدولة، ومن ثم تكفير المجتمع بواسطة المقولة الاخرى: من لم يكفر الكافر (ومرادهم هنا: الدولة؛ لأنها داخلة في الأحلاف العالمية، أي متعاونة!) فهو كافر (ومرادهم هنا: المجتمع؛ لأنه لم يكفر الدولة).

الأمر واضح تمام الوضوح، لمن يريد الفهم بموضوعية خالصة من آثار الصراعات السلفية. ولذلك لم يكن غريباً بعد مجيء القوات الدولية إلى العراق أن يصدر أحد المعتوهين مذكرته الشهيرة بـ (التبيان في كفر من أعان الأمريكان) والتي يصرح فيها بتكفير من تعاون مع أمريكا ولو بـ (كلمة) وهو أحد منظري التكفير المشهورين، وممن لهم أثر معلن في التفجيرات التي وقعت لدينا. هذا التكفيري المتخم بالتراث السلفي، والذي يعتبره الإرهابيون – مع زميليه في الغواية – أحد مرجعياتهم، متسق مع تراثه الذي يتعامل معه، وهو الوفي – منطقياً – لهذا التراث المشحون بمقولات التكفير. هو ليس كغيره، ممن يسكت عن الإرهاب، أو يدينه علانية؛ بينما هو يأبى أن ينتقد المنظومة السلفية التي يصدر عنها، والتي تصرح بتكفير من أعان الكفار بأي نوع من أنواع الاعانة!

الخوارج جزء من مجتمعنا، جزء من تفكيره وتدينه وشططه، انفعلوا وتفاعلوا مع مفردات عقائدية هي جزء لا يتجزأ من المنظومة السلفية التقليدية

ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، أي، عند عدم مراجعتهم لمقولات التكفير داخل منظومة التراث السلفي، بل هم يقومون بالتصدي لأي محاولة من هذا النوع، أياً كانت درجتها. التضليل والتبديع، بل والتكفير يطال كل من يحاول الاقتراب من تلك المقولات المقدسة، التي يتفق بها السلفي مع التكفيري في التنظير التأصيلي لها، ولكنهما يفترقان في ظروف تنزيلها على الواقع. البراجماتية هي التي تضع الفرق بين الاثنين. منهم من يأخذ بها ومنهم من لا يأخذ!

وبصراحة، فالخلاف بينهم ضئيل، لا يتجاوز: هل الظرف السياسي يسمح بتفعيلها في الواقع أم لا؟. والفرق هنا، أن التكفيري يقدس مثالية (المراد هنا بالمثالية: تعاليها على الواقعي) تلك المقولات، فيطبقها مهما كانت الظروف؛ بينما الآخر يخضع للظروف؛ فيرجيء تطبيعها إلى سماحة الظرف السياسي. وهنا يظهر الأخير بمظهر المداهن. وهي التهمة الشهيرة التي يوجهها التكفيري الخارجي لزميله السلفي القاعدي.

ليس صحيحاً أن هؤلاء الخوارج يستمدون رؤيتهم من سيد قطب، بل ربما كان العكس هو الصحيح، كثير من هؤلاء الخوارج يرون كفر سيد قطب، وقليل منهم يقف به عند حدود التبديع، حفاظاً منهم على سابقة جهاده. الطائفة المنصورة!!!، ليست هناك، بل هي هنا!، وكما يقول أحدهم: هي في هذه الهضبة لا غير.. إلقاؤنا بالتهمة على الغير لا يحل المشكلة، بل يحتال عليها، ومن ثم يترك لها الفرصة لتتفاقم، وتعود أشد ضراوة وعنفاً.

هل أستطيع هنا التصريح بأسماء الكتب التي تباع في الأسواق، وتدرس بالجامعات والمساجد، أو على الأقل يشار إليها كمراجع معتمدة؛ بينما هي مشحونة بمقولات التكفير السلفي للمسلمين، ممن وصفوا بالصوفية أو القبورية أو الرفض أو حتى من داخل التيار الحنبلي، حين افترق الرفقاء؟!!! حقاً لا أستطيع. فاللوبي التقليدي قادر على قلب هذه الصراحة – المؤجلة إلى أجل غير مسمى – إلى صورة العدوان على العقائد الإسلامية ذاتها، ومن ثم، يظهر الذي يمارس الشجاعة فيها، وكأنه يمارس الانتحار المعنوي، وذلك في سياق تقليدية تضرب بأطنابها في نواحي الوعي العام المأزوم.

ومع صعوبة التصريح، ففي التلميح ما يغني اللبيب. انها مراجع تتغيا الصفاء العقدي بزعمها، وتدخل من يتماهى معها في تصورات متنرجسة غاية التنرجس فيما يخص التصنيف العقائدي. هي تزعم – أو يزعم التقليدي من خلالها – أنها الوريث الشرعي للإسلام، وأنها الحق، وما سواها

فبدعة وضلال. تصح عقائد الآخرين بقدر اقترابهم منها، وينحرفون بقدر تذكرهم لمقولاتها. الجميع يعرف أين توجد هذه التصورات المرضية، والتي تؤدي إلى نوع من الحدية العقائدية التي تقود في النهاية – بل وربما في البداية! – إلى التكفير والتفجير.

ومع وضوح البعد الأيديولوجي الذي ينطلق منه هؤلاء الخوارج، وتحديدهم – بأنفسهم – المرجعية التراثية التي يمتاحون منها؛ إلا أننا نقف من هذه الأيديولوجية، وهذه المرجعية، موقف المتسامح في أحسن الأحوال، وموقف المعذر فيما سوى ذلك من أسوأ الأحوال. هناك (حالة) راهنة من التدين، وهذه الحالة لها امتداداتها التاريخية التي تتعانق بها مع المرجعيات التأويلية لهذه الفئة، خاصة في بعض أبعادها. وهذا ما يجعل تفكيك خطاب التطرف يبقى ناقصاً في كثير من الأحوال.

ولا يخفى على الكثير منا التردد الذي يمارسه بعض العقائديين لدينا في إدانة الإرهاب بصراحة وقطعية، وذلك بنسبتهم الحالة الإرهابية إلى الخطأ أو الجهل بالمبادئ المتفق عليها، لتبرئة المبادئ من تلبسات الحالة. إضافة إلى أن البعض لم يصدر عنه إلى الآن تجريم واضح وحاسم للإرهاب عامة، وللإرهاب لدينا خاصة.

هذا التغاضي المريب من بعضهم ليس تجاهلاً لخطر الإرهاب، بقدر ما هو صيانة للمبدأ المشترك بينه وبين الإرهابي، أي حماية هذا المبدأ من أن (يميّع) بزعمه. ولهذا ؛ نراه يستنكر الفعل (الممارسة الإرهابية) دون الخوض في أبعادها العقائدية على نحو تفصيلي، وإنما بعموميات يكثر فيها مجال الاحتمال. أي أنه يراها مجرد خطأ في التطبيق المرتبط بسياق ما.

وفي ظني أن مواجهتنا الفكرية للإرهاب لا زالت هزيلة في كثير من ملامحها التي تظهر في الساحة الآن. فبينما حقق الشطر الأمني – ولا يزال – نجاحات باهرة في ميدانه، نجد أن الشطر الآخر (الفكري) لا يزال متردداً في بعض أطيافه. إن هذا النجاح الأمني بقدر ما يبهج، بقدر ما يكشف عن رؤيتنا المحدودة للقضية، وأنها تتجه صوب الأمني المحسوس، أكثر مما تتجه صوب الفكري المضمر.

ومن المؤسف أن يحدث هذا، مع أن القضية – كما أشرت – ليست مجرد جريمة منظمة، بحيث يمكن أن يردعها حجم النجاحات الأمنية، والعقوبات القضائية الصارمة، بل هي عقائدية بالدرجة الأولى، إلى درجة تجعل المنخرط فيها لا تعنيه النتائج المتعينة، بقدر ما يعنيه ذات الفعل، بصرف النظر عن مآله ومآل جماعته.

ومع صعوبة حصر المحاور الفكرية التي يجب التركيز عليها، من حيث كونها ذات تشعبات عقائدية شائكة، إلا أن هناك بعضاً من المحاور التي لها طابع العلاقة الخاصة بالموضوع. وبهذا يمكن أن يكون هذا (البعض) مدخلاً ذا طابع استقطابي، يتم من خلاله تناول القضية، في الوقت الذي يفتح فيه هذا التناول المجال لكثير من الإضاءات التي يجب أن يقوم بها المعنيون ذوو الاختصاص، كل في مجاله. وأهم هذه المحاور فيما أعتقد، ما يلي:

١ – مفهوم الجهاد. فالجهاد في مقارباتنا الفكرية، لا زال يطرح بعيداً عن التصورات المدنية المعاصرة. الرؤية الفقهية التاريخية لا زالت تحكم الطرح الديني في هذا السياق، وتجبره على أن يحكم الوقائع، أو على نحو أدق تجبر الوقائع على أن تستجيب – قسراً – للتنظير التاريخي.

إن الجهاد، مع كونه – في صورة من صوره – عملاً تطوعياً، إلا أنه لا يمكن أن يتم خارج المؤسسة العسكرية النظامية. أي أن الجهاد في القديم هو المؤسسة العسكرية في الحديث، مع أخذ فوارق المعطيات المعاصرة بعين الاعتبار. لم يكن الجهاد – إبان التشريع له – تقوم به جماعات دون نظام. وكان من يريد الجهاد يتقدم بطلب الانضمام إلى الجيش الرسمي، فربما قبل طلبه، وربما رد، لسبب عسكري أو لسبب سياسي. ولم تكن هناك جماعات تطوّع خارجة عن الإطار السياسي، بحيث تعمل لوحدها، إلا فيما بعد زمن التشريع، وهي من أسباب الاضطراب الذي لحق الأمة في معظم فتراتها.

نواقض الإسلام التي كانت ولا تزال من محاور التفكير السلفي، ومن آلياته الرهيبة في نفي الآخر واقصائه، هي ذاتها التي يستخدمها الإرهابي الخارجي لتكفير الدولة والمجتمع

وقد عبّر بعض الفقهاء المعاصرين – وإن بأسلوب مختلف – عن هذه الرؤية، وذلك في إلحاحهم على أن الجهاد (أي عمل عسكري هنا) باطل، ما لم يكن تحت راية لها مشروعيتها السياسية، بحيث يُعرف البعد الاستراتيجي لمثل هذا الحراك العسكري، كيلا يتم استغلاله لهذه الفئة أو تلك.

ومن العبث أن يتصور أحد – أو يُصوّر له – أن الجهاد مجرد تطوّع ذي مبادرة فردية، تتحكم فيه الرغبة الخاصة، بل هو قرار جماعي. ومن يريد الجهاد فعليه بالانضمام إلى المؤسسة العسكرية النظامية، والتي لم تنفق عليها المليارات من أموال الأمة وطاقاتها وأوقاتها واهتماماتها عبثاً. ومن حق المؤسسة أن تقبل أو ترفض طلب مريد الجهاد، وفقاً لأنظمتها الخاصة، كما كان هذا يحدث إبان التشريع، فليس كل من تطوع للجهاد تم قبوله، لمجرد أنه يريد ذلك.

إن الوعي المدني ذو طابع مؤسساتي. وخروقات العمل – أي عمل – التي تتمرد على المؤسساتية إنما هي من بقايا البدائية القابعة في أعماقنا، وملمح من ملامح الانشداد الساذج إلى طرائق التفكير العاطفي.

ولا شك أن جزءاً من إشكالياتنا الراهنة تكمن في أننا لا نزال نعوّل على القرارات والمشاريع الفردية، ولم تترسخ المؤسسة – كبنية – في وعينا العام بعد.

إن الجيش النظامي قد يمكث وقتاً طويلاً دون أن يخوض معركة على أرض الواقع. لكن هذا لا ينفي جهاديته، وأنه من العدة الشرعية، ولكنها العدة (التي لا تتمنى لقاء العدو) إكمالاً لشرعيتها. ومن البدهيات أن لا مؤسسة عسكرية دون مرجعية سياسية، مرجعية تنظم لها مشروعية وجودها في البداية (لأنها حالة عنف تحتاج لتبرير، والدول هي التي تحتكر العنف، ليتحول إلى عنف إيجابي، أو هكذا يفترض)، وترسم لها طريقها في معترك الواقع، ذلك الواقع الذي لا تحكمه معادلات القوة العسكرية فحسب.

٢ – في مقاربتنا للظاهرة الخارجية المعاصرة، يجب أن نُدرك أننا أمام ظاهرة خارجية فريدة من نوعها. فهي بقدر ما تتفق مع الخوارج الأوائل في العقائد والأصول، بقدر ما تختلف عنهم في بعض مناحي السلوك. وأقصد هنا الخوارج المستترون (المكفراتي الصامت)، دون غيرهم من أرباب العمل المسلح.

لقد كان الخوارج الأوائل صرحاء مع أنفسهم ومع غيرهم، حتى (القعدة) منهم لم تكن تسمح لهم أخلاقهم بالمداهنة، واللعب على أكثر من حبل!. وربما كانت هذه هي الحسنة الوحيدة التي توفرت في الظاهرة الخارجية في طورها الأول. لكن، خوارجنا اليوم، وخاصة القعدة منهم، لا يمتلكون قدراً من الشجاعة يسمح لهم بأن يحددوا مواقفهم من المجتمع على نحو واضح.

إننا نريد أن نعرف من هؤلاء الخوارج القعدة: هل نحن – أي كدولة وكمجتمع – في نظرهم مسلمون أم لا؟!. هذا السؤال ليس سؤالاً ترفياً، بل هو مصيري، لنا ولهم. وهم يعون أن

الإجابة عليه بالنفي أو بالإيجاب، تحدد الكثير من الأحكام التي تحكم علاقتنا بهم. وأنا هنا لا أقصد موقفهم من عموم المجتمعات الإسلامية، لأنها في تصنيفهم العام – غير المفصل – كافرة، إما لأنها لا تحكم بما أنزل الله أو تسكت عن الحاكم في هذا الأمر، وإما لأنها بدعية أو مذهبية أو قبورية أو حزبية.. إلخ هذا الهراء، وإما لأنها لا تنكر كل ذلك.

٣ – يلاحظ أن المعالجة الإعلامية المرئية – في شقها الديني – تعتمد الوعظ في مخاطبة المجتمع، أو مخاطبة جماعات الإرهاب، أو المتعاطفين معهم من قعدة الخوارج. والمعالجة الإعلامية المرئية لها دورها الفعال في محاربة تلك الرؤى المتطرفة وخلق الرؤى المستنيرة، لأنها لا تختص بشريحة دون أخرى، ولأنها ذات وسائط مؤثرة في أعماق اللاوعي العام (الجمعي).

إلقاء المواعظ حتى وإن أثر في بعض الإرهابيين إلا أنه لا يحسم الإشكال الفكري، هذا الإشكال الذي سيبقى مصنعاً منتجاً للرؤى المتطرفة، ومن ثمَّ الإرهاب المسلح. الكلام عن حرمة دم المسلم والمعاهد لا يغني شيئاً في مثل هذه الحال التي نحن عليها، لأن ما يقع ليس بين طائفتين من المؤمنين اقتتلتا، لم تكفر إحداهما الأخرى، أي ليس حالة بغي، وإنما هي حالة تكفير من قبل المتطرف الخارجي للمجتمع الذي يحاربه.

هؤلاء الخوارج لو اقتنعوا أن الذي أمامهم مسلم لم يقاتلوه، لأنهم يعرفون – كما نعرف تماماً، ولا يحتاجون لمواعظنا في هذه الناحية – حرمة دم ومال وعرض المسلم والمعاهد. المشكلة تبدأ، عندما لا يروننا مسلمين، بل يروننا مرتدين، يجب إقامة الحد عليهم، ومن ثمَّ فكل المعاهدات التي أبرمناها مع غيرنا معاهدات باطلة، والمعاهدين بواسطتها لا ذمة لهم وعهود تحميهم. وبهذا يستحلون دماءنا ودماء المعاهدين من غير المسلمين، ويصبح الوعظ الساذج بحرمة دم المسلم أو المعاهد نوعاً من العبث، لا يفي إلا في تزجية أوقات الفراغ التلفزيوني.

إشكالية هذا الوعظ – إضافة إلى عدم جدواه – أنه يدعم – دون وعي منه – بعض المرتكزات الأساسية التي تحكم مجمل الوعي الإرهابي، ومن ثمَّ التنظيمات الإرهابية، كمفهوم الطاعة مثلاً. وهو مفهوم لم يعد له في المدنية المعاصرة ذات المفهوم القديم الذي يراد تكريسه، ولكن المنظمات الإرهابية كافة تعمل من خلاله في خلاياها العنقودية التي لا كينونة لها بدونه.

٤ – خطبة الجمعة كمؤثر إعلامي توعوي، وديني في الوقت نفسه. هذا المجال الإعلامي لا زال يمارس بمنتهى التقليدية إلا فيما ندر. لا زال الخطاب السلفي التقليدي هو المهيمن، من حيث مجمل الرؤى، ولا زالت طرق معالجة الحدث الراهن تنحى منحى لا يمت إلى معطيات الواقع بصلة، بل هو اجترار للماضي، وقائع وأفكارا. ومعنى هذا: أن الخطبة لا تزال تعوّد الجماهير على الآلية نفسها التي تعود المتطرف فيها أن يتناول واقعه ونصوصه. فلا خلاف – إذن – في طبيعة التفكير، وإنما في توجيهه!

كل من يصلي الجمعة؛ يدرك أن وزارة الشؤون الإسلامية لم تكثف رقابتها على خطبة الجمعة، من حيث كونها ليست تعبيراً عن رأي فردي، ذي طابع فكري عام، لا يجوز تجييره للرؤى الخاصة. والواقع يحكي أن المنبر الديني العام أصبح مجالاً لاجتهادات الخطباء الكرام، وكل واجتهاده!. ولا يخفى أن (كثيراً) منهم يقوده الحماس العاطفي أكثر مما يقوده منطق الاجتهاد الفكري، هذا إن كان قادراً على الاجتهاد!

ولا حل لهذه الإشكالية – فيما أرى – إلا بأن تصاغ الخطب والأدعية المرفقة على نحو مؤسساتي، منظم من قبل مختصين – دينياً وفكرياً وسيكولوجيا – دائمين، لا مرحليين، تكون وظيفتهم كتابة الخطب المتنوعة، والمتباينة طولاً وقصراً. ولابد أن تكون على مستوى عال من الاتساق فيما بينها، كي لا يتناقض الخطاب الديني كما هو واقع الحال.

الخوارج أكبر من مجرد مجرمين أو مفسدين.. هم جماعة مؤدلجة؛ تلغي الإسلامية عن المجتمع حكماً، وتخرج عليه بالتنظير وبالعمل المسلح بوصفه كافراً محارباً!

ولن يواجه الخطيب أي حرج، عندما تكون هذه الخطب على درجة عالية من الكثرة والتنوع، بل ستجنبه حمل عبء أمانة الاختيار!. كما لن يواجه الجمود الفكري الذي يخشاه البعض، إذ أن ذلك يستدعي أن يشارك الخطباء المتميزون في صياغة الخطب المقررة على الجميع، وسيكون الحافز في هذه الحال أشد، لاتساع دائرة المستفيدين.

بهذا الاقتراح – فيما لو تم تفعيله – نقضي على الاجتهادات الفردية التي تزرع الاضطراب في الشأن الديني، وهو الشأن الذي يتغيا – في مقاصده العامة – الاتحاد والاتساق في الخطوط العريضة (المصيرية). ولا شك أن هذا سيقلل من حجم السلبيات، التي بقيت الوزارة المعنية عاجزة عن متابعتها إلى هذه اللحظة.

٥ – المؤسسة الأكاديمية لا زالت تواجه الكثير من الحرج، وخاصة مع بعض الأقسام الشرعية، والعقائدية منها على وجه الخصوص. لا زال كثير من منسوبي هذه الأقسام – وبعضهم له جماهيره الواسعة خارج الحرم الأكاديمي – لم يحدد موقفه على نحو واضح من الإرهاب، وخاصة من شيطان الإرهاب الأكبر (بن لادن) ويسرون أكثر مما يعلنون، بل يتخذون المنابر الجامعية التي يتقاضون على سد فراغها أعلى الرواتب قنوات تأثير في العقول الناشئة، ويجعلون الإرهاب – من خلالها – جهاداً، أو في أحسن الأحوال، جهاداً في غير موضعه!

لماذا لا تتم صياغة وثيقة عامة تُجرّم الإرهاب، وتدين المنظمات الإرهابية بأسمائها، وتحدد رؤوس العمل الإرهابي العالمي بأسمائهم، حتى لا يكون هناك مجال لخلط الأوراق، وبعد ذلك تعرض على من يتصدون للتأثير في الرأي العام من خطباء وأساتذة جامعات، ليوقعوا عليها، ومن ثمَّ تعلن أمام الجماهير. ومن يرفض. فعليه أن يحدد – بوضوح – سبب رفضه، ليميز الخبيث من الطيب.

٦ – هناك (فئة) تعلن عن نفسها بين الحين والآخر، وتزعم لنفسها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتجتمع في هذا المكان أو ذاك، لتصدر بيانات الاعتراض، ولتقدح في الأشخاص. هذه الفئة، هي من مروجي البيانات، ومجمل خطابها يسعى لطلبنة المجتمع. فمنذ قرار (الدمج/ دمج الرئاسة العامة لتعليم البنات في وزارة التربية والتعليم) وإلى هذه الساعة لم يقر لها قرار، وهي – في كل اعتراض – تصور المجتمع في صورة لا تبتعد كثيراً عن تصوير جماعات التكفير والهجرة لمجتمعاتها.

نشاطها الميداني موجود، وهي خطرة، حتى على علماء الدين الرسميين الذين لا يوافقونها، كما أن نشاطها عبر وسائل الإعلام السرية (الإنترنت) أصبح كبيراً، إلى درجة تقترب من الهيمنة على بعض المواقع. لا بد من تعرية مقولاتها علانية، كما أنها تطرحها علانية. لا بد من كشف روح الوصاية التي تتلبس سلوكها، حتى لا ينخدع بدعاياتها من تأخذ بلبه ومضات الزيف، لمجرد أنه موشح بالنصوص.

الرياض ـ ٥، ١٢/١/٢٠٠٦م

أم القرى: ما أرخص الإنسان!

خلّ الشموع على جفوني
تسقي بأدمعها عيوني
خلّ النجوم تهلُّ كيف تشاءُ
في زمن الجنونِ
أنا لا أرى إلاّ الدماء
تسيلُ في وطني الحزينِ
قتلت بسيفِ الآثمينَ
قداسةَ الحرم الأمينِ

★ ★ ★

رشّ الشموسَ على جفوني
لتضيَ معتمةَ السنين
قد صارت المأساةُ بركاناً
تثورُ به لحوني
يا من رأى الأقمارَ تسبحُ
في بحارِ دمٍ وطينِ
أينَ التفتّ رأيتَ أجساداً
معفّرةَ الجبينِ
والكعبةُ الشمّاء تنزفُ
بالدماء وبالأنينِ
نسيَ الحمامُ هديلهُ
بين الأباطح والحجونِ
وتجرّدَ الزيتونُ من
ريعانهِ ومنَ الغصونِ

★ ★ ★

واقسوةَ المأساةِ ما مرّتْ
بذهني أو ظنوني
ما أرخصَ الإنسانَ في
بلد المجازر والسجونِ
مازال محكوماً بنزوةِ
مجرمٍ وأخي مجونِ

★ ★ ★

أُمّ القرى ويح القرى
من كلِّ مأجورٍ خؤونِ
أمّ القرى إني أحسّ
العارَ ناراً في وتيني
ما للقرى أغفتْ على
بطشِ العتاة الآثمين
تركتكِ وحدكِ للجناةِ
وللرصاص وللمنونِ
في كلِّ منعطفٍ شهيدُ
تحرّرٍ وشهيدُ دينِ
واقسوة المأساةِ حين
تغيبُ في حَلَكِ الشجونِ
سرقتْ حياةَ الأبرياءِ
وعزّةَ الوطنِ الحنونِ

★ ★ ★

أمّ القرى كيف استحالَ
الوردُ شوكاً في يميني
هُمْ يقطعونَ يدي أمامَ
العالمينَ ويسرقوني
وهمُ الأولى يزنونَ في
وضَحِ النهارِ ويرجموني
قدْ صيّروا الإسلامَ سيفاً
في رقابِ المسلمين

★ ★ ★

أمّ القرى لا ترجفي
بالحادثاتِ ولا تهوني
أمّ القرى مازالَ ليْ
أملٌ ترسّخَ في يقيني
فالفجرُ في رحمِ الليالي
السودِ يكبرُ كالجنينِ
وغداً سينشرُ في المشارقِ
رايةَ النصرِ المبينِ

آل زين العابدين

زين العابدين بن محمد علي (...-١٢٨٧هـ)

زين العابدين بن محمد علي بن عبدالله بن محمد بن عبدالشكور المكي الحنفي. العالم، الأديب، الشاعر، الوزير، وكيل أهل الحرمين في عهد الشريف محمد بن عون، ورئيس ديوان الشريف عبدالله باشا.

ولد بمكة المكرمة، ونشأ بها، وقرأ على الشيخ عبدالله سراج، والشيخ جمال مفتي مكة المكرمة وعلى والده؛ وجدّ واجتهد فحاز طرفاً من علم الأدب. أحبّه أمير مكة المكرمة الشريف عبدالله فقرّبه وأدناه منه لما رأى فيه من الأهلية في الإنشاءات واللهجة الفصيحة وحُسن الخط والمفاكهة في المحادثة، وكان من أخص الخواص لديه والمعول عليه في إرساء الجوابات (من الشريف عبدالله) الى السلطان والوزراء وغيرهم من الكبار.

ترجم له الحضراوي في كتابه نزهة الفكر فيما مضى من الحوادث والعبر فقال: (كان فريد الزمان في النباهة والبلاغة والبيان، وكان وجيهاً عند الأمراء، متكلماً أديباً له إطلاع وبيان، مدح الشريف عبدالله باشا بقصائد غرر، فمُنح عنده القبول ـ الى أن قال ـ تولى وكيلاً لأهل الحرمين بمصر مدة وبالاستانة مدة، وكان منطقياً لا يتوقف، ورئيساً لا يستنكف ولا يتأنف، محبباً عند أمير مكة المكرمة الشريف عبدالله باشا بن عون).

له جملة محاورات ولطائف وفضائل وخصال حميدة، وله أجوبة مسكتة بهية، كان له قصر جميل في حارة الباب بروشان ضخم (هدّم مؤخراً في أواخر خمسينيات القرن الرابع الهجري) وكان الشريف عبدالله باشا يزوره في قصره ثالث أيام عيد الفطر المبارك عصراً، فطلب من الشريف ان تكون الزيارة طيلة اليوم فوافق الشريف على دعوته، وقال إن كان العيد انتهى اليوم إلا أننا نعتبر يوم الرابع عيداً لحارة الباب. توفي رحمه الله بمكة المكرمة(١).

علي بن زين العابدين (١٢٧٢-١٣٤٣هـ)

علي بن زين العابدين بن محمد علي بن عبدالله بن محمد بن عبد الشكور آل زين العابدين. عالم أديب، وشاعر. تخصص في المحاماة ومارسها بحذق ومهارة حتى برّ كثيراً من المحامين في عصره. ولد بمكة المكرمة ونشأ بها، وأخذ العلم عن أبيه وعن علماء المسجد الحرام، وعرف بالفصاحة والجرأة في الحق وحسن الخط، مارس المحاماة في المحاكم الشرعية، ونبغ وظهر فيها فكان له ذكر حسن محمود في أهل مكة المكرمة والمحافل الشرعية، والأوساط الأدبية، إذ كان شاعراً يعتدّ به، وكان يذكر أنه وقع خطأ من الشريف حسين، وأنه كان يبث الجواسيس في أرجاء مكة ليعلم ما يُقال عنه، وكان أحياناً يتنكر في لباس المساكين ويقبع بجانب المجالس الملكية التي كثيراً ما تقام أمام دور أصحابها.

وكان للمترجم مجلس في حارة الباب يؤمه رجال من العلماء ورجال الفكر. لمح الشيخ علي الشريف حسين بن علي متنكراً يجلس خلف المجلس المنعقد أمام دار آل زين العابدين بحارة الباب. فلما رأى المترجم الشريف حسين مختبئاً في ثياب التنكر عرفه واغتنم فرصة ليقول رأيه في تصرفاته، وتكلم كثيراً مما في قلبه ولم يحرك الشريف حسين ساكناً، ثم انسلّ من مكانه. في اليوم التالي طلب الشريف حسين المترجم له، وساله ماذا كنت تقول ليلة البارحة في مجلسك؟ فقال: كنت أقول الحق، قال: بل كنت تفتري، قال: والله لم أقل إلا الحق. فصرفه من مجلسه واصدر أمره بمنعه من المحاماة وعيّنه مستنطقاً بجدة (وكيل نيابة يقوم بالتحقيق مع المذنبين).

وباشر عمله في جدة فترة من الزمن، ثم طلب من الشريف حسين إعادته في المحاماة فسمح له على أن يبقى بجدة. ولم تمض فترة طويلة على الشريف حسين من جرأة مرافعاته التي كان بعض القضاة يعرضونها عليه فأمر بتعيينه قاضياً في ينبع التي كانت إذ ذاك بمثابة منفى. وكان الشريف حسين إذا أراد أن يبعد مواطناً له قيمته عيّنه في وظيف تليق بمكانته في مكان بعيد، مثل ينبع أو غيرها من القرى النائية.

رجع الى مكة المكرمة سنة ١٣٤١هـ مستقيلاً، وتوفي رحمه الله سنة ١٣٤٣هـ بمكة المكرمة.

زين العابدين بن علي بن زين العابدين (١٣١٠-١٣٥٠هـ)

زين العابدين بن علي بن زين العابدين بن محمد علي الحنفي المكي. عالم فاضل فقيه، شاعر ومحام. ولد بمكة المكرمة ونشا وتعلم بها واخذ عن والده وعلماء عصره. نبغ في المحاماة نبوغاً منقطع النظير. صحب أباه في المحاكم منذ كان في الخامسة عشر، واستطاع كتابة الدعاوى الشرعية في سن مبكرة، فلمع نجمه فيها، في مكة وجدة، وتقاطرت عليه جموع من اصحاب القضايا، وكان لا يقبل الدخول في قضية إلا بعد اقتناع تام بنزاهتها وصدقها، ولم يخسر قضية قط.

دخل في قضية كبيرة أعجزت كثيرا من المحامين، وقبل أن يكسبها بالحكم الشرعي، سعى بعض المنتفعين لدى الشريف حسين بن علي واقنعوه بأن زين العابدين لا يستطيع أحد أن يقف أمامه، فهو يقلب الحق باطلاً والباطل حقاً، فسجن ستة أشهر دون تحقيق أو تدقيق. وفور الإفراج عنه استأنف القضية بعزيمة قوية لم يخش حاكماً ولا ظالماً، وكسب القضية الشائكة.

كان من أوائل من اشتغل بتأسيس شركة السيارات للنقل في المملكة، وكان شريكه الشيخ عمر بو رحمهما الله. اشتهر بكرمه وسخاء يده، فكان ينفق كمن لا يخاف فقراً. أحبه الناس وأشادوا بذكره في كل محفل. توفي رحمه الله بمكة المكرمة، وهو والد اللواء علي زين العابدين شاعر الجيش ورئيس هيئة العمليات الحربية بالجيش في السبعينات من القرن الرابع عشر الهجري.

محمد علي آل زين العابدين (١٢٩٥-١٣٦٥هـ)

محمد علي بن زين العابدين، المكي الحنفي. ولد بمكة المكرمة ونشأ بها. وأخذ العلم عن والده وعلماء عصره. التحق بالمدرسة الصولتية وتخرج منها. آثر المحاماة أسوة بأبيه، فنبغ فيها، وأصبح هو وأخوه زين العابدين قطبين كبيرين في المحاماة، الى جانب قطبين آخرين من محامي مكة المكرمة هما الشيخ محمد لبني والشيخ عرابي سجيني.

عمل بالتجارة في قطاع المواد الغذائية فنجح نجاحاً مرموقاً بفضل الله. ثم عمل وكيلاً لأوقاف الأشراف آل غالب ومحامياً عنهم. كما عمل مستشاراً شرعياً بمديرية الأوقاف العامة بمكة المكرمة (وزارة الأوقاف حالياً).

عمل عضواً بالمجلس البلدي بمكة المكرمة الذي كان يرأسه السيد طاهر الدباغ رحمه الله. عمل عمدة لمحلة المسفلة؛ وكان يقوم بكل هذه المهمات حتى بلغ السبعين من عمره. توفي بالطائف رحمه الله.

(١) مرداد أبو الخير، عبدالله. مختصر نشور النور والزهر، ص ٢٠٠؛ الحضراوي، أحمد بن محمد. نزهة الفكر، جـ٤، ص ٣٣٥؛ غازي، عبدالله بن حمد. نظم الدرر، ص ١٢٢.

وطنٌ وملوكٌ مكروهين!

مات الشيخ زايد رئيس دولة الإمارات، فتحسّر المواطنون على موته، وبكوه بكاءً مرّاً، ودخل الشعب الإماراتي في عزاء متواصل لمدة غير قصيرة.

ومات الشيخ جابر الأحمد الصباح، فظهرت فورة عاطفية جارفة تجاهه من شعب الكويت بمختلف شرائحه وبمختلف أطيافه السياسية.

وحدث ذات الأمر مع أمير دبي الشيخ مكتوم.

لكن حين مات فهد، لم تبكه العيون ولم تأسف لرحيله الأنفس، بل كان البعض قد شعر بسعادة غامرة لرحيل ملك يمثل علامة فارقة في تاريخ البلاد في جانبها السيء.

أطلق الإمارتيون والكويتيون على أمرائهم وهم أحياء صفة استذكروها بعد موتهم: فهم أمراء القلوب، وهم المحبوبون، وهم الزهاد والمتواضعون. ولكن الملك فهد كان مسبّة في حياته وفي مرضه وفي مماته. كان مثار تهكّم وسخط وتعليقات ساخرة؛ ولا أدلك على ذلك عشرات النكات التي حيكت حوله، والصفات التي أُطلقت عليه!

لماذا يعشق الآخرون ملوكهم، ويحبون دولتهم، ويرتفع لديهم مؤشر الولَه بالوطن والإعتزاز بالروح الوطنية؛ في حين لا يذكر الملوك السعوديون إلا وصفات الفسق والفجور والنهب والإجرام تلاحقهم، ولا يذكر إسم أمير إلا وترتفع الأكفّ داعية العليّ القدير للخلاص منه، كما حدث بالذات مع فهد.

دعك من افتعال ألفاظ وعبارات: خادم الحرمين، والمغفور له، وغيرهما؛ فهذه لا تقال ولا تُكتب في الغالب إلا خشية أو تملّقاً، اللهم إلا من قبل النزر اليسير من النجديين المنتفعين من حكم آل سعود.

والسؤال: لماذا لم يحب الشعب حكامه، او ملوكه، والذين عادة ما يهددون الشعب بالسيف الأملح؟

لماذا لم يستطيعوا أن يغرسوا حبهم وولاءهم في قلوب مواطنيهم كما فعل الآخرون؟

الجواب لأن آل سعود ينظرون الى الشعب بلا تواضع؛ ويرون البلاد مزرعة خاصة بهم وحدهم، ولا يعترفون بحق للشعب لا في ثروة ولا في أرض، بل يتفضلون عليه حتى بإيصال الكهرباء الى منزله!

آل سعود لم يعرفوا التواضع، مع أن هذا الملك الحالي أفضل من سابقيه. وملوك آل سعود لا يمتلكون عاطفة تجاه مواطنيهم، فيتألمون لألمهم، ويحسون بمصابهم؛ لا يعزون أحداً ولا يحضرون مجلس أحد، ولا يعيشون مع العامة، وكل ما يعزفون عليه ما يسمونه بـ(المجالس المفتوحة) التي يغشاها طلاب الحاجة من النجديين في الغالب، والتي لا تحل مشكلة الأكثرية غير القادرة على الوصول اليهم، هذا إن أرادوا حل مشاكل تلك الأكثرية.

آل سعود يعتبرون أنفسهم جنس ملائكة، ويعتقدون ـ بخلاف شيوخ الخليج الآخرين ـ أن التهديد بالسيف، وعدم غشيان أماكن العامة يحفظ للمُلك هيبته (الموهومة).

الكويتي يهيم بوطنه، وإذا ذكرت الكويت يقوم من كرسيه طرباً لسماع إسمها؛ والإماراتي يفتخر بدولته، والسعودي ينقبض بمجرد أن يدخل أجواءها عبر الطائرة.

اقرأوا تعليقات المواطنين السعوديين حول هذه القضايا، لتعرفوا أن من أضعف الوطنية هم آل سعود ومشايخ الوهابية. وبعد هذا يأتينا عبدالله ليقول: (وطنية ابنائكم خفيفة... ما هم حاسين بالوطن)!

السؤال: لماذا هم كذلك؟.

إن وطناً يتسمى بعائلة مالكة ويجبر الجميع على الإنتساب إليه لهو وطن آل سعود وليس وطن المواطنين! الذي يودون الدفاع عنه.

قال الأمير طلال لمجموعة من الكويتيين المتواجدين في السعودية أثناء احتلال صدام للكويت: لو دخل صدام السعودية لوقف الجميع معه، بعكس ما فعلتم أنتم!

كلمات

(فارس آل شويل): إني أنا المعتز بالله فارس بن أحمد بن جمعان بن علي آل شويل الحسني الزهراني الأزدي، أعلنها أمام العالم أجمع، أن جنسية آل سعود موضوعةٌ تحت قدمي، فلست بسعودي، ولا أعترف بهذه الجنسية لأحد من الناس، فأنا مسلم من المسلمين قرأت التاريخ فلم أجدْ فيه شيئاً اسمه جنسية، بل كان المسلم يتحرك في دار الإسلام حيث شاء لا حدودَ تحده، ولا جوازاتٍ تستوقفه، ولا وطنَ طاغوتياً يعبده من دون الله، وأنا من آباء معروفين وأسرتي معروفة، وهي من القبائل العربية المعروفة من بني حسن إحدى قبائل زهران وقبيلة زهران تعود للأزد، فلست من آل سعود، ولا يحق لآل سعود أن ينسبوا الناس إليهم، والعالم أجمع يشهد أن كل الناس يعودون لبلادهم وأمصارهم، أو قبائلهم وعشائرهم، أو أسرهم، إلا في هذه الدولةِ المسماةِ بالسعوديةِ ينسبون الناس فيها لهذه الأسرة الحاكمة.. وأنا أدعو الناس في جزيرة العرب إلى عدم الرضا باستخفاف هذه الأسرة الحاكمة بهم، وإلى تذكر ماضيهم العظيم، وأن يقوموا قومة رجل واحد على هؤلاء الطواغيت الذين أهانوهم وأذلوهم وشوّهوا صورتهم أمام الناس.

(د. عبد الله الحامد): إن بعض الأمراء في الأسرة المالكة، يتحدثون ويتصرفون وكأنهم من جنس الملائكة، وكأنهم يستوحون من عبارة الشعب السعودي، أنهم يملكوننا وأنهم بالسيف يربوننا، وبدلاً من أن يدركوا تسميتنا بالشعب السعودي خطأ ينبغي تصحيحه ما دام يفهمون (ولي الأمر) هذا الفهم، على أن الأمر الطبيعي أن ينسب الحاكم إلى الشعب، فيقال الرئيس المصري والسوري واليمني والملك الأردني والمغربي، أما عندنا فالأمر الطبيعي أن ينسب الشعب إلى الأسرة الحاكمة، فيقال الشعب السعودي: وماذا بنجد من المضحكات ● ولكنه ضحك كالبكا



الحجاز - Microsoft Internet Explorer

File Edit View Favorites Tools Help

Address http://www.alhejazi.net/

الحجاز

هذا الحجاز تأمّلوا صفحاته   سفرُ الوجودِ ومعهدُ الآثارِ

- الحجاز السياسي
- الصحافة السعودية
- قضايا الحجاز
- الرأي العام
- إستراحة
- أخبار

- تراث الحجاز
- أدب و شعر
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمان الشريفان
- مساجد الحجاز
- آثار الحجاز
- صور الحجاز
- كتب و مخطوطات

عزاؤنا فيك يا فقيد العلم يا عالم مكة

ما أظن أن سكان أم القرى وما جاورها قد أصابهم فزع وذعر كما أصابهم نبأ فقدان عالم مكة ورمزها وسيد أهلها، السيد الجليل، والعالم الكبير، السيد محمد بن علوي مالكي الحسني، الذي رحل عنا ونحن في أشد الحاجة لوجوده بيننا.

الحجاز لن يتخلّى عن هويته وتراثه

نخبة الحجاز: هموم المرحلة وتحديات المستقبل

من نافلة القول التأكيد على أن (الحجاز) وقد سبق له أن كان دولة تتمتع بكل أجهزة الدولة الحديثة هو الأكثر إخافة لحكم النجديين الوهابيين من أن يفلت من بين أيديهم، فيخسروا مكانتهم الدينية، وتبقى دعوتهم المتطرفة في حدود صحرائها، لا تتمتع بغطاء الحرمين الشريفين وإدارتهما، واللذان من خلالهما يتم فرض المذهب الوهابي وتضليل العالم الإسلامي، بل ومن تحت ذلك الغطاء تتم ممارسة أبشع وسائل التدمير لتراث الحجاز وتراث المسلمين.

زعيم الحجاز الديني: تشكيل مؤسسة غير وهابية

وإذا كانت أموال النفط قد أمدّت الحكم السعودية ودعوته الدينية المتطرّفة بزخم غير عادي لم يتأتّى لأي دعوة أخرى في العهد الحديث، فإن النفط نفسه ليس مضموناً الى الأبد مادامت سياسات النجديين النقيضة لكل ما هو وطني ولكل ما هو عدالة ومساواة، قائمة ومستمرة.. فالنفط ومنطقته قد تذهبان أيضاً، بالرغم من الشعور المغالي فيه بالقوة الذي يبديه متطرفو الوهابية وآل سعود على حدّ سواء، والذي يظهر وكأن الدنيا والعالم قد توقف عندهم وغير قابل للزوال.

(الدين والملك توأمان)

التحالف المصيري بين الوهابية والعائلة المالكة

كان العامل الديني القوة التوحيدية الفريدة الذي نجح في تشكيل وحدة اجتماعية وسياسية منسجمة في منطقة نجد. فقبل ظهور الدعوة الوهابية

القبّة الخضراء فضيّة وبلا هلال!

التطرّف الوهابي لا حدود له.

إنه مرضٌ حقيقي مختزن في صاحبه، قد يوجهه الى الآخر المختلف في الوجهة الدينية او المناطقية، لكنه لا يلغي حقيقة أن المريض بالتطرّف لا يخرب بيت الآخر بل ينتهي بتخريب بيته. لقد بدأ التطرف في المملكة ضد المواطنين الآخرين غير الوهابيين، فساموهم العسف والظلم وهدر الحقوق والكرامة، وكانت الحكومة تؤيد ذلك وتشرعن الفعل الطائفي المتطرف،

معالم وآثار يهدمها الوهابيون

المساجد السبعة.. قيمة لها تاريخ

مسجد سلمان الفارسي

من المعالم التي يزورها القادمون إلى المدينة المساجد السبعة، وهي مجموعة مساجد صغيرة عددها الحقيقي ستة وليس سبعة، ولكنها اشتهرت بهذا الاسم، ويرى بعضهم أن مسجد القبلتين يضاف إليها؛ لأن من يزورها يزور ذلك المسجد أيضاً في نفس الرحلة فيصبح عددها سبعة.

وهناك روايات حديثية لابن شبة تحدث فيها عن مسجد الفتح وعن عدة مساجد حوله. وقد روى عبدالله بن عمر رضي الله عنهما (أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في تلك المساجد كلها التي حول المسجد

My Computer

الحجازعلى الانترنت   http://www.alhejazi.net



لوحة للفنانة صفية بن زقر